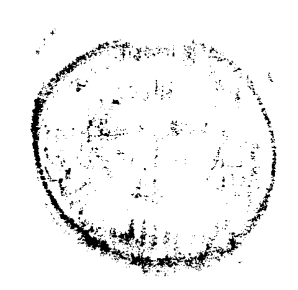
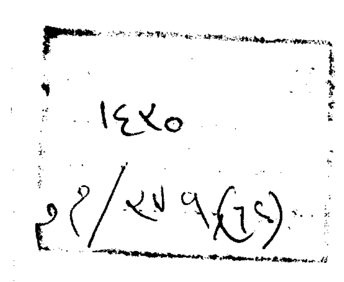
جمهورية مصر العربية

المركز القومي للبحوث التربوية

بالتعاون مع

البنك الدولى





التعليم غير النظامى فى المستوى الأول

فى جمهورية مصر العربية

دراسة مسحية قطاعية أولية

أبريل ١٩٨١

جمهورية مصر العربية
المركز القومى للبحوث التربويـة
بالاشــتراك مــع
البنـــك الدولـــى

التعليم غير النظامى فى المرحلة الأولى
فـــى
جمهوريـة مصــر العربية
دراسة مسحية قطاعيـة أرليـــة

أبريل ١٩٨١

المحتـــوى

تقديـــم

باتفاق بين المركز القومي للبحوث التربوية والبنك الدولـــــى ،
قام فريق عمل مصرى باجراء دراسة تحت عنوان " التعليم غير النظامى فى مصر
دراسة مسحية قطاعيـــة أوليـــة " .

وقد استغرق الاعداد لهذه الدراسة والتخطيط لها منذ شهر أكتوبر ١٩٨٠،
كما تم اعداد أدوات الدراسة وتجريبها فى الأسبوعين الأول والثانـــى مـــن
شهر نوفمبر ١٩٨٠ ، وتم جمع البيانات خلال شهر نوفمبر وديسمبر ١٩٨٠،
ويناير وفبراير ١٩٨١ ، واستغرق تحليل البيانات شهر مارس ١٩٨١ ، كمـــا
تم اعداد التقرير النهائى خلال شهرى مارس وأبريل ١٩٨١ .

وفى ظل الاتفاق المبرم بين الهيئتين المشار اليهما سابقا ، عـــاون
الأستاذ الدكتور عبد الواحد يوسف خبير اليونسكو بالمركز الدولى للتعـــــليم
الوظيفى للكبار فى الدول العربية (اسفك) كمستشار لهذه الدراسة .

وقد تم مسح عدد كبير من المؤسسات العاملة فى حقل التعليم غير النظامـــى
فى القاهرة الكبرى وخارجها وسار العمل على النحو التالى .

أولا : تمت زيارة المؤسسات الأساسية (الوزارات والهيئـــات) الـــتى
تقدم برامج التعليم غير النظامى والتعرف على ما تقدمه من برامج .

ثانيا : تم مسح عينة من البرامج التى تقدمها هذه المؤسسات مسحا تفصيليـــا .

ثالثا : تمت دراسة المشكلات والانجازات التى تتوافر فى هذه البرامج .

وقد وجد فريق العمل نفسه أمام كم كبير من المعلومات والبيانـــــات
اقتضى الأمر اختصار عدد كبير منها وارجاء النظر فى عدد آخر منها لدراســـة
مستقبلية أوسع اطارا وأعمق مدى .

وقد صادف فريق العمل خلال عمله بعض الإيجابيات كما واجه بعـــض

المشـــــــكلات .

ومن الايجابيات التى ينبغى ذكرها ، هذه الروح الطيبـــــة التى لمسها فريق العمل فى عدد كبير من المسئولين فى الوزارات والهيئـــات ورغبتهم الصادقة فى تطوير مؤسسات التعليم غير النظامى وتقديم المعاونـــة فى هذا الصدد ، ويخص فريق العمل بالذكر الدكتور ممدوح صالـــــح وكيل وزارة القوى العاملة والسيدة سميرة خليل مديرة التدريب بـــوزارة الزراعة والاصلاح الزراعى والدكتور صلاح الدين الحمصانى مستشار وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية ، والسيدة وفاء عبدالله ماهر مديرادارة التنظـــيم بشركة النحاس بالاسكندرية .

أما عن المشكلات التى واجهها فريق العمل فقد كان أهمها يتمثل فـــى غموض مفهوم التعليم غير النظامى أو الخلط بينه وبين تعليم الكبار من ناحيـــة والربط الكامل بينه وبين محو الأمية من ناحية أخرى . كذلك من بين هـــذه المشكلات تعدد البرامـــج التى تقدم هذا النوع من التعليم وتوزعها عـــلى عدد كبير من المؤسسات ومساحة جغرافية كبيرة .

ولقد خلص فريق العمل الى عدد من التوصيات والمقترحات ذكرهـــا فى سياق التقرير ، يرجو أن تكون محل نظر عند تنظيم التعليم غـــير النظامى فى مصـــر .

وان نرجو أن يكون هذا التقرير ذا فائدة لجمهورية مصر العربيـــة

نســأل اللـــه التوفيـــق فى العمل ،،

فريق البحث

أسماء فريق البحث

	الاسم	الوظيفة
١ ـ	الأستاذ الدكتور يوسف خليل يوسف	مستشار المركز القومى للبحوث التربو " مدير البحث "
٢ ـ	الأستاذ محمد جمال الدين نوير	باحث أول بالمركز القومى للبحوث الت معاون المدير ـ منسق الب
٣ ـ	الدكتور سعيد جميل	باحث بالمركز القومى للبحوث التربو " باحثا "
٤ ـ	الأستاذة أوجينى حبيب	باحث بالمركز القومى للبحوث التر " باحثا "
٥ ـ	الأستاذ أحمد عمر سليمان روبى	باحث بالمركز القومى للبحوث التربو " باحثا "
٦ ـ	الأستاذ محمد السيد الشاذلى	خبير محو الأمية بتعليم الكبـ بوزارة التربية والتعليم والمجلس القومى للتعليم والبحـ العلمى والتكنولوجيا ـ باحثا
٧ ـ	الأستاذة وفاء أبو المكارم	رئيس قسم البحوث ـ مركز النيـ باحثا (بعض الوقت)
٨ ـ	الأستاذ الدكتور عبد الواحد يوسف	خبير اليونسكو ـ مركز سرس الليـ الدولى ـ مستشارا للبحـ

عرض الدراسة وأهم نتائجهـــــــا

بقلم الدكتور عبد الواحد عبدالله يوســــــف

خبـــــير اليونســـــــكو بـــــرس الليبـــــان (اسفك)

مستشـــار الدراســــة

القسم الأول

معالم المرحلة الأولى من التعليم

فى مصر

* **الفصل الأول** : الاتجاهات الحديثة فى السياسة التعليمية المصرية .

* **الفصل الثانى** : واقع مشكلات المرحلة الأولى من التعليم .

مقدمة :

بقلم الدكتور عبد الواحد يوسف

بناء على الاتفاق المبرم بين المركز القومى للبحوث التربوية ـ وزارة التربية والتعليم ـ والبنك الدولى ، تم تكليف المركز القومى للبحوث التربوية باجراء مسح قطاعى أولى للتعليم غير النظامى فى مصر فى مستواه الأول (First Level) . وفى ضوء ذلك شكل المركز فريق عمل من الباحثين كان لى شرف مساعدتهم فى اعداد هذه الدراسة الرائدة (أنظر كشف أسماء أعضاء فريق العمل) .

بدأ الفريق عمله فى منتصف ديسمبر ١٩٨٠ باستعراض كم كبير من الوثائق التربوية ذات الصلة بتطوير التعليم فى مصر عامة ، والتعليم غير النظامى خاصة ـ ثم قام الفريق بتصميم استمارتين لجمع البيانات حول برامج التعليم غير النظامى من مصادرها الأصلية ـ وقد تم ـ جمع البيانات من خلال الاطلاع على الوثائق الرسمية ولقاءات مع المسئولين عن مؤسسات التعليم غير النظامى ، وكان أعضاء الفريق يلتقون مرة كل أسبوع ـ على الأقل ـ لعرض البيانات وتحليلها وتصنيفها حتى وضعت فى صورتها النهائية فى نهاية مارس ١٩٨١ . وقد اتسم العمل داخل الفريق بالجدية والتعاون بين أعضائه الذين أثبتوا قدرًا عاليًا للكفاءة العلمية ؛ ولكن عملية جمع البيانات لم تخل من مشكلات ، ولعل الذى يهمنا هنا هو المشكلات المتعلقة بموضوع الدراسة والتى كان أهمها :

١ ـ عدم وضوح مفهوم التعليم غير النظامى عند الكثيرين من العاملين فى مجالاته المختلفة .

٢ ـ النزعة الاستقلالية عند الكثيرين بحيث كان واضحا فى بعض المواقف أن المسئولين عن بعض البرامج يرفضون الربط بين برامجهم وبرامج

أخرى مماثلة تقدمها جمعيات أخرى •

٣ ـ انتشار البرامج وتعددها على مستوى الجمهورية جعل من العسير تغطية هذه البرامج واكتفت الدراسة باختيار نماذج ممثلة لكل البرامج المهنية منها والثقافية ، الحضرية والريفية ، الموجهة للأطفال والشباب والموجهة للراشدين •

وموضوع هذه الدراسة ليس جديدا على مصر فى جزئياته ، فقد نوقشت هذه الموضوعات من قبل فى تقارير ودراسات سابقة ولكن الجديد فى الموضوع هو أن هذه الدراسة تعرض التعليم غير النظامى كقطاع من قطاعات التربية يملك كل أسباب التكامل بين أنشطته المختلفة ويتكامل مع برامج التعليم النظامى فى اطار التنمية الشاملة •

* والدراسة بعد ، تهدف الى تحديد معالم التعليم غير النظامى فى مصر وحصر مشكلاته الأساسية وابراز أولوياته • وهى ليست دراسة شاملة أو نهائية بحال من الأحوال ، ولكنها دراسة استطلاعية تمهد السبيل لدراسة أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً •

ولو كانت لهذه الدراسة ميزة على الدراسات التى أشرف عليها البنك الدولى فى هذا المجال فى دول أخرى فانها تمتاز بأنها قد قام بها وطنيون من العاملين فى مجال البحوث التربوية •

وتقع الدراسة فى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يعرض معالم المرحلة الأولى من التعليم فى مصر فى ضوء عرض للاتجاهات الحديثة لسياسة التعليم ، القسم الثانى : واقع التعليم غير النظامى فى مصر متضمنا عرضا مجملا لمحو الأمية والتدريب المهنى والتثقيف العام كما يحتوى على نماذج لبرامج رائدة فى كل منها ، والقسم الثالث : يعرض المشكلات وخطط المستقبل على نحو اجمالى •

وتتضمن الدراسة أيضا ملحقا تفصيليا بالبرامج التى تمت دراستها .

٢ - الاطار الحضارى للدراسة

مصر بلد زراعى ويمثل سكان الريف ٥٦ ٪ من مجموع سكانها ، وبالتالى فمعظم سكان مصر من الفلاحين وحتى سكان المدن يكاد كل واحد منهم ينحدر من أصل فلاحى ، ولمصر تاريخ حضارى عريق يرجع الى سبع آلاف سنة ، وعلى مدى هذه العصور أثبت الفلاح المصرى قدرته على ترويض الطبيعة واستثمار الأرض وأثبت قدرته فى عمليات تنظيم الرى والصرف ، وهى من أعقد العمليات ، والاستفادة من كل ذلك بأسلوب جماعى منظم .

ولم تتوقف مهارة الفلاح المصرى على الأرض وفلاحتها ، بل امتدت الى الأعمال الإنشائية التى كان صانعا ماهرا بها تشهد بذلك السدود اللازمة للرى والصرف وبناء الأهرامات والمساجد والسد العالى .

وبرغم كل هذا التراث الحضارى العريق ، فان الفلاح المصرى بوجه عام يعيش على هامش الحياة سواء بقى فى أرضه أم نزح الى الأحياء الشعبية فى أطراف المدن ، تلازمه مشكلات معقدة يمسك بعضها برقاب بعض ، يتصدرها الفقر وتمثل الأمية سداها ولحمتها ولعله من المفارقات اللافتة للنظر ، أن تكون فى مصر هذه الصفوة المتعلمة جدا والتى تمتلك القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة فى أدق صورها ، بل وتصنعها ، وتسجل مستوى رفيعا فى مجال الفكر والثقافة والفنون

والآداب ، جعل من مصر قبلة لكل الأمة العربية والاسلامية ، وأن تكون بها في الوقت ذاته هذه الملايين من الأميين الذين يعجزون حتى عن فك أبسط الرموز الأبجدية برغم ما بذلت مصر من جهد في الثلاثين سنة الأخيرة لتعميم التعليم حتى يصبح كالماء والهواء . ولكن تجربة مصر تثبت أن وفرة الفرص التعليمية لا تعني بالضرورة أن الناس سيقبلون على التعليم أو أن التعليم سيحل مشكلات الناس الاقتصادية والاجتماعية ، هذه المشكلات التي أثبتت تجربة مصر أنها من أشد العقبات وأخطرها في سبيل نشر المعرفة . بل أن التعليم في بعض جوانبه صار سببا لأفقار الريف المصري ثقافيا ، لأن من يواصلون تعليمهم من أبناء الريف يهجرونه الى معاهد وجامعات المدن ويبقون بالمدن بعد التخرج ، لأن ذلك هو الضمان للحصول على وظيفة تفتح لهم الأبواب للترقي في الدرج الوظيفي والاجتماعي ، ولا يغضب ذلك الوالدين ، فالمكانة الأدبية المرموقة شيء محبب الى أهل الريف .

وبنفس المنطق فان سوق العمالة في مصر تفتح كل أبواب الترقي لخريج الجامعة ، ولكن توصدها ـ الا بمقدار ـ في وجه من هم دون ذلك وتكاد توصدها تماما في وجه الأميين .

والاناث أقل حظا في التعليم والعمل من الذكور في الريف والحضر ، ويزداد الموقف سوءا في المناطق ذات الطبيعة الخاصة . وبرغم الاحساس الطاغي لدى المسؤولين بضرورة محو الأمية ، الا أن تحقيق هذا المطلب لا يزال بعيدا وذلك للصعوبات الجمة التي تفصل هذه الدراسة بعضها .

ومن اللافت للنظر أيضا أن المجتمع المصري برغم كل هذه العقبات والمفارقات ، ظل مجتمعا متعلما ومعلما في كل أوجه الحياة فبالاضافة الى فنون الزراعة والانشاء ، فان الموروث الشعبي في الصناعة والفنون

برغم تأثره بعاملين واكبا حركة الحضارة الحديثة وهما السرعة والاقتصاد ، ظل قويا متماسكا فى معظم جوانبه . ولكن هذا التراث قد يضطر للتنازل عن خصائصه المميزة أمام السرعة الآلية فى الانتاج التى تخفض التكلفة بدورها ، وبذلك تُطرد الصناعة التقليدية من السوق على جودتها واصالتها .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : كيف تستطيع مصر أن تعبر بتعليمها من التقليدية الى الحداثة وبخاصة تعليمها غير النظامى ؟ ولعل الاجابة على هذا السؤال تكمن فى ضرورة سير العمل التربوى وفق حركتين : حركة أفقية وحركة عمودية مع الحرص على تعميق الوعى القومى وتقوية الذاتية وابراز الخصائص الكبرى فى نفسية الشعب المصرى .

وفى رأيى أن التعليم غير النظامى بما يتميز به من مرونة قادر على استيعاب كل المتناقضات التى قد تطفو على السطح من جراء حركة النمو والتغيير ، وهو قبل كل ذلك وفوق ذلك حق للملايين ممن حرموا فرصة الالتحاق بالتعليم أو الاستمرار فيه فجمهوره المستهدف فى المستوى الأول هم المحرومون فى الريف وفى الأحياء الشعبية فى المدن ومعظمهم من الفقراء .

وما تشهده مصر الآن من تغيير اجتماعى واقتصادى لا بد أن تكون له آثاره على السكان من حيث العمالة ومستوى الأداء والقدرة على مواكبة التغيير وعلى التغلب على المشكلات الكبرى الناجمة عن زيادة السكان ومشكلات النقل والسكن والرعاية الصحية وغيرها — هذه المشكلات تفرضعنا جديدا على التعليم بشقيه النظامى وغير النظامى ، ولكن الأخير مطالب بالاستجابة الفورية بحكم ما يتميز به من مرونة ومن ارتباط بحياة الناس وبسوق العمل — أو هكذا يجب أن يكون .

واذا نظرنا الى الجمهور المستهدف للتعليم غير النظامى فى مستواه

الأول ، نجده ينحصر بصورة أساسية فى :

١) الأميين فوق سن العاشرة • وعددهم ١٦ مليونا تقريبا ،

٢) من هم خارج المدرسة الابتدائية والاعدادية فى فئة العمر ٦ — ١٥ وعددهم ثلاثة ملايين تقريبا •

ان ضخامة المسئولية على عاتق التعليم غير النظامى لاتحتاج منا الى برهان ، ومن المسلم به أن الكثير من السياسات الحكومية الرامية الى تعميم التعليم الأساسى ، والسياسات المتعلقة باستصلاح الأراضى وتنظيم السكان وغيرها لا يمكن تنفيذها على وجه مقبول دون السعى فى الوقت نفسه الى ايجاد المجتمع المتعلم المتطور ثقافيا وتكنولوجيا •

ب - عرض للنتائج والمشكلات والتوصيات :

أ) أهداف التعليم غير النظامى فى مستواه الأول :

كشفت هذه الدراسة أن مفهوم التعليم غير النظامى فى مصر ، يختلف باختلاف الجهات التى تقدم برامجه وليس هناك مفهوم موحد • كذلك كشفت الدراسة أنه ليست فى مصر سياسة محددة للتعليم غير النظامى كقطاع ذى شخصية محددة • ويحمل كل برنامج أهدافه الخاصة به ويمكن تلخيص هذه الأهداف مجتمعة فيما يلى :

* اتاحة فرص التعليم مدى الحياة لكل مواطن وفق امكاناته وفى ضوء احتياجاته •

* تطوير المهارات المهنية والحرفية عند المواطنين خاصة بين الأطفال والشباب فى فئة العمر ١٢ — ١٨ سنة •

* نشر الوعى الدينى والثقافى والصحى والسكانى والبيئى بين المواطنين •

* التنسيق بين جهود التعليم النظامى وغير النظامى ، بحيث تتكامل هذه الجهود •

ب) ايجابيات التعليم غير النظامى فى مستواه الأول :

يمكن تلخيص الايجابيات فيما يلى :

* تنوع البرامج فى الشكل والمحتوى مما يكسبها القدر الكافى من المرونة لكى تستجيب لاحتياجات الجمهور اذا ماأحسن تخطيطها وتنفيذها •

* التزام المجتمع المصرى — حسب ما جاء فى وثيقة تطوير وتحديث التعليم لسنة ١٩٨٠ — بتطوير التعليم غير النظامى وتوفير الامكانات المادية والبشرية له •

* اجماع المسئولين عن برامج التعليم غير النظامى على ضرورة ربط هذه البرامج بخطط التنمية والايمان بالدور الايجابى الذى يمكن أن يلعبه التعليم غير النظامى فى تمكين الانسان من الحصول على حقه فى التعليم ومن تحقيق أهداف التنمية الشاملة •

* سعى الحكومة لابتداع أشكال وصيغ جديدة للتعليم غير النظامى تتلاءم وظروف البيئة المحلية مثال ذلك " مدارس الفصل الواحد " ، " وبرامج التدريب الحرفية الانتاجية " التى تقدمها وزارة الاصلاح الزراعى •

* إسهام القطاع غير الحكومى والجمعيات التطوعية

فى برامج التعليم غير النظامى بصورة جادة .

حـ) المشكلات الأساسية التى تواجه التعليم غير النظامى فى مستواه الأول :

١ ـ يتصدر قائمة المشكلات غياب سياسة محددة للتعليم غير النظامى فى مصر ، وجهاز مركزى مسئول عن رعاية أنشطة التعليم غير النظامى .

٢ ـ نتج عن المشكلة الأولى النقص الكبير فى الامكانات المادية والبشرية ، وقد أدى ذلك الى :

* عجز البرامج عن تغطية حاجات الجمهور المستهدف من حيث الكم والكيف .
* ضعف أجهزة التخطيط والاحصاء والمتابعة .

٣ ـ عدم وضوح الصلة بين برامج التعليم غير النظامى وبرامج التنمية .

٤ ـ قصور التكامل بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى ، حتى فى وزارة التربية والتعليم .

٥ ـ ضعف مستويات الخريجين والمدرسين .

٦ ـ قصور أجهزة ومؤسسات اعداد وتدريب العاملين بالتعليم غير النظامى

٧ ـ الكتب والمواد والوسائل التعليمية قديمة وتقليدية ولا تخضع للتجريب الكافى قبل تقديمها للدارسين .

٨ ـ الانفصام بين المحتوى المهنى والثقافى للبرامج وبخاصة فى برامج التدريب المهنى وشبه المهنى .

٩ ـ عدم التنسيق بين المؤسسات المختلفة بصورة ترفع من كفاءتها مع الحفاظ على تنوعها ومرونتها •

١٠ـ نقص الخدمات الضرورية للبرامج مثل المكتبات والوسائل التعليمية المعينة •

١١ـ تقليدية الطرق والوسائل والتجهيزات المعمول بها فى التعليم غير النظامى

د) التغلب على المشكلات الأساسية :

وفيما يلى بعض الحلول لبعض هذه المشكلات :

أولا ـ سياسة واضحة تجاه التعليم غير النظامى :

على الرغم من التزام الحكومة بتطوير التعليم غير النظامى ، الا أن ضخامة المشكلة وحجم الجمهور المستهدف ببرامج التعليم غير النظامى فى مستواه الأول (حوالى ١٩ مليون) تحتم وضع سياسة واضحة ترمى الى تخطيط وتنظيم التعليم غير النظامى موازيا للتعليم النظامى ومتكاملا معه ، بحيث تتضافر جهود القطاعين لايجاد المجتمع المتعلم فى مصر وقد يبدو ذلك اضافة الى مشكلات التعليم النظامى وعبئا جديدا على الميزانية ، ولكن دراسة المشكلة بأسلوب علمى سوف تثبت أن المسألة فى النهاية مربحة لأنها تمثل استراتيجية المواجهة الشاملة لقضايا التربية والتنمية بأسلوب فعال •

فاذا ما حددت السياسة ، فان الشكل التنظيمى المقترح هو :

١ ـ قيام جهاز قومى للتعليم غير النظامى تكون له صلاحيات واسعة

لتخطيط وتنسيق الجهود بين المؤسسات المختلفة ، وتحديد الاحتياجات التعليمية فى ضوء احتياجات سوق العمل واستطلاع رأى الجمهور المستهدف لمعرفة اتجاهاتهم وتطلعاتهم ، خاصة أولئك الذين يحتمل أن ينقطعوا عن الدراسة قبل أن يكملوا مرحلة الالزام .

٢ — يضم الجهاز المقترح ممثلين عن الوزارات والمؤسسات والهيئات العاملة بحقل التعليم غير النظامى ، ويكون له صلاحيات اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ .

٣ — تلحق بالجهاز المقترح وحدة متخصصة من وزارة التربية والتعليم والعمل والزراعة والصناعة والقوى العاملة والشئون الاجتماعية تتولى اعداد المناهج وتدريب المعلمين .

٤ — قيام وحدات اقليمية للتعليم غير النظامى ، مناظرة للجهاز القومى وتكون مهمتها تنسيق العمل على مستوى المحافظات ، وتخطيط البرامج فى ضوء الاحتياجات فى البيئة المحلية ، وانتاج بعض المواد التعليمية الملائمة ، واقامة برامج تدريب أثناء الخدمة للعاملين فى مجال التعليم غير النظامى .

٥ — يقدم الجهاز القومى المقترح العون الفنى للوحدات الاقليمية فى مجالات اعداد المواد والاحصاء والتقويم والبحوث والتجريب .

ومن المهم أن تتضمن السياسة المقترحة اعطاء أولوية للعمل فى المناطق ذات الطبيعة الخاصة وبين الفئات المحرومة اجتماعيا .

ثانيا : توفير الاماكانـــات الماديـــة والبشـرية :

يمثل النقص في الامكانات المادية والبشرية نتيجة طبيعيـــة للوضع القائم حاليا للتعليم النظامى والذى انعكس على التعـــليم غير النظامى . فالمبانى المدرسية الابتدائية والاعدادية بهـــا نسبة كبيرة غير ملائمة للوفاء باحتياجات التعليم الأساسى المقتــــرح من حيث : صلاحية المبنى ومن حيث التجهيزات ، كمـــا أن نظام الفترات المتعددة لا يترك مجالا لجمهور التعليم غير النظـــامى ، ليمارس نشاطا ذا معنى فى هذه المدارس ، كذلك فان النقــــص فى معلمى المدارس الابتدائية المؤهلين ، والنقص فى تخصصـــات مثل اللغة العربية واللغات الأجنبية والمدربين الفنيين ســــيزداد حدة عند تطبيق نظام التعليم الأساسى والذى سيتطلب تخصصـــات فنية وعملية متعددة تحتاج الى جهد ومال لتلبيتها التعلم غـــير النظامى . وهذا يتطلب ما يلى :

(١) أن تسهم القطاعات المستفيدة من القوى العاملة فى توفـــير الامكانات المالية والمادية المسهمة فى تطوير أنشطة وبرامج التعليم غير النظامى من خلال صندوق مشترك ينشأ لهذا الغـرض من خلال الجهاز القومى المقترح .

(٢) العمل على تنفيذ برامج التعليم غير النظامى — بقدر الامكان — فى الأماكن التى تتناسب وطبيعة البرامج المقدمة . فبرامج التدريب المهنى الصناعى تقدم فى الورش والمصانع ومراكـــز التدريب ، وبرامج التدريب المهنى الزراعى تقدم فى المـزارع التجريبية وفى الحقول .

(٣) البرامج ذات الصيغة النظرية أو البرامج العملية الأخرى يمكـــن أن تقدم فى أماكن التجمع مثل وحدات الخدمات المنتشــــرة

فى الريف وفى المساجد والمدارس ان وجدت .

(٤) ابتكار أنماط غير تقليدية فى الطرق والأساليب مثل استخدام أساليب التعليم على البعد (Distance Learning) ومثل الدراسة بالمراسلة ، واستخدام الراديو والتليفزيون وتشجيع فكرة التعليم الذاتى والتعليم المتنقل .. الخ .

(٥) تطوير التعليم بمؤسساته المختلفة حسب الحاجات البيئية وتحقيق الارتباط والتكامل بين المؤسسات التعليمية المتعددة على مستوى القرية بما يحقق التحول التدريجى نحو مدارس المجتمع Community School على أن تسهم مختلف المؤسسات الاجتماعية والانتاجية والأهالى فى دعم هذه ماديا وبشريا .

(٦) تدريس طرق تعليم الكبار كمادة أساسية فى كليات التربية ودور المعلمين بحيث يتخرج مدرس المدرسة النظامية وهو مؤهل وراغب للعمل فى مجال التعليم غير النظامى كجزء لا يتجزأ من عمله ، وهذا النظام معمول به فى بعض الأقطار من بينها جمهورية تنزانيا .

(٧) انشاء شعبة تخصصية فى كليات التربية لاعداد قيادات العمل بالتعليم غير النظامى .

(٨) الاستفادة من المكلفين بالخدمة العامة ذكورا واناثا من كل التخصصات ليعملوا بالتعليم غير النظامى فترة تكليفهم وذلك بعد تدريبهم على أساليب العمل فى هذا المجال .

(٩) توسيع دائرة الاستفادة من الخبرة المتوافرة فى المجتمعات المحلية خاصة الحرفيين والصناع المهرة فى مجال الصناعات التقليدية ،والعناصر المتخصصة فى مؤسسات الخدمات كالزراعة والصحة والتعاونيات وغيرها .

ويمكن الاستفادة من مركز سرس الليان ليكون مركزا لتدريب القوى البشرية اللازمة للتعليم غير النظامى .

وفوق ذلك كله ، فلا بد من رفع مكافآت العاملين فى مجال التعليم غير النظامى إذ أن ما يدفع لهم ماليا لا يحفزهم على العمل بتفان واخلاص فى ضوء التزاماتهم نحو أسرهم .

ثالثا — تطوير المناهج والمواد التعليمية :

تقدم المواد التعليمية للدارسين فى برامج التعليم غير النظامى ، حاليا ، بقرار من الجهة مقدمة البرنامج دونما بحث أو تجريب كاف يسبق تعميم هذه المواد ويظهر هذا بصورة واضحة فى برامج محو الأمية والبرامج التثقيفية أكثر منه فى برامج التدريب المهنى . والنتيجة الطبيعية لمثل هذا الأسلوب هى فشل البرامج وبالتالى ارتفاع تكلفتها . ومن الممكن تلافى ذلك عن طريق التجارب المحدودة حتى تثبت ملاءمة المواد المقدمة. ويمكن أن يقوم المركز القومى للبحوث التربوية متضامنا مع الجهاز القومى المقترح للتعليم غير النظامى وكليات التربية المنتشرة فى المحافظات الآن ، بمشروع لتطوير برامج البحث والتجريب فى مجال التعليم غير النظامى . ويمكن أن يشمل البحث ما يلى :

أ) أساليب وضع المناهج والمواد التعليمية فى ضوء حاجات البيئة المحلية .

ب) أساليب وطرق التدريس فى برامج التعليم غير النظامى .

حـ) زيادة فعالية المدرسة ذات الفصل الواحد وتطويرها كمؤسسة للتعليم غير النظامى بكل فروعه .

د) دعم وتطوير نظام الكتاتيب كمؤسسة تعليمية تراثية قامت بدور كبير ،

فى نشر التعليم فى مراحله الأولى وبصفة خاصة فى الريف المصرى .

هـ) تطوير الوسائل التعليمية المبسطة قليلة التكلفة وانتاجها واستخدامها فى التعليم غير النظامى .

رابعا — دعم الخدمات المساعدة كالمكتبات والورش والمعامل والوسائل التعليمية

التراث الثقافى فى المنطقة العربية ومنها مصر ، وبخاصة فى الريف ، يقوم على الكلمة المسموعة ، ومن ثم نلاحظ ، أن الريف المصرى عموما يشكو نقصا حادا فى الخدمات المكتبية مما يضعف فرص المتابعة بين المتحررين حديثا من الأمية والمنتهين من المدرسة الابتدائية والكتاتيب ، كما أن الطرق المتبعة فى تدريس برامج التعليم غير النظامى ، خاصة برامج محو الأمية والبرامج التثقيفية لا تستخدم فيها الوسائل المعينة الا فى الحالات النادرة . وعليه فلا بد من وضع خطة لانتاج الكتب والمواد التعليمية والصحف والنشرات والوسائل حتى تكون فى متناول الجميع وبثمن زهيد .

كذلك يلاحظ أن معظم الأدوات المستخدمة فى التدريب المهنى والحرفى غير متوافرة وينقصها الحداثة وتكاد تخلو معظم البرامج من معامل تجريبية حديثة ، لذا يقترح توفير الاحتياجات الضرورية فى هذا الصدد .

خامسا — تطوير أجهزة التخطيط والاحصاء والمتابعة :

هذا الجانب يكاد يكون مفقودا فى مجال التعليم غير النظامى باستثناء بعض الاحصاءات فى مجال التدريب المهنى ومحو الأمية ،

ومعظمها احصاءات تقريبية وغير محققة وهى فى جملتها غير مفيدة من حيث تحديد مدى فعالية البرامج ومدى استجابتها لحاجات الدارسين ومدى ارتباطها ببرامج التنمية فى البيئة المحلية ومدى ملاءمة الأسلوب المتبع فى التدريب والتدريس ويضاعف من هذا المشكلات الناتجة عن عدم توافر الدراسات المسبقة والتجريبية اللازمة لاقتراح البرامج التعليمية ٠

وفى هذا الصدد يقترح تدريب أفراد من الجهاز القومى والوحدات الفرعية على أعمال التخطيط والاحصاء والمتابعة مع الاستفادة من نظام " اسكد " الذى وضعته منظمة اليونسكو ٠

جـ - توصيات عامة

لقد اتضح من هذه الدراسة ، أن التعليم غير النظامى فى مصر ، مسئولية جهات عديدة كما اتضح أن بعض هذه الجهات تتلقى عونا من بعض المصادر الخارجية ومن بينها البنك الدولى ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة .

ومن الواضح أن هنالك مجالات سوف تنمو بالعون الخارجى وهى ليست ، بأى حال من الأحوال كل المجالات ، بالاضافة الى ذلك فانه ليس من الممكن الحديث عن هذه المجالات بالتفصيل ، ويفترض أن هنالك حاجة للقيام بدراسة تحليلية مفصلة لكل من هذه المجالات ، وهى :

(١) قيام مراكز نموذجية للتعليم غير النظامى المتكامل فى مستواه الأول (مهنى ثقافى) فى أربع بيئات : ريفية ، صحراوية ، ساحلية ، حضرية ، كمرحلة تجريبية تعمم بعد أن يثبت نجاحها .

(٢) مشروع لتدريب الصبية والفتيات على الصناعات التقليدية خاصة تلك الصناعات التى أصبحت مهددة بالزوال لتقدم سن العارفين بها أو لندرتهم .

(٣) وضع برنامج للتدريب يشمل جميع أفرع التعليم غير النظامى ، المهنية والثقافية ، وبرامج محو الأمية ويمكن الاستفادة فى تنفيذ برنامج التدريب بمركز سرس الليان (أسفك) وباقامة بعض الورش اللازمة للتدريب المهنى

(٤) وضع برنامج لانتاج المواد التعليمية البسيطة والصحف الريفية

والنشرات المطبوعة بحيث تكون فى متناول المواطنين فى الريـــف وفى المناطق ذات الطبيعة الخاصة ويمكن انتاجها محليا عـــلى آلات نسخ أو طباعة قليلة الكلفة وسهلة الاستعمال .

(٥) دعم البرامج المميزة والواردة فى هذا التقرير دعما مباشرا ماديـــا وفنيـــا .

الفصـــل الأول :

الاتجاهات الحديثه فى السياسه التعليميه المصريه :

بدأت مصر مؤخرا فى اصلاح التعليم اصلاحا جذريا يمتد الى سياسات التعليم ، وبناه وبرامجه ومناهجـه وطرق اعداد معلميه . وتأخذ محاولات مصر فى اصلاح التعليم بعداً حضارياً ينبع من الرصيد الثقافى العريق الحافل بالكثير من الخـبرة التربويـــة التى تتمتع بها مصر . وترجع أكثر صور هذا الرصيد الثقافى العريق وضوحا فى التعليـم الاسلامى الذى استمر ما يزيد على ألف وثلاثمائه عام متصل . وتمثل هذا التعليم فـى مستواه الأول فى الكتاتيب وفى مستواه العالى فى مجالس العلماء فى الازهر . وامتد أثـر التراث الاسلامى العريق فى تطور التعليم الحديث فى مصر الذى بدأ شكله المعاصـره عام ١٩٢٣ مع صدور أول دستور مصرى . ولا زال هذا التراث يمثل عنصرا هاما مـن عناصر التعليم المصرى فى مراحله وكافة أشكاله فى الريف والحضر . ومن النادر أن يبرز البعد الحضارى لنظام تعليمى فى دول العالم الثالث مثلما يبرز بهذه الصوره الممتدة فى أعماق التاريخ فى مصـــر .

١ — المبــادئ :

وقد بدأت خطوات الاصلاح الجذرى الحديث للنظام التعليمى فى مصر عام ١٩٧٩ واستقرت صورة الاصلاح بعد مناقشات واسعة على كافه المستويات الشعبيه والتنفيـــذيه فى تقرير اعتمدته الهيئات السياسيه ومجلس الوزراء فى مصر فى نوفمبر ١٩٨٠ . وقـــد حدد هذا التقرير أربعة مبادئ أساسية موجهـــة لحركة تطوير التعليم فى مصر هى : —

* التعليم من أجل ترسيخ الديموقراطية :

بهدف توفير تكافؤ الفرص وايصال خدمات التعليم لكل فرد وبناء الشخصيـــــة الديمقراطية ، والتوسع فى فرص التعليم النظامى وغير النظامى بما يتيح فرصا تعليميـــة متعددة ومتنوعة .

* التعليم من أجل التنمية الشاملة والعمل المنتج :

بهدف مراعاة اعداد الفرد المنتج والواعى كمستهلك ومراعاة استراتيجيـــات

التنمية خلال العقدين القادمين والتركيز على البيئات الجديدة والمجتمعات المستحدثة والارتفاع بالكفاءة الانتاجية ٠

* التعليم فى إطار الذاتية الثقافية العربية :

يهدف مراعاة الحفاظ على الذاتية الثقافية العربية فى اطار الأخذ باسلوب التنمية الشاملة والتطوير العلمى والتكنولوجيا ٠

* التعليم فى إطار التربية المستمرة :

يهدف تقديم الفرص التعليمية الملائمة لكل فرد فى كل سن وفى كل تخصص ، بما يحقق أن يكون نظام التعليم المصرى اكثر مرونة وانفتاحاً واتصالاً بالحياة ، وأن تتكامل مؤسسات التعليم النظامى والتعليم غير النظامى وتتفتح القنوات بينهما بحيث يكمل كل منهما دور الآخر ويعززه ٠

٢ — الاتجاهات :

وترتكز سياسه إصلاح التعليم المصرى على مجموعة من الاتجاهات أبرزها :

* الأخذ بالنظرة الشاملة لكل جوانب التعليم ووضع الخطط اللازمة لها ، تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة ٠
* أن التعليم لا يكون إستثماراً حقيقياً إلا بقدر عوائده الأساسية الاجتماعية والاقتصادية قياساً إلى ما يصرف عليه من جهد ومال ٠
* أن التعليم غير النظامى مكمل للتعليم النظامى ومؤثر فيه ٠
* أن تكافؤ الفرص التعليمية ليس مجرد تكافؤ فى فرص القبول بالتعليم النظامى ، وانما هو تكافؤ فى فرص الاستمرار فى التعليم والنجاح فى التحصيل والانجاز ، وما يتطلبه ذلك من مضاعفه الاهتمام بالأطفال الأقل حظاً إجتماعياً وثقافياً ، وتكافؤ الفرص بين الريف والحضر ٠
* إزالة الحواجز بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى ، فى صورة نظرة شاملة لإعداد الأفراد وتقديم فرص تعليمية متعددة ومتنوعة لهم وفقا لظروفهم وامكاناتهم ٠

* إعادة النظر بصورة شاملة فى المداخل والأساليب والطرق التى تعالج مشكلة الأمية لمواجهة نسبة الأمية فى مصر التى تصل الى ٥٦٫٥ % ترتفع بين الإناث لتصل الى حوالى ٧١ % وتنخفض بين الذكور الى حوالى ٤٣ % .

٣ — البرامج :

وفى سبيل ذلك إعتمدت خطة إصلاح التعليم على تنفيذ مجموعة من البرامج الرئيسية تضمنت سبعة عشر برنامجا يحوى كل منها مجموعة من البرامج الفرعية والاجراءات التفصيلية التى يستهدفها التنفيذ ومن بين هذه البرامج أربعة ذات صلة خاصة بمجال الدراسة الحالية هى : —

* برنامج التعليم الأساسى : —

يهدف هذا البرنامج إلى ايجاد نظام موحد للتعليم فى مرحلته الأولى يتساوى فيه جميع أبناء مصر ذكورا واناثا ، ريفاً وحضراً ويهدف هذا النوع من التعليم حسب الصيغة المصرية إلى تزويد الدارسين بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات ، والمعارف والمهارات العلمية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة (الزراعية أو الصناعية أو الحضرية أو الصحراوية) بحيث يمكن لمن ينهى مرحلة التعليم الأساسى أن يواجه الحياة بقدرة ، أو يواصل تعليمه فى مراحل أعلى ، كما يجمع بين النواحى النظرية والعلمية مع الحرص على التكامل بينهما ، إذ يعد الفرد لكى يكون مواطنا إجتماعيا ومنتجا وفعالا ومتكيفا مع مجتمعه المحلى ، مع التأكيد على دعم التربية الدينية والسلوكية والوظيفية ، ويهيئ الفتيان والفتيات للمشاركة فى التنمية من خلال الممارسات والتدريبات العمليه والمهنية التى يتضمنها محتوى التعليم الأساسى على مدة خمس سنوات بدءا من الصف الخامس حتى الصف التاسع وذلك فى مجالات رئيسية أربعة تتدرج فى مستوياتها وتتنوع بتنوع البيئات وترتبط مع الأنشطه اللازمه لتنميه هذه البيئات .

والتعليم الأساسى حسب هذه الصيغة المقترحة تعليم وظيفى فى فلسفته يرتبط بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم مع تأكيد الاهتمام بالناحية التطبيقية فى كل ما يدرسه التلميذ ، بحيث تكون البيئه ومواقع الإنتاج والثروة فيها من بين مصادر

المعرفة والبحث والدرس والعمل والنشاط فى تنظيم المواد الدراسية .

ويقدم هذا النوع من التعليم لمدة تسع سنوات الزامية ٦ — ١٥ سنة ويستهدف العام الدراسى الحالى تطبيقا تجريبيا له فى حوالى ٨٠٠ مدرسة على طريق التوسع فى إنشاء هذه التجربه وتعميمها فى منتصف عقد الثمانينات .

* برنامج إعداد وتدريب المعلمين :

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير أساليب إعداد وتدريب المعلم المصرى من خلال عدة مداخل أساسيه هى :

— إعداد معلمات لدور الحضانة ورياض الأطفال والتى أصبحت جزءاً فى نظام التعليم المصرى فى خطة الإصلاح الجديدة .

— إنشاء شعب لإعداد معلمى التعليم الأساسى (٩ صفوف) فى كليات التربيه .

— تطوير مناهج دور المعلمين والمعلمات ، وربط هذه الدور بكليات التربية ، من حيث الإشراف العلمى والتربوى ، واستكمال تأهيل أعضاء هيئات التدريس بها ، وذلك إلى أن يتم تحويل هذه الدور إلى شعب فى كليات التربية .

— تطبيق مشروع رفع مستوى تأهيل المعلمين الحاليين بالتعليم الإبتدائى إلى المستوى الجامعى .

— إعداد معلمى التعليم الفنى بكليات التربيه والبدء فى تنفيذه إعتبارا من العام الدراسى ٨٠ / ١٩٨١ .

— تطوير خطط ومناهج اعداد معلمى المرحلة الثانية .

* برنامج دعم التعليم غير النظامى :

ويهدف هذا البرنامج الى دعم الجهود المبذولة فى ميدان تعليم أولئك الذين نالوا قسطاً محدوداً من التعليم ويرغبون فى الاستزادة منه بعد دخولهم ميدان العمل وأولئك الذين يجدون انه من الضرورى إستكمال تعليمهم بهدف مواكبة التغيرات الجارية فى بنية المهن ، وكذلك الجهود المبذولة فى ميدان تنمية

المجتمعات المحلية والتدريب المهنى والارشاد الزراعى والثقافة العمالية والتثقيف العام وتربيه النشئ ، وتعليم المرأة ، وتثقيف الجمهور والتربية السياسية والبيئية ، وبرامج التدريب الموجه الى الكبار سواء قبل العمل أو أثنائه أو عند الإقبال على عمل جديد أو البرامج الموجهه إلى تحقيق استثمار الانسان لوقت فراغه على نحو أفضل واستغلال امكانات بيئته على نحو أنفع .

كذلك يستهدف هذا البرنامج اتاحة فرص للتعليم للأطفال والشباب والكبار من خلال مؤسسات التعليم غير النظامى ممثلة فى دور العبادة والتنظيمات السياسية والمهنية والاجتماعية والثقافية والنقابية والمصانع ومواقع العمل ومراكز التدريب ومؤسسات الارشاد التعاونى الزراعى والتنمية الريفية ، ووسائل الاتصال الجماهيرى من صحافة واذاعة مسموعة ومرئية .... الخ .

كما يعطى هذا البرنامج أولوية كبيرة لمحو الأمية مع التأكيد على أن الأمية لا تقتصر على أمية القراءة والكتابة إنما تمتد لما هو أشمل وأعم ، ويقصد بها الأمية الإجتماعية والثقافية والمهنية والسياسية والوظيفية .

ومن المداخل التى وضعت لتنفيذ هذا البرنامج ما يلى :

- وضع خطة قومية لمحو الأمية .
- وضع خطة وبرامج وظيفية لتعليم المرأة .
- دعم فرص التعليم غير النظامى أمام أولئك الذين لا تتاح لهم فرص الالتحاق بالتعليم النظامى أو يتسربون منه أو يعجزون عن الاستمرار فيه بنجاح ، عن طريق "مدارس الفصل الواحد" ، والنماذج المماثلة .
- تقديم فرص للتعليم غير النظامى لمقابلة احتياجات التطورات الاجتماعية والاقتصادية العلمية والتكنولوجية المنتظرة فى مجتمع مصر من خلال مبدأ استمرارية تعليم المواطن .

* <u>النهوض بالتعليم فى المناطق ذات الطبيعة الخاصة :</u>

ويستهدف هذا البرنامج توجيه جهود لتوفير فرص التعليم فى مواقع الفقر والتخلف ، خاصه أن تحليل واقع التعليم فى مصر يبين أن نسبة كبيرة من

أولئك الذين لم تضمهم مؤسسات التعليم انما يوجدون فى تلك القطاعات ، وأنه لا يمكن أن يحتويهم التعليم ما لم يكثف جهود ه عليهم فى إطار متكامل مع سائر مؤسسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما يستهدف أيضا توجيه جهود تعليمية مرتبطة بالمشروعات الانمائية الكبيرة فى مصر فى ظل الجهود التى تقوم بها حاليا نحو غزو الصحراء واستصلاح أراضى جديدة وانشاء المجتمعات المستحدثة .

ومن المداخل الموضوعة لتنفيذ هذا البرنامج ما يلى :

- النهوض بالتعليم فى محافظتى سيناء .
- النهوض بالتعليم فى الصحراء الغربية والوادى الجديد والساحل الشمالى.
- تحديث التعليم فى المناطق المستصلحة الجديدة .

٤ - خطوات التطوير ومواجهة المشكلات :

شهدت السنوات الثلاثين الماضية فى مصر توسعا كميا فى التعليم أملته ضرورة التغير الاجتماعى ، وكان من ايجابياته أنه أتاح فرص التعليم لأعداد كبيرة من المواطنين بمختلف فئاتهم الاجتماعية بعد أن كان التعليم الابتدائى فى مصر مقصورا على القادرين ماديا أو الدارسين بالتعليم الدينى .

كذلك كان من ايجابيات التوسع التعليمى الكمى فى السنوات السابقة ، أن وفر لمصر حاجاتها من القوى العاملة المدربة بصورة عامة ، وان كان هناك بعض الفائض فى تخصصات ونقص فى تخصصات أخرى .

ومن ايجابيات التوسع الكمى أيضا ، أن ارتفعت نسبة الاستيعاب للاطفال فى سن ٦ - ١٢ سنة الى ما يقرب من ٧٥ ٪ من جملة

عدد الملزمين مقابل ٤٦ ٪ عام ١٩٥٢ ، وارتفع عدد المقيدين فيه الى ٤,٣ مليون تلميذ وتلميذة يدرسون فى نحو ١٠,٥٠٠ مدرسة.

ولكن هذا التركيز على التوسع الكمى صاحبته بعض المشكلات ، والسلبيات يتمثل بعضها فيما يلى :

- غلبت على المناهج الجوانب الأكاديمية والنظرية دون مراعاة دقيقة لاحتياجات البيئات المختلفة .
- أصاب الكثير من المبانى المدرسية الخلل ، وأصبح بعضها غير صالح للعمل .
- أن نسبة تسجيل الفتيات فى المرحلة الأولى من التعليم أقل من نسبة تسجيل الفتيان اذ أن نسبة الفتيات ٤٠ ٪ من جملة عدد المقيدين فى المرحلة ، وتتضح الهوة بين نسبة الفتيات ونسبة الفتيان فى الريف نتيجة بعض عوامل اجتماعية تقليدية .
- أن متوسط نصاب الفصل من التلاميذ على مستوى الجمهورية حوالى ٤٠ تلميذا للفصل يرتفع فى بعض المواقع الى ٦٠ تلميذا فى الفصل .
- أن حوالى ٥٠ ٪ من مدارس المرحلة الابتدائية تعمل أكثر من فترة دراسية فى اليوم الواحد .
- أن نسبة تتجاوز ١٢ ٪ من جملة المقيدين فى المرحلة الابتدائية تتسرب من التعليم الابتدائى فى احدى حلقاته .
- أن هناك فروقا فى التعليم بين الريف والحضر من حيث نسبة الملتحقين بالتعليم .
- أن خريجى المدرسة الابتدائية ذات الست صفوف لا يستطيعون المشاركة فى الانتاج الاجتماعى بمواصفاتهم الحالية .

— أن طرق التدريس والامتحانات ، ما زالت تقليدية بحتة ترتكز على التلقين والاستظهار .

— أن ما يزيد على ٢١ ٪ من مدرسي المرحلة الابتدائية الذى يبلغ عددهم ١٤٠ ألف من المدرسين دون مستوى الكفاية التربوية اللازمة وأن ١ ٪ فقط منهم يحمل مؤهلا جامعيا مع وجود نقص فى بعض التخصصات مثل اللغة العربية والتخصصات الفنية مثل الزراعة والاقتصاد المنزلى .

— أن هناك انخفاضا ملحوظا فى مستوى التجهيزات المدرسية والمعدات بصورة ملحوظة .

— أن نظام الادارة التعليمية مازال تقليديا يحتاج الى ثورة فى معظم المعلومات والادارة .

— أنه لم يتيسر — بعد — تحقيق البعد الاجتماعى والاقتصادى للتعليم لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تكافؤ الفرص بين الريف والحضر والذكور والاناث وبين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وتبين النشرات الاحصائية أن الوضع متخلف بالنسبة لهذه الجوانب الثلاثة مثال ذلك :

أ) من حيث التوازن بين الريف والحضر :

تتوافر الخدمات التربوية فى الحضر أكثر من الريف رغم أن سكان الحضر يمثلون ٤٤ ٪ من السكان ، ويمثل أهل الريف ٥٦ ٪ منها . واذا نظرنا الى جملة المقيدين فى التعليم الابتدائى مقارنة بعدد الأطفال فى سن الالزام (٦ — ١٢) موزعة على المحافظات نجد أن ٩٠ ٪ من الأطفال فى الحضر مقيدون بالمدارس يقابلهم ٦٢ ٪ من الأطفال فى الريف .

ب) من حيث التوازن بين الذكور والاناث :

تنخفض نسب تعليم الفتيات بصفة عامة وفى الريف بصفة خاصة . ففى المرحلة الأولى من التعليم نسبة الاستيعاب الى فئة السن المقابلة فى المدن تبلغ بين الذكور ٩٤ ٪ وتنخفض بين الاناث الى ٨٦ ٪ . بينما فى الريف تبلغ هذه النسبة ٧٥ ٪ للذكور وتنخفض بين الاناث الى ٤٦ ٪ . وتقل هذه النسب بصورة ملحوظة فى الأراضى المستصلحة .

وبالاضافة الى هذه النسب المنخفضة للاناث فى جميع مراحل التعليم ، هنالك انخفاض ملحوظ فى فرص عمالة النساء فى القطاع الحديث ، اذ أنها لا تتجاوز ١٤ ٪ من السكان فى سن العمل (١٢ — ٦٤ سنة) ، وهذا يرتبط ارتباطا مباشرا بانخفاض نسب تعليم الفتيات وارتفاع نسب تسربها ، مما أدى الى نسبة مرتفعة للأمية بين النساء (٧١ ٪) نتيجة سيطرة بعض العادات والتقاليد التى تنادى بأن المرأة مقامها البيت ، وأن دورها فى الحياة لا يحتاج الى التعليم والتدريب ، ورغم أن هذه العادات تتنافى مع الدين الاسلامى والدستور المصرى ، فقد ساوى الدين الاسلامى بين الرجال والنساء فى الحقوق والواجبات والتكاليف وجاء الدستور المصرى متطابقا مع هذه المبادئ السماوية .

حـ) من حيث المساواة بين الفئات الاجتماعية المختلفة :

فان أبناء الفقراء فى الريف وفى الأحياء الشعبية فى المدن ، أقل حظاً من التعليم لأسباب اقتصادية واجتماعية ،والملفت للنظر حقا أن نسب القيد وبخاصة فى الصفوف الأولى من التعليم الابتدائى

(وحتى الصف الثالث تقريبا) تكاد تتقارب ، لكن ما أن يبلغ أبناء الفقراء سن العمالة المنتجة (غير الماهرة) حتى تنقطع صلتهم بالتعليم . والدرس المستفاد من ذلك أن مجانية التعليم وفتح أبوابه لجميع فئات المواطنين لا يعنى بالضرورة اقبال كل الفئات عليه بالتساوى ، والمهم فى علاج مثل هذا الوضع أن تأخذ الدولة بعين الاعتبار المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تدفع ببعض فئات المجتمع الى الانصراف عن التعليم . وبعض العلاج يكمن ، فى نمط التعليم ومحتواه ، ومعظمه يكمن فى ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية التى تفرض على الأفراد نمطا سلوكيا بحتا .

وخطة اصلاح التعليم المقترحة لم تغفل ذلك ، بل أكدت على ضرورة اشراك كل المؤسسات الحكومية والشعبية فى تنفيذ الخطة ومتابعتها ، كما أكدت على ضرورة التكامل بين شعب التعليم النظامى وغير النظامى ، حتى تتوافر الفرص للمواطنين ليتعلموا متى سمحت ظروفهم وبالأسلوب الذى يناسب حياتهم .

والتحدى الحقيقى يتمثل فى قدرة أجهزة التعليم فى مصر على ابتكار الأساليب والطرق الملائمة لتنفيذ خططها الطموح ، آخذة فى الاعتبار أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية تجنح الى التعقد يوما بعد يوم نتيجة زيادة السكان وارتفاع معدلات الهجرة من الريف الى المدن .

الفصـــل الثانى :

واقــــع ومشكلات المرحلة الأولى من التعليم :

١ ــ مدخل :

يبلغ عدد المقيدين فى مدارس التعليم المصرى ، والــتى تتراوح حول ١٣ ألف مدرسة و ١٢ جامعة حوالى ســبعة ملايين متعلم . وهذا يعنى أن هناك فرد من كل ستة أفــراد منتظم فى احدى مؤسسات التعليم النظامى فى مصر . وقد بــلغ حجم الانفاق الحكومى على التعليم فى مصر فى الموازنة الأخيرة ٤٥٠ مليون جنيه تمثل حوالى ١٢ ٪ من الميزانية القومية . ويخص المرتبــات والأجور من هذه الموازنة ٨٠ ٪ بينما يخص مستلزمات ووسائل العمليــة التعليمية ١٥ ٪ والمبانى والتجهيزات ٥ ٪ .

وباضافة الى فرص التعليم النظامى التى تقدمها الدولة ، يوجد عدد متنوع من فرص التعليم غير النظامى متاحة للشباب تتراوح بــين التلمذة الصناعية فى حوالى ١٠١ حرفة تقدمها وزارة الصناعة الــى برامج للتدريب المهنى الأولى للشباب فى الريف والشباب المتوقــع أن يعود الى العمل فى الريف المصرى بعد التدريب .

وهناك عدد آخر من الوزارات غير وزارة التعليم ، يقدم تعليماً وتدريبا بالاضافة الى برامج محو الأمية التى تقدمها وزارة التربيةوالتعليم بالاشتراك مع الهيئات العامة والتعاونيات ووحدات الحكم المحلــى ، والنقابات المهنية والعمالية .

وبعد سنة ١٩٥٢ أصبح التعليم بكافة مراحله مسئولية الدولــة تقدمه وزارة التربية والتعليم فى مؤسسات التعليم ما تحت الجامعــى ،

ومن مسئوليات وزارة التربية والتعليم : التعليم الابتدائى ، والاعدادى والثانوى العام والفنى ، ومعاهد اعداد المعلمين ، والمدارس الخاصة ، كما أن من مسئولياتها محو الأمية أيضا .

وتتحدد السياسة العامة الموجهة للتعليم ، وتنمية القوى البشرية فى مصر حسب استراتيجية عامة يضع توصياتها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا الذى يرأسه رئيس الجمهورية ، والمجلس الأعلى للقوى العاملة والتدريب المهنى الذى يرأسه رئيس الوزراء . والجهاز الأخير مسئول عن تنمية الموارد البشرية والتنسيق بين الأهداف الاقتصادية والتعليمية فى المدى القصير والمدى الطويل .

ولقد تمثلت المرحلة الأولى فى نظام التعليم المصرى حتى سنة ١٩٨٠ ، فى المرحلة الابتدائية الالزامية لمدة ست سنوات دراسية ، ينتظم فيها جميع أبناء الشعب الذين فى سن الالزام (سن ٦ — ١٢ سنة) دون تفرقة .

وفى ظل ذلك النظام ، كانت المرحلة الابتدائية تعتبر القاعدة الأساسية للتعليم ، يزيد من أهميتها أن عددا كبيرا من الأطفال كان يقتصر فى تعلمه على نهاية هذه المرحلة ، ومن ثم يختار هؤلاء طريقهم فى الحياة العملية فى البيئة التى يعيشون فيها .

وقد ترتب على ذلك ، أن تبلورت وظيفة هذه المرحلة فى مساعدة الأطفال على نموهم المتكامل بما يمكنهم من دخول الحياة العملية أو مواصلة الدراسة فى المرحلة التالية (المرحلة الاعدادية) .

وقد تبلورت أهداف تلك المرحلة الابتدائية فيما يلى :

١ — تحقيق النمو المتكامل للطفل فى جميع النواحى الجسمية والعقلية والوجدانية والروحية والاجتماعية .

٢ — تربية الطفل على التمسك بمجتمع الكفاية والعدل .

٣ — تنشـئة الطفل على الاعتزاز بالانتماء الوطني وبقوميته العربية .

٤ — أن يدرك التلميذ أن وطنه يسير في علاقات أخذ وعطاء مع المجتمع الانساني الكبير .

٥ — إعداد الطفل للحياة العملية في البيئة التي يعيش فيها ، بمعنى أنه اذا كانت هذه المرحلة منتهية بالنسبة لبعض الأطفال ، فانه يجب أن يصلوا في نهايتها الى مستوى من التعلم يساعدهم على شق طريقهم في ميادين الزراعة أو تربية الحيوان أو الصناعة الريفية أو غيرها من مجالات النشاط المختلفة حسبما يتجه اليها كل منهم .

واعتبارا من سنة ١٩٨٠ ، ومع الخطة الجديدة لتطوير التعليم وتحديثه في مصر ، تحددت المرحلة الأولى للتعليم بتسع سنوات دراسية ، تقدم للأطفال في (سن ٦ — ١٥ سنة) ، وتضم كلا من المرحلتين الابتدائية والاعدادية بوضعها القديم ، مع تطوير محتوى التعليم ذاته الى صيغة جديدة هي صيغة التعليم الأساسي .

وقد تحددت أهداف التعليم الأساسي بما يأتي :

— توفير الحد الضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات اللازمة للمواطنة ، والتي سوف يحتاج اليها كل صغير في مجتمعه قبل أن يتحمل مسئولياته الكاملة في مرحلة النضج والرشد .

— تزويد التلميذ في فترة التعليم الأساسي بالمهارات العملية القابلة للاستخدام ، والتي تمكنه من أن يكون مواطنا منتجا في مجتمعه ، مشاركا في ميادين التنمية .

— تأصيل احترام العمل اليدوي وممارسته كأساس ضروري لحياة منتجة بسيطة .

- تنمية شخصية التلميذ الخلاقة ، وفكره النقدى البناء ، بحيث يتمكن عن وعى وبالتعاون مع أبناء وطنه ، من الاسهام البناء فى تنمية مجتمعه ، بدءا من دائرة أسرته الى دائرة وطنه ، وبحيث يتم طبع شخصيته بمواصفات أساسية أهمها الايجابية والواقعية والابتكارية والتعاونية .

ومن المتوقع فى ضوء هذه الأهداف أن يكتسب الأطفال فى ظل التعليم الأساسى ما يلى :

١ - المعلومات والمهارات والاتجاهات التى ينبغى أن يكتسبها كل المواطنين من أجل ممارستهم مسئولياتهم فى المجتمع .

٢ - المهارات العملية التى تمكن الأفراد من الانتاج فى المجتمع والاسهام فى تنميته .

٣ - الاتجاهات الايجابية نحو العمل ، متضمنة المهارات الفنية والصناعية واليدوية .

٤ - مهارات التفكير الناقد الابتكارى بما يساعد الأفراد على المشاركة الايجابية فى اتخاذ القرارات الخاصة بهم وبأسرهم وبمجتمعاتهم المحلية .

- خطة تعميم التعليم الأساسى :

يبلغ عدد المدارس الابتدائية الرسمية حاليا ٧٥٨٤ مدرسة منها ٥٠٣٠ مدرسة تعمل فترة واحدة و ٢٥٥٤ مدرسة تعمل بنظام الفترتين بنسبة ٣٣٫٧ ٪ كما يبلغ عدد المدارس الاعدادية الرسمية ١٤٤٠ مدرسة منها ٣٠٩ مدرسة تعمل فترة واحدة ، ١١٣١ مدرسة تعمل بنظام الفترتين بنسبة ٧٨٫٥ ٪ .

وقد تم حتى الآن تحويل ٥١٢ مدرسة ابتدائية الى نظام

التعليم الأساسى ، وذلك بنسبة ٦ر٧ ٪ من مجموع المدارس الابتدائية كما تم تحويل ١٤٥ مدرسة اعدادية الى نظام التعليم الأساسى بنسبة ١ر١٠ ٪ من مجموع المدارس الاعدادية .

ومن المخطط حسب ما أعلنته السياسة التعليمية الجديدة ، أن يتم تحويل جميع المدارس الابتدائية والاعدادية الى نظام التعليم الأساسى فى منتصف عقد الثمانينات .

ويواجه تنفيذ هذا المخطط عدة متطلبات ينبغى مراعاتها تشمل اعداد المناهج والكتب الجديدة وتدريب واعداد المعلمين ، والتوسع فى المبانى المدرسية بما يواجه مشكلة المدارس التى تعمل أكثر من فترة واحتياجات التوسعات الجديدة ، وكذا التجهيزات والمعامل والورش . ومن التحديات الأساسية التى يقابلها تنفيذ هذا المخطط التوسع فى نسب المقبولين بالتعليم الأساسى والوصول بها الى الاستيعاب الكامل فى منتصف عقد الثمانينات مع الاحتفاظ بالتلاميذ فى المدارس وخفض نسب التسرب الى أدنى حد ممكن .

وتتضح أهمية الوفاء بهذه المتطلبات فى ضوء ما يعانيه واقع التعليم فى المرحلة الأولى والذى يأتى ذكره تفصيلا فى الفقرات التالية .

٢ — واقع التعليم فى المرحلة الأولى :

أ) استيعاب التلاميذ :

تضم مرحلة التعليم ما قبل المدرسى ٣٧١ ألف طفل تقدم وزارة التربية والتعليم من بينها خدمات تعليمية لعدد ٧٥ ألف طفل بينما تقدم وزارة الشئون الاجتماعية خدمات رعاية لعدد ٢٦٦ ألف طفل وذلك فى سنة ١٩٨١/٨٠ ، وتقدم هذه الخدمات للأطفال فيما قبل سن السادسة .

وفى العام الدراسى ١٩٨١/٨٠ قبل بالصف الأول الابتدائى ٨٦١,١٤١ تلميذا وتلميذة بنسبة ٨٦ ٪ من الأطفال فى فئة السن (٦ ـ ٨ سنوات) ، وتتراوح هذه النسبة بين محافظات مصر فتبلغ ١٠٠ ٪ فى المحافظات الحضرية وتنخفض عن ٧٥ ٪ فى بعض المحافظات الريفية .

وفى سنة ١٩٧٩/٧٨ قبل بالصف الأول الابتدائى ٧٩٣ ألف تلميذ وتلميذة بنسبة ٨٣,٤ ٪ من فئة السن المقابلة ، ومن المقدر أنه اذا استمر هذا الاتجاه نحو زيادة عدد المقيدين خلال السنوات القادمة أن تصل نسبة الاستيعاب الى حوالى ٩٩ ٪ سنة ١٩٩١/٩٠ .

ويبلغ عدد المقيدين فى المرحلة الابتدائية ٤,٥٤٨,٠٥٨ تلميذا وتلميذة بينهم ٢,٧٠٩,٨٩٣ تلميذا بنسبة ٥٩,٦ ٪ و ١,٨٣٨,١٦٥ تلميذة بنسبة ٤٠,٤ ٪ . وتبلغ نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية ٦٨ ٪ من جملة فئة السن (٦ ـ ١٢ سنة) .

ويقبل بالمرحلة الاعدادية حوالى ٨٨ ٪ من المقيدين بالصف السادس الابتدائى ، واذا حسبت هذه النسبة للناجحين فى الشهادة الابتدائية فان نسبة المقبولين ترتفع الى ٩٨ ٪ .

ومن المقرر أن ينتقل جميع الناجحين من الصف السادس الابتدائى ، (السادس أساسى) الى الصف الأول الاعدادى (السابع أساسى) بدءا من العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ .

ويبلغ عدد تلاميذ المرحلة الاعدادية ١,٤٣٦,٧٠٧ تلميذا وتلميذة عدد الذكور بينهم ٩٠٣٨٢٦ بنسبة ٦٢,٩ ٪ وعدد الاناث بينهم ٥١٢,٨٨١ بنسبة ٣٧,١ ٪ . وتبلغ نسبة عدد المقيدين فى المرحلة الاعدادية ٦٠ ٪ من فئة السن المقابلة (١٢ ـ ١٥ سنة) .

وقد بينت الدراسات أن حوالى ٣٢ ٪ من جملة الأطفال فى سن التعليم

الابتدائى و ٤٢٪ من جملة الأطفال فى سن التعليم الاعدادى خارج المدرسة ، وهذا يعنى أن هناك حوالى ثلاثة ملايين طفل خارج المدرسة فيما بين سن (٦ ـ ١٥ سنة) ، وهذا الرقم له دلالة خاصة اذا ما عرفنا أن السكان فى هذه الفئة العمرية يتراوح عددهم حول تسعة ملايين .

(ب) المبانى المدرسية :

يعانى نظام التعليم المصرى من نقص خطير فى المبانى المدرسية يعوق من حسن تقديم الخدمة التعليمية . وقد ترتب على هذا النقص الخطير أن نسبة كبيرة من المدارس الابتدائية تعمل أكثر من فترة واحدة (٣٣,٧ ٪) ، وأن ٧٨,٥ ٪ من المدارس الاعدادية تعمل أكثر من فترة واحدة . وهذا العجز الكبير فى المبانى المدرسية يقف حائلا ـ فى ظل الظروف الحالية ـ دون تطبيق نظام التعليم الأساسى والتوسع فيه .

يضاف الى ذلك أن عددا من المبانى المدرسية يعانى من نقص فى التجهيزات والورش اللازمة للتعليم الأساسى .

وقد قررت احدى الدراسات أن الغاء نظام تعدد الفترات بما يمكن من تحقيق اليوم المدرسى الكامل والذى يعتبر من أسس تطبيق نظام التعليم الأساسى يتطلب بناء ٣٢١٩ مدرسة جديدة .

وقد بينت هذه الدراسة بصفة أولية ـ أن التكلفة المالية اللازمة لبناء مدارس جديدة ـ حسب المعدلات والاسعار القائمة سنة ١٩٨١ ، على النحو التالى :

* بناء مدارس ابتدائية جديدة بتجهيزاتها ٢٣٣ مليون جنيه مصرى .
* بناء " اعدادية " " ٥٥ " " " " .
* تحويل مبانى المدارس الابتدائية الحالية الى نمط التعليم الأساسى ١٢٣ م ج
* " " " الاعدادية " " " " " ٣٢,٥ مليون جنيه

وتبلغ جملة هذه التكاليف حوالى ٤٤٣ مليون جنيه مصرى .

(حـ) المعلمـــون :

وضحت الحاجة الى الارتفاع بمستوى كفاءة المعلم الحالى للمرحلة الابتدائية ، وكذلك هيئات الادارة والاشراف والتوجيه وسائر المسئولين عن مرحلة التعليم الابتدائى . وقد أبرزت الدراسات الاحصائية أن من بين ١٤٠ ألف معلم يعملون بالمرحلة الابتدائية ١ ٪ فقط من حملة المؤهلات العليا ونحو ٧٨ ٪ من حملة المؤهلات المتوسطة التربوية ، أما حملة المؤهلات المتوسطة غير التربوية فيصل عددهم الى حوالى ٢١ ٪ من جملة المدرسين .

وقد وضعت وزارة التربية والتعليم فى مخططاتها لتطوير وتحديث التعليم برنامجا لتأهيل حملة المؤهلات المتوسطة غير التربوية والارتفاع بمستوى كفايتهم ، كما وضعت برنامجا يستهدف الارتفاع بمستوى معلم المرحلة الابتدائية الى مستوى التعليم الجامعى ، وتجرى الدراسات حاليا بالاشتراك مع كليات التربية لتنفيذ هذا المخطط . كذلك تقرر انشاء شعبة خاصة بكليات التربية فى مصر (عددها ١٦ كلية للتربية) تختص باعداد معلم التعليم الأساسى .

(د) مشكلة التسـرب :

تظهر مشكلة التسرب فى مصر فى القرى أكثر منها فى المدن وفى الأحياء الشعبية من المدن . وتذكر احدى دراسات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى ، أن هذه الظاهرة تبرز فى المناطق التى يتسم سكانها بقلة الدخل والتخلف الاجتماعى وتكاد تختفى فى الأحياء المتطورة ذات الدخل المرتفع .

كذلك بينت احدى الدراسات أن ظاهرة التسرب أكثر وضوحا فى القرى البعيدة عن مواقع المدارس وبصفة خاصة القرى النائية ، وأنها أكثر وضوحا بالنسبة للبنات عنها بالنسبة للبنين وعلى الأخص فى الريف .

وقد أجريت عدة دراسات لتحديد حجم مشكلة التسرب من التعليم الابتدائى فى مصر ، وبعض هذه الدراسات أجرى على مستوى جمهورية مصر العربية

والبعض الآخر على مستوى بعض المحافظات والبعض الثالث على مستوى بعض المواقع التعليمية .

وقد بينت دراسة أجراها المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في مصر عام ١١٨٠ ، في تتبع فوج تعليمي التحق بالصف الأول الابتدائي عام ١٩٦١/٦٠ أن نسبة التسرب كانت ١٠,٢ ٪ للبنين ، و ٢٠,٩ ٪ للبنات بمتوسط ١٥,٥ ٪ .

وفي دراسة أجراها المركز القومي للبحوث التربوية بالاشتراك مع البنك الدولي عن التسرب في مصر (١٩٨٠) وضح من تتبع الفوج التعليمي الذي التحق بالصف الأول الابتدائي في سنة ١٩٧١/٧٠ أن نسبة التسرب بين البنين ١٩,٧٪ ، وبين البنات ٢٩,٨ ٪ ، وأن هذه النسب قد زادت في السنوات التالية على ذلك (١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣/٧٢ ، ١٩٧٤/٧٣) .

كذلك أجريت دراستان بالعينة عن محافظتين من محافظات مصر هما محافظة الشرقية ، ومحافظة الدقهلية ، أجراها المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (١٩٨٠) وضح منها ما يأتي :

	محافظة الشرقية	
	بنون	بنات
من الصف الأول الى الصف الثاني	٠,٧ ٪	١٣,٥ ٪
من الصف الثاني الى الصف الثالث	٠,٧ ٪	٩ ٪
من الصف الثالث الى الصف الرابع	٣,٤ ٪	١١ ٪
من الصف الرابع الى الصف الخامس	٤ ٪	٩,٣ ٪
من الصف الخامس الى الصف السادس	٤ ٪	٨ ٪

وبينت الدراسة أن جملة نسبة التسرب في هذه المحافظة كانت ١٤,١ ٪ للذكور ، ٤٠,٥٪ للاناث و ٢٣ ٪ لأفراد العينة جميعها .

كما بينت أن هذه النسبة ترتفع كلما كانت المدرسة بعيدة عن البندر أو عاصمة الاقليم وتقل بالاقتراب منهما .

كذلك خلصت الدراسة التى أجريت على مدارس العينة بمحافظة الدقهلية أن نسبة التسرب بالصف الأول الابتدائى ١٣,٨ ٪ وبالصف الثانى ١٨,٦ ٪ وبالصف الثالث ١٢,٢ ٪ وبالصف الرابع ٢٧,٢ ٪ وبالصف الخامس ١٦,٣ ٪ وبالصف السادس ١٤,١ ٪ .

وقد أرجعت عدة دراسات أسباب التسرب الى عوامل اجتماعية متمثلة فى المشكلات الأسرية أو انخفاض الوعى بأهمية التعليم أو ضعف المثيرات الثقافية فى المجتمعات المحلية فى الريف المصرى . أو الى عوامل اقتصادية مثل المعاونة فى المنزل أو المعاونة فى النشاط الاقتصادى للوالدين أو العمل لدى الآخرين لقاء أجر بهدف تحسين دخل الأسرة أو للتخلص من الأعباء المالية المرتبطة بالتعليم (رغم مجانيته) مثل الزى المدرسى أو الكتب الاضافية أو الدروس الخصوصية .

وقد بينت الدراسة التى أجراها المركز القومى للبحوث التربوية بالاشتراك مع البنك الدولى (١٩٨٠) عدة عوامل تعليمية تقف وراء ظاهرة التسرب مثل :

- العجز فى عدد المدرسين وقضاء التلميذ بعض الوقت فى المدرسة دون دراسة فعلية .
- انخفاض مستوى كفاءة المدرس والبعد عن تطبيق المبادئ التربوية السليمة .
- غياب الارتباط الوجدانى بين تلميذ المدرسة الابتدائية ومعلمه .
- شعور كثير من المدرسين بعدم الرضا عن العمل بالمهنة .
- عدم ملاءمة المنهج للنمط الحياتى للتلاميذ فى الريف وابتعاده عن الأنشطة اليومية لسكان الريف المصرى ، الأمر الذى لا يمكن خريج المدرسة الابتدائية الحالية من المشاركة فى حياة الانتاج .
- نقص الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية لتلاميذ المرحلة الابتدائية ، وقصور الأنشطة التربوية من رياضية وهوايات وغيرها .

- تعدد الفترات الدراسية فى المبنى المدرسى الواحد وتكدس الفصول، ونقص المعامل والوسائل التعليمية .
- قصور المتابعة المنتظمة للتلاميذ المتغيبين أو المنقطعين عن الدراسة .

(هـ) مشكلة الأمية :

يبين الجدول التالى توزيع السكان فى مصر حسب الحالة التعليمية فيما بين آخر تعدادين هما تعداد ١٩٦٠ وتعداد ١٩٧٦ .

	تعداد ١٩٦٠			تعداد ١٩٧٦		
	ذكور %	اناث %	متوسط %	ذكور %	اناث %	متوسط %
أميون	٥٦,٩	٨٤	٧٠,٥	٤٣,٢	٧١	٥٦,٥
ملمون بالقراءة والكتابة	٣٢,٦	١٢,٤	٢٢,٥	٣٣,٢	١٦,٢	٢٥,١
مؤهلات أقل من العليا	٩,٠	٣,٤	٦,٢	٢٠,٤	١١,٦	١٦,٢
مؤهلات عليا	١,٥	٠,٢	٠,٨	٣,٢	١,٢	٢,٢

وتبين المقارنة بين بيانات هذا الجدول انخفاضا فى نسبة الأمية فيما بين التعدادين المذكورين . والأمر الملفت للنظر أن نسبة الملمين بالقراءة والكتابة قد زادت زيادة طفيفة (٢,١ ٪) بينما زادت المؤهلات الأقل من العليا والمؤهلات العليا زيادة نسبية أكبر . فقد كانت هذه الزيادة بالنسبة للفئة الأولى ١٠ ٪ وبالنسبة للمؤهلات العليا ١,٤ ٪ . وهذا يعنى تغيرا فى النسب لصالح مؤسسات التعليم النظامى .

ويبين الجدول التالى عدد الأميين فى مصر حسب تعداد ١٩٧٦ •

	ذكور	اناث	جملة
ريف	٤,٣٣٤,٣٤١	٦,٢٩٥,١٦٦	١٠,٦٢٩,٥٠٧
حضر	١,٨٦٧,١٥٥	٣,١١٤,٥٠٠	٤,٩٨١,٦٥٥
جملة	٦,٢٠١,٤٩٦	٩,٤٠٩,٦٦٦	١٥,٦١١,١٦٢
نسبة الأمية الى جملة السكان فوق سن ١٠ سنوات	٤٣,٢ ٪	٧١ ٪	٥٦,٥ ٪

ويبين الجدولان التاليان التوزيع النسبى للأميين حسب الذكور والاناث فى الريف والحضر حسب تعداد ١٩٧٦ •

توزيع الأميين حسب الجنس

	ذكور ٪	اناث ٪	جملة ٪
ريف	٤٠,٨	٥٩,٢	١٠٠
حضر	٣٧,٥	٦٢,٥	١٠٠
جملة	٣٩,٧	٦٠,٣	١٠٠

توزيع الأميين حسب الريف والحضر

	ذكور ٪	اناث ٪	جملة ٪
ريف	٦٩,٩	٦٦,٩	٦٨,١
حضر	٣٠,١	٣٣,١	٣١,٩
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتختلف نسبة الأمية فيما بين المحافظات فتبلغ أدناها فى مجموعة المحافظات الحضرية (٣٥,٧ ٪) بينما تبلغ أقصاها فى مجموعة محافظات الوجه القبلى (٦٦,٧ ٪) • ومما يؤسف له أنه ما زالت هناك بعض المحافظات فى مصر تزيد فيها نسبة الأمية عن ٧٠ ٪ من سكانها فوق سن العاشرة مثل : قنا (٧١,٢ ٪) • والمنيا (٧٢,٨ ٪) • وكفر الشيخ (٧١,٣ ٪) •

ورغم أن نسبة الأمية قد انخفضت فى مصر فيما بين تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ الا أن أعداد الأميين قد زادت فى نفس الفترة • فقد انخفضت نسبة الأمية بين مجموع السكان فوق سن العاشرة من ٧٠,٥ ٪ فى تعداد ٦٠ الى ٥٦,٥ ٪ فى تعداد ١٩٧٦ ، الا أن أعداد الأميين قد زادت فى نفس الفترة من ١٢,٦ مليون سنة ١٩٦٠ الى ١٥,٦ مليون سنة ١٩٧٦ ، وازداد عدد الأميين الذكور من ٥ مليون ونصف سنة ١٩٦٠ الى ٦,٢ مليون سنة ١٩٧٦ • وعدد الأميات الاناث من ٧ مليون ونصف سنة ١٩٦٠ الى ٩ مليون سنة ١٩٧٦ •

والجدول التالى يبين نسبة الأمية فى مصر فى السنوات من ١٩٠٧ الى ١٩٧٦ ، ومدى التطور الذى حدث فى هذه النسبة بين كل تعدادين من هذه التعدادات :

التعداد	نسبة الأمية ٪
١٩٠٧	٩٢,٧
١٩١٧	٩١,٢
١٩٢٧	٨٥,٩
١٩٣٧	٨٥,٢
١٩٤٧	٧٧,٢
١٩٦٠	٧٦,٠
١٩٦٦	٦٣,٠
١٩٧٦	٥٦,٦

ويبين تحليل هذا الجدول أن نسبة الانخفاض فى الأمية خلال سبعين سنة ما بين سنة ١٩٠٧ و ١٩٧٦ لا يتجاوز ٣٦,١ ٪ أى بمتوسط سنوى لا يتجاوز ٠,٥ ٪ ، وقد صاحب هذا الانخفاض — بطبيعة الحال — زيادة فى عدد الأميين ، وفيما بين آخر تعدادين ١٩٦٦ و ١٩٧٦ كان المتوسط السنوى

للانخفاض فى الأمية يتراوح حول ٦٫٤ ٪ ويعنى هذا أنه فى الوقت الذى ينتظر أن تزيد فيه الجهود ، ويتضاعف المعدل السنوى للانخفاض نجد أن الحال عكس ذلك تماما ، وأنه لو سرنا بهذا المعدل السنوى فلا ينتظر أن ، تمحو الأمية قبل ٨٠ سنة ومع افتراض ثبات عدد الأميين وهو افتراض غير سليم لأن التعليم الابتدائى ما زال عاجزا عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الالزام فضلا عن تسرب بعض التلاميذ ممن يلتحقون به وارتداد عدد آخر الى الأمية لعدم متابعتهم أو استغلالهم ما تعلموه .

وتحليل أرقام الأمية والاحصاءات السنوية لها يبين زيادة كبيرة فى أعداد الأميين . اذ يبين تعداد ١٩٦٠ أن عدد الأميين حوالى ١٥,٦ مليون وفى نفس العام تم نجاح ١٤٣,٤٩٩ فى فصول محو الأمية ، ولكن التعليم الابتدائى لم يستوعب فى تلك السنة حوالى ٢٠٠ ألف طفل فى الصف الأول كما تسرب من التعليم الابتدائى فى نفس السنة حوالى ٧٥٠ ألف طفل ، وهذا يعنى أن حوالى ٨٠٠ ألفا قد أضيفوا إلى الأمية فى تلك السنة .

ورغم أن هناك جهودا تبذل فى ميدان محو الأمية الا أن العائد الحقيقى المتوقع منها ضئيل للغاية . ففى الفترة من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٥١ تم محو أمية ٥٦٨,٨٦٥ أميا من بين ٢,٤٧٧,٦٧٧ أميا التحقوا بالفصول تقدم منهم للامتحان ٨١٤,١٧٩ وحضر الامتحان ٧٠٠,٥٨٥ فقط أى أن نسبة الناجحين الى المقيدين كانت ٢٣ ٪ والى المتقدمين الى الامتحان ٧٠ ٪ والى الحاضرين للامتحان ٨١,٢ ٪ .

وفى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ كان عدد المقيدين بفصول محو الأمية ٤١٨٠٠٤ نجح منهم فى الامتحان ١٩٥,٤٠٥ . ويعنى ذلك أنه خلال ١٣ سنة ما بين ١٩٤٥ الى ١٩٥٧ لم يتحقق إلا محو أمية ٧٦٤,٢٧٠ فقط بنسبة ٢٦,٤ ٪ من جملة المقيدين .

وفى السنوات الخمس من سنة ١٩٧٢ الى سنة ١٩٧٦ كان عدد المقيدين فى فصول محو الأمية ١,٠٩١,٣٩٩ نجح منهم فى الامتحان ٦٧١,٠٧٧ بنسبة ٦١,٥ ٪ حقيقة أن نسب النجاح من بين المقيدين قد ازدادت من مثيلتها من قبل ، ولكن المحصلة النهائية خلال خمس سنوات محو أمية حوالى سبعمائة ألف فقط أى بمتوسط حوالى ١٢٤ ألف كل سنة ، وهو أقل بكثير من جملة العدد الذى لا يتم قبوله بالمدارس الابتدائية أو يتسرب منها .

القسم الثانى

تقديم : حاجات المجتمع المصرى الى التعليم غير النظامى :

توجد فى المجتمع المصرى عدة حاجات ملحة تتطلب الأخذ بنظام التعليم غير النظامى مرتبطاً بالعمل وله مكانته فى استراتيجية التطوير التربوى ، ويأخذ الأولوية الجديرة به فى التخطيط لها وتنفيذ برامجه بما يحقق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية المجتمع المصرى .

وتنبع الحاجة الى هذا النوع من التعليم من تحليل مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن أن نوجزها على النحو التالى :

أ) المطالب الاقتصادية : يشهد المجتمع المصرى حاليا حركة تغير اقتصادى كبيرة ناجمة عن مجموعة من العوامل تتمثل أهمها فيما يلى :

١ ـ الزيادة السكانية الكبيرة مع ثبات الرقعة الزراعية :

تشير التعدادات التى أجريت فى مصر خلال العقود السابقة أن عدد سكان مصر زاد خلال ٥٠ سنة من ١٤ مليون فى تعداد ١٩٣٧ الى ٣٨ مليون فى تعداد ١٩٧٦ ، وفى نفس الفترة لم تزد المساحة المزروعة الا حوالى مليون ونصف فدان مما أدى الى انخفاض نصيب الفرد بالفدان من ٣٩ ,. الى أقل من ٢٠ ,. فدان ، وقد أدى هذا الى طرد الرقعة الزراعية لأعداد متزايدة من البشر ، للعمل فى مجالات تحتاج بطبيعتها الى تعليم جديد .

٢ ـ ما يترتب على العامل السابق من زيادة الهجرة من الريف الى المدينة فقد ترتب على الضغط السكانى على الأراضى الزراعية فى الريف

المصرى ، حدوث بطالة بأشكالها المختلفة ، الأمر الذى ترتب عليه تدفق المهاجرين من الريف الى المدن الكبرى بحثا عن فرص جديدة للعمل غير متاحة أصلا فى المدن ، وقد أدى هذا إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى حوالى ٤٤ ٪ فى تعداد ١٩٧٦ بعد أن كانت ٢٦ ٪ فى تعداد ١٩٢٧ ، وتبين احدى الدراسات أن حوالى ٩٠ ٪ من المهاجرين الى القاهرة يقع فى فئات العمر المنتجة بين سن ٢٠ سنة وأقل من ٦٥ سنة ، ونسبة الأمية بين قوة العمل المهاجرة الى القاهرة تبلغ ٤٠ ٪ ، كما تبين هذه الدراسة ارتفاع نسبة المستخدمين بالأجر ، كذلك ارتفاع نسبة المتعطلين مما يدل على أن نسبة غير قليلة منهم كانوا بلا عمل فى المناطق الوافدين منها وفشلوا فى الحصول على فرصة عمل بالمدينة لنقص مستوياتهم التعليمية والمهنية .

٣ ـ قصور مؤسسات التعليم النظامى عن استيعاب كل الأطفال فى مرحلته الأولى فضلا عن قصوره فى الاحتفاظ بجملة التلاميذ خلال المرحلة الأولى من التعليم ، وقد سبق أن أوضحت هذه الدراسة قصور نسب الاستيعاب فى المرحلة الأولى وارتفاع نسب التسرب ، الأمر الذى ينجم عنه دخول قوى عاملة ميدان العمل دون أن تزود بالمهارات الأساسية اللازمة .

٤ ـ الزيادة التدريجية فى أعداد خريجى المستويين الأول والثانى مع نقص فرص العمل المتاحة لهم ، وقد نتجت هذه الزيادة عن التوسع فى التعليم الابتدائى ، اذ يقدر عدد الذين دخلوا سوق العمل دون أن يلتحقوا بالمرحلة الاعدادية حوالى ٣٠٠ ألف سنويا ، كما أن عددا آخر من خريجى المرحلة الاعدادية يقدر بحوالى ٥٠ ألفا لا يلتحق بالمرحلة الثانوية بأنواعها ، ويدخل هؤلاء جميعا سوق العمل دون التزود بالمهارات المهنية الأساسية ، وقد كان هذا دافعا وراء تطبيق نظام التعليم الأساسى الذى يجمع بين التعليم النظرى والعملى .

٥ ـ الانفتاح الاقتصادى الذى يمر به الاقتصاد المصرى ودخول شركات استثمار أجنبية تتطلب مستوى عال من المهارة مما أدى الى حدوث بطالة بين العمال المصريين الأقل مهارة . وجدير بالذكر أنه في السنوات الأخيرة استوردت بعض شركات البناء عمال أجانب للعمل فى حرفة تقليدية تصدر مصر أعدادا كبيرة منها للبلاد العربية .

٦ ـ كهربة الريف المصرى والشروع فى ادخال بعض الصناعات الخفيفة فى بعض مواقعه ، وقد أدى هذا الى ظهور بعض المهن الحديثة تعانى من نقص كبير فى القوى البشرية المدربة .

٧ ـ تطوير الزراعة وتحديثها والاعتماد على أساليب حديثة فى الزراعة .

وهذه المطالب كلها لها مضامينها التعليمية وبصفة خاصة فى ميدان التعليم غير النظامى ، اذ أنها تمارس ضغطا عليه وتزيد من الحاجة اليه بدءا من برامج محو الأمية الى التدريب المهنى بمراحله ومستوياته المتعددة .

(ب) المطالب الاجتماعية :

شهد المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة تغييرات اجتماعية كبيرة ناتجة عن التطور الاقتصادى والتغييرات السياسية والمؤثرات الثقافية وانفتاح المجتمع على الثقافات والاقتصاد العالمى ، وقد تناولت هذه التغييرات البنى والهياكل الاجتماعية المختلفة ، كما تناولت المؤسسات الاجتماعية الأساسية كالدولة والمدينة والقرية والأسرة وامتدت الى مختلف مجالات الحياة ، كالصحة والاسكان والتعليم وغيرها ، وقد ترتب ذلك عن مجموعة من العوامل نوجزها فيما يلى :

١ ـ أن اعادة تنظيم الهيكل الاقتصادى المصرى استلزم ونتج عنه حدوث تغييرات كبيرة فى البنية الطبقية للسكان وحركتهم الاجتماعية والقيم السائدة المتصلة بالملكية والربح والادخار والاستهلاك وقيمة العمل المنتج ... الخ .

٢ — يتطلب التصنيع تحول جزء من القوى العاملة فى قطاع الزراعة الى العمل فى قطاع الصناعة ويقتضى هذا ضرورة تزويد القوى العاملة الجديدة بالاتجاهات والأنماط السلوكية الجديدة التى تساير الصناعة الحديثة •

٣ — تتطلب سياسات التخطيط للتنمية المشاركة الواعية فى اقتراح الخطط وتبنيها وبناء وعى تخطيطى •

٤ — أدى التعقد الناتج عن التطور الحضارى والتكنولوجى واستخدام المخترعات الحديثة الى تعقد العلاقات الاجتماعية بين الانسان والانسان ، والانسان والبيئة •

ولكل هذا مضامينه التربوية وبصفة خاصة فى ميدان التعليم غير النظامى ممثلا فى محو الأمية ومحو الأمية الوظيفى ومتابعة التعليم والتدريب والتثقيف الاقتصادى والاجتماعى والثقافة العمالية وتعليم المرأة واعداد قيادات تنمية المجتمعات المحلية •

(حـ) المطالب الثقافية :

لا يزال فى المجتمع المصرى نسبة من الأمية تتجاوز نصف مجموع السكان فوق سن العاشرة ، كما تتعرض الثقافات المحلية الى أخطار الغزو الثقافى الوارد من مصدرين أولهما : الآثار الثقافية السلبية الوافدة من الخارج والتى قد تؤدى الى عزلة ثقافية أو تدهور فى القيم الثقافية الأصيلة الايجابية التى يعتنقها أبناء المجتمع ، وثانيهما : تجمعات ثقافية محلية غريبة عن البيئة الأصلية تزيد من العزلة الثقافية لبعض فئات المجتمع وتعطل الاتصال الثقافى والاجتماعى السلس بين مختلف الشرائح الاجتماعية •

وفى مثل هذا المجال يقوم التعليم غير النظامى بدور هام من خلال محو الأمية والتثقيف العام •

من مجموع هذه المطالب تتضح حاجة المجتمع المصرى الى مدى عريض من مجالات التعليم غير النظامى تبدأ بطبيعة الحال بمحو الأمية • وان كانت برامج محو الأمية ركيزة من ركائز التعليم غير النظامى وخطوة أساسية فى مسيرته الا أن هذا يتطلب توافر مجالات أخرى لا تقل فى أهميتها عن ذلك مثال : التدريب المهنى والتثقيف العام •

ويتضمن العرض التالى دراسة مجملة لبرامج محو الأمية والمؤسسات التى تقدمها ونماذج رائدة فى هذا الميدان ، وكذا عرضا مماثلا لبرامج التدريب المهنى فى مستواه الأول والتثقيف العام •

الفصـــل الأول :

برامــج محو الأمية :

تقديـــم :

منذ أواخر القرن الماضى كانت المطالبة بمحو الأمية شعاراً من شعارات الحركة السياسية فى مصر تبرز أحيانا وتخبو أحيانا أخرى . ونشطت الحركة المطالبة بضرورة محو الأمية فى فترات اليقظة الوطنية وكانت تلقى استجابة أحيانـــا أو يصيبها النسيان والفتور أحيانا أخرى . ونتيجة هذا التذبذب فى مســـيرة حركة محو الأمية أن نسبة الأمية بين الذكور والاناث فى مصر أعلى من أن تليق بتاريخ مصـــر فى الحضارة والتعليم .

وقد بدأت الخطوات الفعلية لمحو الأمية فى مصر من خلال مدارس الشعـــب التى أنشأها الزعيم السياسى المصرى محمد فريد فى سنة ١٩٠٧ واستهدفت تعليم العمال والفلاحين القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة والوطنيـــة . واندثرت جهود هذه المدارس مع نفى الزعيم محمد فريد ثم ظهرت فى سنة ١٩١٩ بعض مشروعات محو الأمية مرتبطة بالثورة المصرية والتى انتهت باستقلال مصـــر سنة ١٩٢٢ . وفى سنة ١٩٢٢ تطوع عدد من المصريين لانشاء فصول لتعـــليم الكبار وفى سنة ١٩٢٣ كان عدد الدارسين من العمال والفلاحين وصغار الســن فى فصول محو الأمية ٣٢٨٦ دارسا .

وفى أعقاب دستور ١٩٢٣ صدر قانون للتعليم الالزامى فى مصر ، وزاد الحماس والتوسع لمحو الأمية وبلغ عدد الدارسين فى فصول محو الأمية ســنة ١٩٢٦ حوالى ٣٢ ألف دارس .

وفى سنة ١٩٤٤ صدر قانون خاص بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبيـــة ويعتبر أول بداية للجهود المنظمة تشريعيـــا لمحو الأمية . الا أن الجهـــود التى بذلت لم تتمخض عن انخفاض كبير فى نسبة الأمية نتيجة الصراعات السياسية التى كان يمر بها المجتمع المصرى فى ذلك الوقت .

وفى أواخر الأربعينات ومع التوسع فى تعميم التعليم الالزامى وجهت كل الجهود الى نشر التعليم فى مرحلته الأولى وتقلصت الجهود المبذولة لمحو الأمية • ومع بعض التغيرات الاقتصادية والسياسية التى مرت بها مصر لم تستطع التوسع فى التعليم الابتدائى بما يحقق نسبة الاستيعاب الكامل سنة ١٩٦٠ كما كانت تأمل وتتوقع وظلت هناك نسبة كبيرة لم تتح لها فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائى كما أن نسبة أخرى كبيرة تسربت من مدارس المرحلة الابتدائية وارتدوا الى الأمية •

وفى الستينات ، ومع بدء الأخذ بسياسة التخطيط القومى الشامل بدأت مرحلة جديدة فى ترشيد العمل فى محو الأمية ، خاصة أن تعداد ١٩٦٠ بين أن حوالى ثلاثة أرباع سكان مصر من الأميين ، وشهدت تلك الفترة وضع خطة شاملة للقضاء على الأمية خلال ثلاثة عشر عاما (٦٢ — ١٩٧٥) يتم بمقتضاها محو أمية مليون أمى كل عام ، ثم ما لبثت الهيئات المسئولة أن انصرفت عن هذه الخطة ووضعت خطة أخرى لمدة خمسة عشر عاما بين سنوات (٦٥ — ٧٩) ولكن هذه الخطة أيضا لم تلق النجاح المرجو منها •

وشهدت هذه الفترة بعض الجهود المحلية التى قامت بها بعض المحافظات أو التنظيمات الشعبية أو السياسية ، من ذلك مثلا مشروع مدارس الشعب بمحافظة القاهرة الذى استهدف محو أمية الأميين فى القاهرة خلال ثمانية أو تسعة أعوام ، ولكنه لم يتم محو أمية غير حوالى أربعين ألف خلال خمس سنوات (٦١ — ١٩٦٤) فى ظل هذا المشروع الذى ما لبث أن توقف • وفى سنة ١٩٧٠ صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ينظم العمل فى محو الأمية من حيث الادارة والتمويل والتخطيط وكافة الجوانب الأخرى فى محو الأمية وذلك على أسس جديدة تختلف عن الأسس السابقة ، واعتبر هذا القانون ثورة فى تنظيم العمل بمحو الأمية ، ولكن الذى تحقق فى ظله أقل كثيرا مما كان مرجوا منه •

وقد اعتبر هذا القانون تعليم الكبار ومحو الأمية مسئولية قومية سياسية تشارك فيها جميع الوزارات والمؤسسات ووحدات الادارة المحلية والتنظيمات النقابية والتعاونية وأصحاب الأعمال والمثقفين من الأفراد ، وقد انعكس هذا في تشكيل المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية على المستوى المركزى والمجالس المحلية على مستوى المحافظات ٠

وشاهدت فترة السبعينات مخططات جديدة لمحو الأمية بعد أن فشلت المخططات السابقة ، وبنيت الخطط الجديدة على أساس محو الأمية لـ ١٣ مليون أمى في الخطة الخمسية الثالثة (٧١/٧٠ — ١٩٧٥/٧٤) على أن يتم محو أمية العدد الباقى من الأميين في الخطة التالية ، ولكن هذه الخطط مثل سابقتها لم تلق النجاح ٠ ويرجع ذلك الى أسباب عديدة منها أن بعض المحافظات لم تتمكن من تنفيذ الخطط الموضوعة لها مثال ذلك أنه في سنة ١٩٧٨/٧٧ كانت نسبة الفصول المفتوحة في مصر كلها لا تتعدى ٧٨ ٪ من الفصول المقررة في الميزانية ، وأنه في محافظة بورسعيد على سبيل المثال — لم يفتح غير سبعة فصول فقط من ١٥٠ فصلا مقررة في الميزانية ٠

وأعقب هذه الخطة خطة أخرى لمحو الأمية وزعت فيها الاختصاصات بين وزارة التربية والتعليم والوزارات والقطاع العام اختصت فيها وزارة التربية والتعليم بمحو الأمية في القطاع الأهلى والوزارات الأخرى والقطاع العام بمحو أمية في القطاع المنظم ٠ ونظمت الخطة محو أمية العاملين بالقطاع العام خلال الفترة من ١٩٧٣/٧٢ الى ١٩٧٦/٧٥ وبالقطاع الأهلى خلال الفترة من ١٩٧٤/٧٣ الى ١٩٨٠/٧٩ ٠ ولكن هذه الخطة لم تكن أسعد حظاً من الخطط السابقة ٠

حجم الأمية فى مصر :

تشير الاحصاءات الرسمية الى ضخامة حجم المشكلة خلال الأربعين عاما الماضية كما تتضح من الجدول التالى :

السنة	عدد الأميين (سن ١٠ سنوات فأكثر)			النسبة المئوية للأميين		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
١٩٣٧	٤,٤٦٠,١٩٤	٥,٣٩٧,٠٩٣	٩,٨٥٧,٢٨٧	٧٦,٤	٩٣,٦	٨٤,٩
١٩٤٧	٤,٤٣٩,٠٠٥	٥,٩٥٤,٢٦٧	١٠,٣٩٣,٢٧٢	٦٤,٣	٨٤,١	٧٤,٣
١٩٦٠	٥,١٢٨,٦٨٠	٧,٥٦٥,١٤٢	١٢,٦٩٣,٨٢٢	٥٧,١	٨٣,٤	٧٠,٣
١٩٦٦	٥,٤٣٥,١٣٨	٨,٢٣٥,٢٨٨	١٣,٧٧٠,٤٢٦	٥١,٦	٧٨,٩	٦٥,٣
١٩٧٦	٦,٢٠١,٤٩٦	٩,٤٠٩,٦٦٦	١٥,٦١١,١٦٢	٤٣,٢	٧١,٠	٥٦,٥

ويتضح من الجدول السابق ما يأتى :

١ ـ أن عدد الأميين فى مصر الذين يبلغون ١٠ سنوات فأكثر فى تعداد عام ١٩٧٦ يبلغون ١٥,٦١١,١٦٢ بنسبة ٥٦,٥ ٪ من تعداد السكان لنفس الشريحة العمرية .

٢ ـ أن نسبة الأمية وان كانت فى انخفاض مستمر فان أعداد الأميين فى ازدياد مطرد .

٣ ـ أن معدل انخفاض الأمية بين الذكور أعلى منه بين الاناث ، فبينما انخفضت نسبة الأمية بين الذكور من ٧٦ ٪ تقريبا فى ١٩٣٧ الى حوالى ٤٣ ٪ فى عام ١٩٧٦ نقصت نسبة الأمية بين الاناث فى نفس الفترة من ٩٤ ٪ تقريبا الى ٧١ ٪ .

٤ ـ وعلى هذا الأساس فان حجم المشكلة يزداد تضخما يوما بعد يوم ، على الرغم

من الجهود التى بذلت ، والاجراءات التى أتخذت طوال السنوات الماضية ، الأمر الذى يستدعى علاجا حاسما وسريعا .

أسباب تضخم المشكلة :

- تعدد الأجهزة التى كان يناط بها محو الأمية دون قيام تنسيق بينها .
- الافتقار الى التخطيط العلمى والبعد عن الواقعية فى التنفيذ .
- الافتقار الى سياسة قومية ثابتة وفقدان المتابعة .
- مفهوم الأمية ذاته ، وأسلوب التعليم المتبع ، وأثر ذلك فى عزوف الدارسين .
- الانفجار السكانى وعدم ملاحقة الخدمات التعليمية الأساسية .
- قصور الاعتمادات المالية .
- عدم وجود مرحلة متابعة للمتعلمين الجدد مما يساعد على الارتداد الى الأمية مرة أخرى .
- قصور التعليم الابتدائى عن استيعاب كافة الملزمين وتسرب نسبة كبيرة منهم .

الجهود التى بذلت خلال السنوات العشر الأخيرة :

تميزت فترة السبعينات بتنظيم الجهود فى هذا الشأن ويمكن استعراض ذلك بايجاز على النحو التالى :

١ ـ صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية :

كان لصدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ أثره الواضح فى تنظيم العمل فى بداية السبعينات ونوضح فيما يلى أهم المعالم الرئيسية له :

أوضح القانون الأبعاد الثلاثة للعمل فى محو الأمية :

١ ـ الشمولية : محو الأمية مسئولية قومية سياسية .

٢ ـ الهدف : تعليم الأميين ورفع مستواهم ثقافيا واجتماعيا ومهنيا .

٣ ـ الالتزام : جميع الأجهزة الحكومية والتنظيمات السياسية والنقابية والشعبية مع وزارة التربية والتعليم .

وقد وضع القانون تعريفا للأمى بأبعاد ثلاثة :

- البعد العمرى : من تتراوح أعمارهم بين الثامنة والخامسة والأربعين ٠
- الوضع التعليمى : غير المقيدين فى أيـــة مدرســــــة ٠
- المستوى التعليمى : من لم يصلوا فى تعليمهم الى مستوى نهايــــة الصف الرابع ٠

وقد تحددت مسئولية التخطيط والتنفيذ بما يلى :

أ ـ تشكيل مجلس أعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية يصدر بتشكيله ونظام العمل فيـه قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير التربية والتعليم ، وينـاط بهذا المجلس وضع الخطة العامة التى يقتضيها تنفيذ القانون ٠

وبالفعل صدر القرار الجمهورى رقم ٣١١ لسنة ١٩٧١ فى شــأن تشكيل واختصاصات المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ٠

ب ـ تشكيل مجلس لتعليم الكبار ومحو الأمية على مستوى المحافظة برياسة المحافظ ويصدر بتشكيل هذا المجلس ونظام العمل فيه قرار من وزير التربية والتعـليم بالاتفاق مع وزير الادارة المحلية ٠ ويتولى هذا المجلس فى محافظتــه رسم الخطوات التنفيذية للخطة التى يضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبـار ومحو الأمية ٠ وبالفعل صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تشكيل هذا المجلس وعدل بالقرار الوزارى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٣ ٠

- تضمنت المادتان السادسة والثامنة من هذا القانون بعض الاجراءات التى تستهدف أحكام التنفيذ على النحو التالى :

* تلتزم جميع الوزارات والهيئات (الحكومية ، العامة ، التعاونية) وأصحاب الأعمال بمسئولياتها فى تعليم الكبار ومحو الأمية ، وبصـورة أكثر تحديدا عليها :

  - تهيئة الفرص لتعليم الأميين فيها مع تحمل كافة التكاليف ٠

- مراعاة التنسيق بين مواعيد العمل وأوقات الدراسة .
- اخطار من ينطبق عليه الالزام بمراكز محو الأمية فى الجهات التى يعملون بها .
- تتولى وزارة التربية والتعليم مسئولية تعليم العمال الأميين فى حالة تخلف الجهات التابعين لها .

وقد دعم هذا القانون بعامل هام يضمن جدية التنفيذ وذلك بنصه على حرمان العامل الأمى الذى لا يحصل على شهادة محو الأمية بعد مضى خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون من الترقية أو العلاوة التى يستحقها ولن ينال هذا الحق الا بعد أن تمحى أميته .

كما فتح القانون المجال أمام المرأة الأمية فأعطاها الحقوق ذاتها التى منحها للرجل ، وحدد القانون مصادر تمويل مشروعات محوالأمية ، وأجاز تقدير الحوافز للدارسين والمعلمين الذين يظهرون نشاطاً ملحوظاً .

٢ — محو الأمية فى القطاع الأهلى(١) :

مع بداية تنفيذ القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ وضعت وزارة التربيةوالتعليم خطة عشرية تستهدف تعليم ٣,٧٥٠,٠٠٠ أمى من الذكور والاناث المتسربين فى القطاعات غير النظامية .

وقد روعى فى التخطيط لهذه الخطة التركيز على الشريحة العمرية من ١٥ — ٣٥ سنة والذين بلغ عددهم وقتئذ ٥,١٢٧,٠٦٧ أمى .

وبدأ التنفيذ فى السنة الأولى بميزانية تستهدف فتح ٥٢٩٨ فصلا

---

(١) الأميون من غير العاملين فى أجهزة الحكومةو القطاع العام .

تستوعب ١٥٠,٠٠٠ دارسا ، وتتصاعد الخطة على أساس فتح حوالى ١٣٩٠ فصلا سنويا لتضم حوالى ٥٠,٠٠٠ دارسا •

وقد أسفر التنفيذ عن النتائج التالية :

السنوات	الفصـــول			الدارســـين		
	العدد المدرج بالخطة	ما تم فتحه فعلا	النسبة المئوية	العدد المدرج بالخطة	العدد الذى استوعبته الفصول	النسـ المئو
٧٤/٧٣	٥٢٩٨	٤٧٩٧	٩٠,٥	١٩٠,٠٠٠	١٣٨,٦٩٢	٢,٩
٧٥/٧٤	٦٦٨٨	٦١٦٨	٩٢,٢	٢٤٠,٧٦٨	٢١٧,٧٤٢	,٤
٧٦/٧٥	٨٠٦٣	٧٥٣٦	٩٣,٥	٢٩٠,٢٦٨	٢٣٨,١١٢	,٠
٧٧/٧٦	٩٤٥٣	٨٠٥٠	٨٥,٢	٣٤٠,٣٠٨	٢٧٠,٨٩٤	,٦
٧٨/٧٧	١٠٧٤٥	٨٣٧٥	٧٧,٩	٣٨٦,٨٢٠	٢٤٤,٨٤٣	,٣

ويتضح من الجدول السابق أن الخطة لم تستوعب الأعداد المستهدفة فى أى سنة من سنواتها ، بل إن الأعداد تميل الى الهبوط فى السنوات الأخيرة •

محو الأمية فى القطاعين الحكومى والعام :

قام المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية باعداد خطة تستهدف محو أمية العمال الاميين بأجهزة الحكومة وشركات ومؤسسات القطاع العام خلال ثلاث سنوات (١٩٧٤/٧٣ — ١٩٧٦/٧٥) • وعلى هذا الأساس تم حصر هؤلاء الأميون وبلغ عددهم حينئذ (١٩٧٣) :

٦٦,٠٠٠ أمى فى القطاع الحكومى
١٢٩,٠٠٠ " " " العام

١٩٥,٠٠٠ أمى فى القطاعين

وقد تحملت الوزارات والهيئات ومؤسسات وشركات القطاع العام كافة التكاليف المالية لهذه الخطة وأسفر التنفيذ عن النتائج التالية :

السنوات	عدد الأميين					
	القطاع الحكومى			القطاع العام		
	المقدر بالخطة	الفرص التعليمية المتاحة	النسبة المؤية	المقدر بالخطة	الفرص التعليمية المتاحة	النسبة المؤية
٧٤/٧٣	٢٢,٠٠٠	١٤,١٤٣	٦٤,٣	٤٣,٠٠٠	١٣,٣٨٦	٣١,١
٧٥/٧٤	٢٢,٠٠٠	٨,١٥٢	٣٧,١	٤٣,٠٠٠	١٨,١٢٤	٤٢,١
٧٦/٧٥	٢٢,٠٠٠	١٢,٦٠٠	٧٥,٣	٤٣,٠٠٠	٨,٠٨٠	١٨,٨
جملة	٦٦,٠٠٠	٣٤,٨٩٥	٥٢,٩	١٢٩,٠٠٠	٣٩٥٩٠	٣٠,٧

ويتضح مما سبق أن اجمالى عدد الأميين الذين اتيحت لهم فرصة للتعليم فى القطاعين الحكومى والعام قد بلغ ٧٤٤٨٥ فردا يمثلون ٣٨,٢ ٪ فقط من العدد المستهدف وبالتالى لم يتحقق الهدف من هذه الخطة .

وهناك أسباب متباينة أدت الى ضعف النتائج التى سبق الاشارة اليها والجدير بالذكر أن الصورة تبدو أكثر تواضعا اذا علمنا أن جميع من محيت أميتهم منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ٧٨ فى جميع القطاعات (أهلى - حكومى - عام - نقابات وجمعيات - شرطة وسجون - منازل) لم يزد عددهم عن ٧٢٤,٥٤٥ مواطنا كما يبين الجدول التالى :

السنة	عدد الناجحين
٧٤/٧٣	١١٩,٣٨١
٧٥/٧٤	١٦٢,٢٣٩
٧٦/٧٥	١٥٢,٣٤١
٧٧/٧٦	١٤٣,٤٩٩
٧٨/٧٧	١٤٧,٠٨٥
جملة	٧٢٤,٥٤٥

وتبدو الصورة صارخة اذا قارنا هذا الرقم المتواضع مع عدد الأميين الذى يربو على ١٥ مليون أمى ·

ومن هنا نستطيع القول أن الخطة العشرية التى استهدفت محو الأمية بالقطاع الأهلى والخطة الثلاثية التى استهدفت محو الأمية بالقطاعين الحكومى والعام لم تحققا الهدف المنشود ·

القصور المستقبلى لحركة محو الأمية فى مصر :

أولا - المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكولوجيا (١) :

شكل المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكولوجيا بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٧٤ ، وبدأ المجلس أعماله على الفور

(١) يعتبر طبقا للدستور مجلسا استشاريا للسيد رئيس الجمهورية ويعد أول مجلس قومى متخصص لشئون التعليم والبحث العلمى والتكولوجيا ·

بتشكيل مجموعة من الشعب النوعية جاءت في مقدمتها شعبة " محو الأمية وتعليم الكبار " انطلاقا من الارتباط الطبيعي بين سياسة التعليم بصفة عامة وبين مشكلة الأمية .

ولما كانت الظروف الجديدة في البلاد تتطلب وضع تصور جديد لمواجهة المشكلة ، وأن الأمر يقتضي تغيير النظرة الى أسلوب العمل التقليدي لذلك رأت شعبة محو الأمية وتعليم الكبار أن تكون النظرة الجديدة لمشكلة الأمية قائمة على أساس من الدراسة العلمية والتخطيط المدروس لمختلف الجوانب ، خاصة وأن استراتيجية العمل الجديد يجب أن تتجه الى ربط أهداف محو الأمية بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد .

ومن هذا المنطلق أعدت الشعبة مجموعة من الدراسات والبحوث على النحو التالي :

- دراسة عن منابع الأمية وأثرها الخطير على استمرار الأمية .
- " " مدرسة الفصل الواحد .
- " " إعداد وتدريب المعلمين للعمل في محو الأمية .
- " " دور الراديو والتليفزيون في علاج مشكلات الأمية .
- " " الوسائل الكفيلة بدفع المواطنين الأميين الى استغلال الفرص المتاحة لمحو أميتهم .
- مشكلة الارتداد للأمية .
- تمويل مشروعات محو الأمية .
- أسس تقويم النواحي الفنية في مجال محو الأمية .
- مؤشرات عن خبرات بعض الدول الأجنبية في مجال محو الأمية .
- كما أجرت الشعبة بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم تجربة ميدانية استطلاعية بقرية " ترسا " بمحافظة الجيزة لقياس أبعاد المشكلات التي تواجه العمل التنفيذي في فصول محو الأمية والتي قد تتسبب

فى تعثر الجهود المبذولة فى هذا المجال ٠

والجدير بالذكر أن جميع هذه الدراسات والبحوث انتهت بتوصيات تستهدف وضع الحلول المناسبة لمجالات العمل المختلفة ٠

وبعد أن انتهت الشعبة من اعداد الدراسات السابقة رأت أن الحاجة أصبحت ماسة الى وضع تصور عام لحملة قومية لمحو الأمية ، تبنى على الدراسات السابقة وتستفيد بنتائج الخبرات والتجارب التى تمت فى هذا الشأن على المستوى المحلى والمستوى العالمى ٠

وفيما يلى نوجز أهم ملامح الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية كما وضعتها الشعبة ووافق عليها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا :

أهداف الحملة بالنسبة للأميين الكبار :

- محو أمية المواطنين فى جميع القطاعات وعلى المستوى القومى ممن يقعون فى الشريحة العمرية ما بين ١٤ ـ ٣٥ سنة ويقدر عددهم بنحو ٧ مليون أمى ، مع مراعاة أن هذا لا يمنع من يرغب فى محو أميته مما تجاوز ٣٥ سنة ٠
- تقدر الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ بعشر سنوات على النحو التالى :
  * مرحلة الاستعداد ومدتها سنة واحدة ٠
  * مرحلة التنفيذ ومدتها سبع سنوات ٠
  * مرحلة التصفية ومدتها سنتان ٠

الفئات المستهدفة بصفة عامة :

(أ) الأطفال الذين لا تستوعبهم المدرسة الابتدائية والذين يتسربون منها :
وتقع مسئولية هؤلاء على عاتق وزارة التربية والتعليم والأزهر

مع الاستفادة بالدراسات الخاصة بالأحجام والتسرب مع التوسع فى مدارس الفصل الواحد •

(ب) الصبية الذين تجاوزا مرحلة الالزام وما زالو دون سن العمالة (١٢ — ١٥ سنة) ولم يحصلوا على قدر مناسب من التعليم :

ويقترح فى هذا الشأن تعويض هؤلاء الصبية ما فاتهم من فرص التعليم مع ربطها بالتدريب المهنى والحرفى ، وتتولى مسئوليتهم وزارة التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والصناعة والشباب والقوى العاملة

(ح) الشباب الذين أشرفوا على سن التجنيد من الذكور (١٦ — ٢١ سنة) :

وتتم محو أمية هؤلاء بالتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والشرطة والقوات المسلحة •

(د) العمال الأميون فى أجهزة الحكومة والقطاع العام :

تقتضى الحملة أن تتولى كل جهة حصر الأميين بها ووضع الخطط التنفيذية اللازمة لمحو أميتهم ويتم ذلك خلال السنوات الثلاث الأولى من الحملة •

(هـ) الأميون فى القطاع الأهلى (الجماهيرى)

ويتم محو أمية هذه الشريحة من المواطنين عن طريق أجهزة الحكم المحلى بالتعاون مع الأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات والنقابات والنوادى الاجتماعية والثقافية والرياضية والتنظيمات النسائية والشبابية وغيرها ، بحيث تشارك كافة الجهود الشعبية فى العمل من خلال الجهاز المسئول عن محو الأمية •

توزيع أعداد الأميين على سنوات الحملة :

بقدر العدد المستهدف محو أميته بنحو ٧ مليون مواطن :

السنة الأولى مرحلة اعداد

" الثانية ٧٠٠,٠٠٠ أمى يحتاجون الى ٢٠,٠٠٠ فصل
(٣٥ دارس / فصل) .

السنوات من الثالثة الى الثامنة : ١,٠٥٠,٠٠٠ أمى فى كل سنة
يحتاجون الى ٣٠,٠٠٠ فصل .

السنتان التاسعة والعاشرة : لتصفية الجيوب المتخلفة أو المستجدة .

الاطار التنظيمى للحملة :

(١) القرار السياسى :

تؤكد تجارب الأمم أنه كلما تبنت حملة محو الأمية أعلى قيادة سياسية كلما كان الحماس والأداء والانضباط أكثر فاعلية .

ولكن على الرغم من أهمية القرار السياسى وضرورته الا أن ذلك لا يصبح كافيا ما لم يترجم الى خطة عمل تتبناها الجماهير ممثلة فى أحزابها السياسية وحركاتها النقابية وتنظيماتها الشبابية والنسائية ورجال الفكر والتعليم والاعلام .. الخ

(٢) الجهاز المسئول عن محو الأمية مركزيا ومحليا :

لما كان الجهاز المسئول هو المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية الذى توقف نشاطه منذ منتصف عام ١٩٧٥ ، لذا نرى اما أن يعود المجلس لمباشرة نشاطه واما أن ينشأ جهاز قومى مستقل يتولى هذه المسئولية ، ويكون له فروع بالمحافظات .

(٣) مدة الدراسة :

ترى دراسة الحملة الاستفادة من توصيات المجلس القومى للتعليم حيث تشير الى أن الأمى أمية كاملة يحتاج الى عامين دراسيين لمحو أميته ، الا أن الحملة تأخذ فى اعتبارها أن هناك مستويات مختلفة من الأميين من حيث معرفة القراءة والكتابة وبالتالى فلا بد من المرونة لمواجهة ذلك بحيث تتراوح المدة بين ٦ شهور و ١٨ شهرا .

(٤) خطة الدراسة :

تكون الدراسة لمدة خمسة أيام فى الاسبوع بمعدل ساعتين يوميا ، ويمكن للمحافظات المختلفة ادخال ما تراه من تعديل فى هذا الشأن .

مرحلة الاستعداد :

تتناول مرحلة الاستعداد العناصر الآتية :

- الخطة الاعلامية .
- حصر الأميين وتصنيفهم .
- اعداد المعلمين والعاملين وتدريبهم .
- اعداد المناهج والكتب .
- اعداد الوسائل التعليمية .
- توفير أماكن الدراسة والأثاث والأدوات اللازمة .
- توفير المستلزمات الدراسية .

دور الأجهزة والهيئات المختلفة فى الحملة القومية :

حددت خطة الحملة دور كل وزارة أو جهاز من أجهزة الدولة بحيث تقوم كل جهة بدور مرسوم ومحدد فى الحملة الى جانب مسئولياتها فى محو أمية

العاملين الأميين بها •

وقد ركزت الحملة على الجهات الآتية :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء •
- قطاع الاعلام والثقافة (صحافة ـ اذاعة ـ تليفزيون ـ هيئةالسينما ـ الثقافة الجماهيرية) •
- قطاع الشباب •
- قطاع الزراعة والتعاون الزراعى والمجتمعات الجديدة •
- قطاع الأوقاف والأزهر •
- قطاع الشئون الاجتماعية •
- قطاع النقل والمواصلات •
- قطاع الصحة •
- قطاع التعليم (ابتدائى ـ مديريات التربية والتعليم بالمحافظات ـ الجامعات والمعاهد) •
- الحكم المحلى ومجالس المدن والأحياء والقرى •
- الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات •• الخ •
- القوات المسلحة وقوات الشرطة •

كما تحددت متطلبات الحملة ووضع تخطيط لأوجه الصرف والانفاق اللازمة وتحددت الجهات والمصادر التى يقع عليها عبء التكاليف •

وقدرت التكلفة الاجمالية للحملة بنحو ٥٣,٨٣٧,٥٥٠ جنيه مصرى حتى العام الثامن للحملة حيث تعذر تقدير تكلفة عامى التصفية •

احكام التنفيذ :

مثل هذه الحملة لا بد أن يراعى فيها أن تكون محكمة التنفيذ من حيث ضوابط العمل فى كافة الجوانب ، ووسائل دفع المواطنين للاقبال على محو أميتهم

وضمان عدم ارتداد من تمحى أميتهم منهم .

ولذلك تضمنت خطة الحملة تفاصيل كاملة عن :

(أ) ضوابط العمل :

- ضوابط متصلة بالأميين أنفسهم .
- ضوابط متصلة بالجوانب الادارية والتنظيمية .
- ضوابط متصلة بالجوانب الفنية للعمل .
- جدية العمل فى الحملة .

(ب) الوسائل الكفيلة بدفع المواطنين الأميين الى استغلال الفرص المتاحة لمحو أميتهم .

(حـ) وسائل متابعة من محيت أميتهم لضمان عدم الارتداد الى الأمية .

وانتهت الحملة القومية المقترحة بالتأكيد على أن العمل فى محو الأمية لا ينتهى بانتهاء العمل فى الحملة طبقا للبرنامج الزمنى المحدد لها ، ولكن العمل لا بد وأن يستمر طالما أن هناك ثغرات فى النظام التعليمى وبخاصة فى التعليم الابتدائى ، وهذا يحدث فى أكثر الدول تقدما .

لذلك يجب ألا نعتبر أن الانتهاء من تنفيذ الحملة المقترحة — مهما كانت جديتها ودرجة نجاحها — هو هدف نهائى تنتهى بانتهائه جهودنا فى محو الأمية ، بل علينا أن نعتبر أن محو أمية الكبار معركة مستمرة وجزء ثابت من نظامنا التعليمى ، بل ومن خططنا التنموية .

والجدير بالذكر أن مشروع الحملة القومية المقترح ما زال فى انتظار وضعه موضع التنفيذ الفعلى من خلال عرضه على الأجهزة المختصة لدراسة ووضع البرنامج التنفيذى اللازم لذلك .

ثانيا — وثيقة تطوير وتحديث التعليم فى مصر :

فى سبتمبر ١٩٧٩ طرحت وزارة التربية والتعليم ورقة عمل حول " تطوير وتحديث التعليم فى مصر " ضمنتها تحليلا موضوعيا لواقع التعليم ومشكلاته ، ورؤية للمقومات الأساسية لمجتمعنا وأهداف تنميته ، كما طرحت الورقة بعض استراتيجيات تغيير التعليم وملامح تصور الغد ، وعددا من التساؤلات فى كثير من المواقع ، وتم عرض الورقة على كافة المؤسسات والأجهزة السياسية والتنفيذية والفنية ٠

وبعد دراسة هذه الورقة من خلال الأجهزة المعنية صدرت وثيقة تطوير وتحديث التعليم فى يوليو ١٩٨٠ وأقرت من مؤسسات الدولة ٠ وما يهمنا هنا أن نعرض فى ايجاز أهم الملامح الأساسية التى تتصل بالقصور المستقبلى للتعليم غير النظامى بصفة عامة ومحو الأمية بصفة خاصة ٠ ونوجز ذلك فيما يلى :

- ان التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الحالية والمرتقبة فى مجتمعنا تجعل مبدأ استمرارية تعليم المواطن مطلبا ملحا ، ويتطلب التعليم المستمر توافر مؤسسات للتعليم غير النظامى ، تتكامل مع مؤسسات التعليم النظامى ، بهدف توفير فرص تعليمية تساير التعليم المدرسى أو توازيه أو تستكمله ٠

ويتطلب الأمر سياسة تربوية تتكامل فيها مناشط التعليم غير النظامى مع التعليم النظامى فى تقديم فرص تعليمية متكاملة للصغار والكبار ، تتيح استكمال التعليم لمن فاتتهم فرص التعليم أو تسربوا منه ، تمهيدا لاعادتهم الى مؤسسات التعليم النظامى مرة أخرى ، أو الانتفاع بمرافق التعليم النظامى وهيئاته فى أنشطة التعليم غير النظامى ٠

كما أشارت الوثيقة الى أن التعليم غير النظامى يشمل تلك الجهود المبذولة فى ميدان تنمية المجتمعات المحلية والتدريب المهنى

والارشاد الزراعى ، والثقافة العمالية والتثقيف العام وتربية النشء وتعليم المرأة والتثقيف الصحى ، والتربية السكانية والبيئية وبرامج التدريب الموجه للكبار سواء قبل العمل أو عند الاقبال على عمل جديد ، وأيضا البرامج الموجهة الى تحقيق استثمار الانسان لوقت فراغه على نحو أفضل ، واستغلال امكانات بيئته على نحو أنفع .

وأضافت الوثيقة أن اتاحة فرص التعليم غير النظامى يمكن أن تتم من خلال دور العبادة والتنظيمات السياسية والمهنية والاجتماعية والثقافية والنقابية والمصانع ومواقع العمل ، ومراكز التدريب ، ومؤسسات الارشاد التعاونى الزراعى والتنمية الريفية ، ووسائل الاتصال الجماهيرى من صحافة واذاعة مسموعة ومرئية .. الخ .

أما بالنسبة لبرامج محو الأمية فقد أولتها الوثيقة رعاية كبيرة حيث جعلتها فى طليعة برامج التعليم غير النظامى باعتبار الأمية من أهم المشكلات التى ورثها مجتمعنا نتيجة ظروف الاحتلال والقهر والظلم الاجتماعى فى عهود ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وأكدت الوثيقة أن الأمية المقصودة ليست أمية القراءة والكتابة فقط ، وانما الأمية التى تمتد لما هو أشمل وأعم كالأمية الاجتماعية والثقافية والمهنية والسياسية والوطنية .

والمنهج العلمى الذى طرحته وثيقة التطوير والتحديث يقوم على أساس تقسيم الأميين الى ثلاث فئات :

- الأولى : من سن ٦ حتى ١٢ سنة ، وتقع مسئوليتهم بصفة أساسية على أجهزة التعليم والتثقيف .
- الثانية : الأميون العاملون فى الحكومة والقطاع العام ، وتقع مسئوليتهم على المؤسسات والهيئات التى يعملون بها .

- الثالثة : الأميون فى القطاع الأهلى ، وتقع مسئوليتهم على الأجهزة الشعبية والثقافية والسياسية والمحلية .

وعلى هذا الأساس تكون وثيقة تطوير وتحديث التعليم فى مصر والتى أقرتها مؤسسات الدولة عام ١٩٨٠ قد حددت الاطار العام الذى يتم بمقتضاه محو الأمية .

ومن هذا المنطلق شكلت لجنة رئيسية متخصصة تضم ممثلين عن وزارة التربية والتعليم والهيئات المعنية بالمشكلة بهدف وضع الاجراءات اللازمة لتنفيذ اطار العمل الذى طرحته الوثيقة ، والجدير بالذكر أن اللجنة قد بدأت عملها بالفعل حيث انبثق عنها أربعة لجان فرعية تستهدف مجتمعة الآتى :

- تعديل وتطوير القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية حتى تحقق الهدف من التطوير والتحديث فضلا عن الاستفادة من فلسفة نظام الحكم التى تؤكد دور الأجهزة المحلية بالمحافظات .
- دعم فرص التعليم غير النظامى أمام أولئك الذين لا تتاح لهم فرص الالتحاق بالتعليم النظامى أو يتسربون منه أو يعجزون عن الاستمرار فيه بنجاح وذلك عن طريق التوسع فى انشاء المدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين وكذلك تدعيم النماذج المماثلة وتطويرها وفى مقدمتها الكتاتيب .
- تقديم فرص جديدة للتعليم غير النظامى لمقابلة احتياجات التطور الاجتماعى والاقتصادى والعلمى والتكنولوجى المنتظر فى المجتمع ، ويتم ذلك فى اطار مبدأ استمرارية تعليم المواطن .
- وضع خطة وبرامج وظيفية لتعليم المرأة .
- كما تستهدف هذه اللجان وضع خطة قومية لمحو الأمية .

برامج محو الأمية المميزة :

من المفيد في هذا الصدد أن نقدم بعض النماذج المميزة من برامج محو الأمية وفيما يلي أهم هذه البرامج :

(أ) برنامج محو الأمية بالقوات المسلحة :

تأتي القوات المسلحة المصرية الآن في طليعة الأجهزة التي تلعب دورا عظيما في مجال محو الأمية ، وليس هذا غريبا على القوات المسلحة باعتبارها قطاعا منظما ومنضبطا ويقوم العمل بها على أساس من التخطيط والتنفيذ المحكمين ، والجدير بالذكر أن دور القوات المسلحة في محو الأمية قد تعاظم في الفترة الأخيرة بصورة ملفتة النظر ، حيث قامت هيئة التدريب بالقوات المسلحة بالاستفادة من الدراسات والبحوث التي أعدتها شعبة تعليم الكبار ومحو الأمية بالمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، كما تم اعداد خطة لمحو أمية الأميين بالقوات المسلحة وتم اعداد هذه الخطة بالتعاون مع المجلس القومي للتعليم ووضعت موضع التنفيذ الفعلي اعتبارا من ١٩٧٦/٤/١ .

ويتميز برنامج محو الأمية بالقوات المسلحة بالآتي :

١ — الانضباط التام بالنسبة للمعلمين والأميين .

٢ — العمل يجرى على أساس من التخطيط العلمي السليم الذى يضع في الاعتبار كافة الامكانات المتاحة فضلا عن تصنيف الأميين وتقسيمهم الى مستويات مختلفة (صفر — ١ — ٢ — ٣) حسب خلفيتهم الثقافية والتعليمية .

٣ — اعداد منهج للمستويات الثقافية (صفر ، ١ ، ٢) ومنهج آخر للمستوى الثقافي ٣ ويقدم المنهج الأول خلال ٦٠٠ ساعة موزعة على ٤٨ أسبوعا ، أما منهج المستوى ٣ فخطته ٢٥٠ ساعة

موزعة على ٢٤ أسبوعا •

٤ — تجرى اختبارات دورية لقياس مدى الاستفادة والتحصيل بالنسبة للدارسين•

٥ — يوضع الجهد الذى يبذل فى هذا المجال موضع الاعتبار والتقدير بالنسبة للقادة والضباط والجنود عند تقويم العمل بالقوات المسلحة •

٦ — هناك حوافز مادية ومعنوية للفرق والوحدات والتشكيلات الرائدة فى هذا العمل •

٧ — للقوات المسلحة تجربة رائدة فى تطوير وابتكار وانتاج الوسائل والمعينات التعليمية التى تستخدم فى مجال محو الأمية •

٨ — ومن أهم مميزات هذا البرنامج أنه لم يقتصر على الوصول بالدارسين الى ما يعادل مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى ، وانما فتح الباب أمام الراغبين فى الاستزادة فى التعليم ، فأنشأت مرحلة متابعة بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم تستهدف عدم ارتداد المتعلمين الجدد وفى نفس الوقت توصيلهم الى مستوى الصف السادس الابتدائى ومن هنا تكون تجربة القوات المسلحة قد فتحت الباب على مصراعيه لمن فاته قطار التعليم من أبنائها للحصول على فرصة تعليمية حقيقية •

والجدير بالذكر أن سجلات القوات المسلحة تشير الى انجاز هائل فى هذا الشأن — رغم قصر الفترة — فقد استطاعت أن تمحو أمية ١٥١,١١١ فردا من بين ١٧١,٨١٨ فردا تقدموا للامتحان فى الفترة من ١٩٧٩/٤/١ ، (بداية تنفيذ الخطة) الى ١٩٨١/٣/١ وذلك بنسبة ٨٣ ٪ •

كما تستهدف الخطة الوصول برقم من محيت أميتهم حتى نهاية العام الحالى ١٩٨١ الى ٢٠٠,٠٠٠ أمى •

٢ ـ برنامج محو الأمية بالاعلام الريفى :

ـ شكل مجلس الاعلام الريفى عام ١٩٦٢ برئاسة وزير الزراعة ، ورسالة المجلس تستهدف التنمية الثقافية للمواطنين الريفيين ، وهو يتولى رسم السياسة التى تخدم هذه الرسالة وتنفيذها بالتنسيق بين جهود وامكانات الجهات الداخلة فى تشكيله .

ـ يلعب المجلس دورا رائدا فى مجال محو الأمية بالقطاع الريفى ، حيث افتتح المجلس فصولا لمحو الأمية منذ عام ١٩٦٩ وبلغ عدد الفلاحين الذين استفادوا من فصول المجلس أكثر من ٢٦ ألف دارس تعلموا القراءة والكتابة والحساب ووصلوا الى ما يعادل مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى .

ـ فى اطار تحقيق أهداف المجلس فى مجال محو الأمية استطاع بناء العدد من الجسور والعلاقات بينه وبين الأجهزة والمنظمات المحلية والعربية والدولية .

ـ يصدر المجلس سلسلة كتب ثقافية بعنوان " اخترنا للفلاح " توزع على القادة الريفيين .

وأهم مميزات برنامج محو الأمية بالاعلام الريفى هى :

١ ـ أنه لا يقتصر على محو الأمية التقليدى وانما يقدم برامج محو الأمية الوظيفى .

٢ ـ أعدت المناهج والكتب التى تناسب جمهور الفلاحين بشكل خاص واشترك فى اعدادها أساتذة كلية التربية وخبراء المركز الدولى للتعليم الوظيفى بسرس الليان (أسفك) وخبراء الادارة العامة لتعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم .

٣ ـ مدة البرنامج ٨ شهور بمعدل ٥ أيام أسبوعيا لمدة ٣ ساعات

يوميـــا .

٤ ـ استخدام التعليم عن طريق التليفزيون لمدة عام واحد .

٥ ـ ولكن من المشكلات الأساسية التى تواجه هذا البرنامج مستقبلا نقـــص اعتمادات التمويل مما يؤثر على خطة التوسع والتطوير ، فلم يفتـــح هذا العام سوى ١٠٠ فصل دراسى فقط والخطة كانت تستهـــدف فتـــح ٤٠٠ فصــلا .

٣ ـ برنامج محـو الأميـة بمصلحة السجون :

لمصلحة السجون تاريخ طويل مع محو الأمية ، حيث يرجع بدء العمـــل فى هذا المجال الى عام ١٩٤٧ ، ومن هنا كانت للمصلحة خبرة طويـــلة ومتطورة .

وأهم ميزات برنامج محو الأمية بمصلحة السجون هى :

١ ـ أن فلسفة محو الأمية بالمصلحة تستهدف اعداد المسجون الأمى للمواطنـــة الصالحة وذلك بتعليمه مهارات الاتصال من قراءة وكتابة وحساب وثقافـــة عامـــة .

٢ ـ لا يقتصر العمل على محو الأمية فى مرحلة التعليم الأساسى ، وانمـــا هناك مرحلة متابعة يستطيع المسجون من خلالها التقدم للحصول عـــلى الشهادة الابتدائية والاستمرار فى السلم التعليمى ، وهناك بالفعل بعض النماذج من المسجونين استطاعت الاستمرار حتى نهاية المرحـــلة الجامعيـــة .

٣ ـ استطاعت المصلحة علاج مشكلة النقص فى اعداد المعلمين وذلـــك بالاستعانة بالمسجونين المؤهلين والقادرين على التدريس لزملائهـــم الأميين ، مما جعل العمل فى هذا المجال يتم فى اطار انســـانى

ويدعم العلاقة بين المعلم والدارس ، فضلا عن القضاء على مشكلة ندرة المعلمين ، وضعف الاعتمادات المالية في هذا الشأن .
وتصل نسبة المعلمين من المسجونين الى المعلمين المدنيين والعسكريين الى ما يزيد عن الضعف .

٤ — لم يقتصر العمل على محو أمية المسجونين فقط وانما البرنامج يستهدف محو أمية حراس الدرجة الثانية من الجنود الأميين .

تجربة " المدرسة ذات الفصل الواحد "

برزت فكرة المدرسة ذات الفصل الواحد فى مصر عام ١٩٧٦/٧٥ كصيغة مناسبة لمواجهة احتياجات الأطفال التعليمية فى المناطق ذات التجمعات السكانية الصغيرة المحرومة لبعدها عن العمران وعن المدارس النظامية حيث لا يكفى عدد الملزمين فيها لفتح مدرسة نظامية .

وتهدف هذه المدرسة الى المساهمة فى سد منابع الأمية فى مصر من خلال :

١ ـ اتاحة الفرصة لتعليم الملزمين (٦ ـ ٨ سنوات) والذين لا يجدون أى مدرسة نظامية فى منطقتهم السكنية .

٢ ـ اتاحة الفرصة لمواصلة التعليم لتاركى المدرسة النظامية.

ويقوم انشاء مدارس الفصل الواحد فى مصر على عدة قواعد هى :

- مشاركة الدولة والأهالى فى انشاء هذه المدارس وتجهيزها .
- تكون الأولوية فى انشاء هذه المدارس فى العزب ، والكفور ، والنجوع ، والقرى قليلة السكان ، وأماكن تجمع البدو ، وغيرها من الأماكن المحرومة من الخدمات التعليمية .
- ربط هذه المدارس بمدرسة نظامية ، بحيث يشرف ناظر المدرسة الأم أو من ينوب عنه على العمل فى المدرسة ذات الفصل الواحد .
- الاستعانة بالمعلمين المحالين الى المعاش كلما كان ذلك ممكنا ، كما يستعان بالعناصر غير المؤهلة بعد تدريبهم جميعا .
- منح مكافآت مجزية للقائمين على هذه المدارس .
- فتح القنوات بين هذه المدارس والمدرسة الأم بما يمكن من نقل التلميذ

اليها اذا ما بلغ مستواه التعليمى حدا ملائما وتيسرت سبل الانتقال .

- تنقسم المدرسة الى ثلاث حلقات تجمع الأولى الصفين الأول والثانى والثانية الثالث والرابع ، والثالث الخامس والسادس وينتقل التلاميذ من حلقة الى أخرى حسب نجاحهم فى الامتحانات التى تعقد مرتين سنويا .
- أن يستعان مؤقتا بكتب المرحلة الابتدائية النظامية الى حين تأليف كتب مناسبة للمدرسة .
- تدرس هذه المدرسة المقررات القائمة حاليا بالمدرسة الابتدائية النظامية .
- تقديم وجبات غذائية جافة لتلاميذ هذه المدارس متى كان نظام التغذية معمولا به فى المحافظة .
- أن يتم فتح هذه المدارس على أساس أن تجمع ذكورا واناثا وأن يتاح تنظيم أكثر من مستوى تعليمى أو حلقة تعليمية فى الحجرة الدراسية الواحدة .

واقع تنفيذ المدرسة ذات الفصل الواحد :

يشير تقرير أعده المركز القومى للبحوث التربوية سنة ١٩٨١ عن تقويم تجربة المدرسة ذات الفصل الواحد أجرى على عينة ممثلة الى ما يأتى :

- عدد المدارس فى العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ بلغ ٢٥٢١ مدرسة بها ٦٦ ألف طالب .
- يتوزع بيان هذه المدارس على النحو التالى :

٣٧ ٪ من هذه المدارس تعمل فى مبانى المدارس النظامية و ٥٣ ٪ فى المساجد و ١٠ ٪ فى أكواخ .

- ١٢ ٪ من هذه المدارس يعمل فى حجرة واحدة و ٥ ٪ فى حجرتين

— ٧٨ ٪ من هذه المدارس لا يوجد بها مياه و ٧٥ ٪ لا يوجد بها كهرباء •

موضع المدرسة بالنسبة للتعليم غير النظامى :

— تنظر وزارة التربية والتعليم المصرية الى هذه المدرسة كنموذج من نماذج التعليم غير النظامى بما يمكن من مرونة تنفيذها وتنظيمها •

— تربطها علاقة تنظيمية بالمدرسة الابتدائية النظامية الأم ، ويشرف ناظر المدرسة الأم على مدارس الفصل الواحد فى منطقته على النحو التالى:

* امدادها بالكراسات والكتب •
* امدادها ببعض الأثاث المدرسى الزائد عن حاجة المدرسة الأم .
* تزويد تلاميذ مدارس الفصل الواحد بالوجبات الغذائية — فى حالة تنفيذها فى المدرسة الأم •

— يوجه هذه المدرسة الموجهون العاديون بالمدارس الابتدائية باستثناء محافظة الفيوم التى خصصت موجهين متفرغين لهذه المدارس •

— تعقد امتحانات النقل بهذه المدارس تحت اشراف ناظر المدرسة الأم •

مشكلات المدرسة ذات الفصل الواحد :

١ — انخفاض مستوى هيئات التدريس العاملة بهذه المدارس حيث أن ٢٠ ٪ فقط من مدرسيها يحملون مؤهلات تربوية أعدت أصلا للمدارس النظامية و ٥٧,٥ ٪ يحملون مؤهلات متوسطة مصطحب بمؤهل تربوى و ٢٢,٥٪ أقل من ذلك •

ولا يمثل العمل بهذه المدارس وظيفة ثابتة أو دائمة ، وغالبية حملة المؤهلات العاملين فيها يعملون مؤقتا الى حين الحصول على وظيفة دائمة فى مكان آخر •

كما أن مدرسي هذه المدارس غير متفرغين للتدريس فيها ، فجميعهم يعملون بوظيفة أخرى نظرا لانخفاض مستوى الأجور التي تدفع الى مدرس هذه المدرسة ، ويعني ذلك أن النظرة الى هذه المدرسة كنظام مستقر في بنية التعليم غير النظامي غير واضحة .

٢ ـ انخفاض مستوى التوجيه والاشراف الفني والتعليمي على هذه المدارس ، نظرا لتناثر مواقعها من ناحية وبعدها عن الطرق الرئيسية من ناحية أخرى وكذا لأن موجهي هذه المدارس يشرفون عليها بالاضافة الى أعمالهم الأخرى التي تتمثل في أن كلا منهم مسئول عن توجيه ٥٠مدرسة ابتدائية .

٣ ـ انخفاض مستوى التحصيل التعليمي بين تلاميذ هذه المدارس رغم أن الدراسة أوضحت أن مستوى الثقافة الدينية أعلى عند تلاميذ هذه المدارس عن مستوى تلاميذ المدارس النظامية .

أما بالنسبة للمواد الدراسية الأخرى فقد وضح من الدراسة التقويمية أن مستوى هذه المدرسة أقل من مستوى المدارس النظامية .

٤ ـ قصور المباني والتجهيزات ، حيث تعتمد هذه المدارس على فائض حاجة المدرسة الأم من حيث المبنى والتجهيزات والكتب والمعلمين ، وبالنسبة لمباني المدارس التي تشغل أبنية غير المدرسة النظامية فانها تعاني من مشكلات عدم ملاءمة المبنى في الأغراض التعليمية كما أنها تعمل في فائض حاجة هذا المبنى الى ممارسة أنشطته الرئيسية (مثال ذلك المضيفة والأكواخ ... الخ) .

كذلك لم تجر أية محاولات من أجل اعداد تجهيزات خاصة لهذا النوع من التعليم أو وسائل تعليمية معاونة فكلها مماثلة لما يوجد في المدارس النظامية .

٥ ـ قصور تنفيذ المخطط الموضوع لتنفيذ التوسع في هذه المدارس ، فقد كان مخططا انشاء ألف فصل سنويا ولكنه لم يتم تنفيذ غير نصف هذه الفصول

لصعوبة وجود مبنى ملائم وكذا صعوبة الحصول على المعلم القادر على المشاركة فى التدريس وقصور وعى السلطات المحلية عن تنفيذ هذا النوع من التعليم .

مقترحات تطوير هذا النظام :

تمثل هذه المدرسة نموذجا متميزا من نماذج التعليم غير النظامى ، وقد تضمن تقرير تطوير وتحديث التعليم فى مصر الذى أصدرته وزارة التعليم فى يوليو ١٩٨٠ برنامجا من برامج التعليم غير النظامى ينص على :

" دعم فرص التعليم غير النظامى أمام أولئك الذين لا تتاح لهم فرص الالتحاق بالتعليم النظامى أو يتسربون منه أو يعجزون عن الاستمرار فيه بنجاح عن طريق مدارس الفصل الواحد " والنماذج المماثلة " .

وقد بينت الدراسة التقويمية التى أجراها المركز القومى للبحوث التربوية عن هذه المدارس أنها تقدم خبرات تعليمية للتلاميذ الملتحقين بها وأنه لا يمكن اغفال دورها خاصة أنها تمثل قناة وحيدة لتعليم الأطفال حاليا فى المناطق المحرومة .

وحتى يمكن الارتفاع بمستوى فاعلية هذه المدارس يقترح فريق العمل بالتقرير ما يلى :

١ – تأسيس هذا النظام فى بنية التعليم غير النظامى فى مصر من خلال تنظيم ادارة أو هيئة متخصصة ضمن جهاز مركزى للتعليم غير النظامى يرعى هذا النوع من التعليم مركزيا وعلى مستوى المحليات يكون من بين اختصاصاتها ما يلى :

أ) وضع مناهج خاصة بهذا النوع من التعليم .

ب) تأليف كتب خاصة بهذا النوع من التعليم .

حـ) اعداد وتدريب المعلمين العاملين بهذه المدارس .

د) فتح شعب فى دور المعلمين والمعلمات فى المحافظات التى تنتشر بها هذه المدارس لاعداد معلميها .

هـ) تفرغ موجهى هذه المدارس للاشراف عليها وتنظيمها .

و) إعداد معينات تعليمية مناسبة لهذا النوع من المدارس وللمبنى التى توجد بها .

٢ ـ العمل على استقلال هذا النوع من المدارس عن المدارس الابتدائية النظامية وتحقيق ذاتية خاصة بها وفق المقترحات السابق ذكرها .

٣ ـ فتح القنوات بين هذه المدرسة والمدارس النظامية داخل اطار مؤسس .

٤ ـ إدخال بعض البرامج المهنية ضمن الخطة التعليمية بهذه المدارس تتنوع حسب حاجات البيئات .

الفصـــل الثانى :

التدريب المهـــنى :

تقديـــم :

تتوافر فى مصر عدة مؤسسات للتدريب المهنى فى المستوى الأول منـــه تتوزع بين عدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة وذلـــك بالاضافة الى مجموعة كبيرة من الورش الحرفية تسهم فى التدريب المهنى بأسلوب التلمذة الصناعية أو الحرفية يتعلم فيها الصبية الحرف والمهارات الفنيـــة والصناعية من خلال التقليد المباشر للعمال الأكبر سنا والأكثر مهارة .

وحركة التدريب المهنى فى مستواه الأول من خلال الحرف والورش الخاصة حركة قديمة فى التاريخ المصرى ، أما التنظيم الحديث لها من خـــلا ل مؤسسات ترعى تقديم خبرات التدريب المهنى للصبية فهى حركة بدأت مـــع انشاء عدد من مراكز التدريب فى الهيئات والمؤسسات المختلفة تعنى باعداد العمال نصف المهرة والتدرج فى تدريبهم واعدادهم للارتقاء بمستواهم .

وتعاون وزارة التربية والتعليم الوزارات والمؤسسات الأخرى فى القطاع العام فى انشاء مراكز تدريب مهنى قصيرة المدة وتقديم برامج للتدريب الحـرفـــى والمهنى . وفى هذه الحالات تقوم الوزارات والمؤسسات بتنفيذ برامـــج التدريب المهنى وتقدم وزارة التعليم المعونة لهذه المراكز أو البرامج كلمـــا طلب منها ذلك . ومعظم هذه البرامج قصيرة تتراوح بين ٤ ـــ ١٦ أسبوعا ، والبعض الآخر قد يمتد الى سنتين . وتتنوع هذه البرامـــج بين التلمذة الصناعية بشكلها التقليدى أو التدريب على العمل من أجـــل زيادة مهارة العمال أو الارتقاء بمستوى أدائهم وخاصة بالنسبة للعمـــال نصف المهرة والعمال المهرة . ويتنوع المتدربون فى هذه المراكز بـــين المتسربين من التعليم الابتدائى والمنتهين من المرحلة الابتدائية أو مـــن المرحلة الاعدادية ويتوقف ذلك على نوعية العمل الذين سوف يعملون فيـــه

وكذا على احتياجات أصحاب الأعمال من مستويات مهاراتهم .

والهيئات الرئيسية التى تقدم هذا النوع من التدريب هى وزارات الصناعة والاسكان والتشييد ، والزراعة ، والمواصلات ، والقوات المسلحة .

ومن العسير أن تحدد تحديدا دقيقا عدد هذه البرامج والجمهور الذى تخدمه ، ولكنه يوجد على الأقل ١٥٠ مركزا تخدم على الأقل ١٥٠,٠٠٠ من المتدربين سنويا . ومن ثم يمثل هذا القطاع من التعليم غير النظامى جانبا هاما من جوانب تقديم الخبرات التعليمية اللازمة للصغار والشباب الذين يدخلون سوق العمل ويحتاجون الى تزويدهم بمهارات تؤهلهم للعمل بكفاءة فى الاقتصاديات الحديثة . ويتطلب هذا توجيه اهتمام كاف لهذا النوع من أنواع التعليم غير النظامى كعنصر من عناصر استراتيجية تطوير التعليم فى مرحلته الأولى فى مصر .

وتتضح أهمية ذلك فى ضوء دراسة أوردها تقرير للمجلس القومى للتعليم بين أن ٦٦ ٪ من العمالة فى القطاع العام من غير المؤهلين وأن معظم هذه النسبة من الأميين وأن عملهم فى الشركات يعتمد أساسا على مدة الخبرة وهو أمر يؤدى بالضرورة الى انخفاض مستويات الأداء فى القطاع العام وارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض مستويات جودته .

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد أوضحت هذه الدراسة أن ٤٢,١ ٪ من العاملين بالقطاع الخاص من الأميين و ٥١,٥ ٪ منهم يعرفون القراءة والكتابة .

وقد لوحظ ارتفاع نسبة الأمية بين القائمين بأعمال البيع والعاملين والخدمات الزراعية والانتاج السلعى وذلك بالمقارنة مع الأقسام المهنية الأخرى ..

أهداف برامج التدريب المهنى فى مصر :

تكاد تتفق أهداف معظم البرامج التى تم مسحها على أن أهداف التدريب المهنى تتمثل فى واحد أو أكثر من الأهداف التالية :

١ — تنمية قدرات المتدربين الجسمية والعقلية والسلوكية والمهارية .

٢ — اتقان المتدربين للعمل وتنمية ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على ايجاد الحلول الملائمة لمشكلات العمل والقدرة على تحمل مسئوليات العمل .

٣ — اعطاء المتدربين فرص التقدم والترقى وضمان دخل أكبر لهم فى حالات ربط الأجر بالانتاج .

٤ — زيادة وعى المتدربين بمخاطر العمل وطرق الوقاية والأمن الصناعى باتباع الأساليب السليمة فى أداء الأعمال .

٥ — تنمية روح الثقة بين المتدربين والادارة وفيما بينهم .

٦ — المحافظة على موارد وامكانات المؤسسات التى تتمثل فى رأس المال والآلات .

٧ — تخفيض تكلفة الانتاج عن طريق التقليل من حالات العطل والحد من التلف .

٨ — تنمية العلاقات الانسانية بين العمال .

وتواجه برامج التدريب المهنى فى مصر عدة مشكلات أوضحتها الدراسة الميدانية يمكن أن نجملها فيما يلى :

١ — أن معظم التجهيزات والمعدات فى مراكز التدريب القائمة حاليا قديمة وأصبحت غير مستعملة حاليا فى ميدان الانتاج الفعلى ، كما أن الآلات والمعينات التعليمية قليلة للغاية .

٢ — أن معظم المدربين ينقصهم الاعداد الحديث للعمل كمدربين .

٣ — أن الامكانات التنظيمية المتاحة لهذه المراكز من أجل تطوير المناهج والمواد التعليمية وتدريب المدربين وتقويم فاعلية التدريب محدودة جدا .

٤ — أنه لا توجد وسيلة فعالة للتنسيق فيما بين التدريب واحتياجات المهن.

٥ — رغم أن هناك تنوعا فى برامج التدريب التى تقدم قبل العمل فان هناك عددا محدودا جدا من البرامج التى تقدم أثناء العمل لتدريب العمال على رفع مستواهم أو اجراء تدريب متخصص .

٦ — تعدد الأجهزة المسئولة عن تخطيط التدريب واختلاف النظم التدريبية .

٧ — ضعف الوعى التدريبى وغموض مفهوم التدريب المهنى .

٨ — ندرة التسهيلات التدريبية وضعف الطاقة الاستيعابية للمراكز والمؤسسات .

٩ — ضآلة حجم الانفاق على التدريب المهنى بالنسبة للدخل الذى تحققه المؤسسات والهيئات المختلفة .

١٠ — ترك عدد كبير من العاملين فى حقل التدريب عملهم كمدربين والعمل فى ميدان الانتاج المباشر نظرا لنقص الحوافز الكفيلة باستبقائهم أو جذب عناصر جديدة .

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى وجود عجز متزايد فى العمالة الماهرة وتأخر تنفيذ مشروعات التدريب وهبوط مستوى أجهزته وامكانياتها البشرية والمادية وعدم تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية أو لامكانيات التدريب وتجهيزاته — رغم ندرتها وقلتها — وتعدد نظم وبرامج التدريب .

مقترحات تطوير برامج التدريب المهنى :

١ — أن توضع سياسة شاملة وثابتة للتدريب تبنى على ضوء خطة التنمية

وتحقق الاحتياجات الأساسية للسكان وما يحتاجه من العمال من حيث العدد والمستوى والتدريب والتعلم المناسب على النحو الذى يكفل توجيه القوى البشرية الى المجالات المطلوبة •

٢ ـ أوصى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى مجال التدريب المهنى بما يلى :

أ) تشجيع انشاء مؤسسات اعداد الفنيين الملحقة بقطاعات الانتاج والخدمات أو الصناعة والزراعة والتجارة والصحة والخدمات المختلفة ، لما لذلك من فائدة فى ربط الاعداد بمختلف فروع الانتاج والخدمات ومطابقته لحاجات كل منها •

ب) اعطاء أولوية خاصة لإنشاء معاهد الفنيين ومراكز الصناع المهرة مع التركيز بصفة خاصة على انشاء المدارس الفنية المتخصصة التى تستقبل طلابها ممن أنهوا المرحلة الاعدادية أو مرحلة التعليم الالزامى ، ومن أهم المجالات الفنية التى يجب التركيز عليها مجالات التعمير والتشييد والنقل المواصلات والفندقة والسياحة والميكنة الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية والتعدين والبترول ، والالكترونيات والكمبيوتر والسكرتارية والوظائف المعاونة فى قطاعات الأمن والخدمات الاجتماعية والتعاونية والتعليم وقطاعات التجارة والخدمات •

حـ) أن يراعى فى مراكز تدريب الصبية المحترفين أن تجمع خطة العمل بين التدريب المهنى والحرفى ، بحيث يحتوى على قدر من التثقيف فى مواد الاتصال والمعارف الأساسية كاللغة القومية والرياضيات والتربية الوطنية الى جانب تنمية المهارات العملية والفنية والتقنية •

د) وضع نظام يكفل توفير قسط من التعليم للمتسربين من المدارس وذلك بمتابعتهم فى مراكز العمل التى يلتحقون بها ، والعمل

على الحاقهم بمراكز يتعلمون فيها التعليم الأساسي بالقدر المناسب .

هـ) التقيد بعدم تشغيل صغار السن ممن هم دون الخامسة عشرة الا بعد التأكد من حصولهم على قسط مناسب من التعليم والتدريب وعلى أن يكون تطبيق هذا النظام تدريجيا على المنشآت ذات الحجم المناسب وفي أنشطة اقتصادية .

٣ ـ أوصى المؤتمر الخامس للتدريب الذي عقد في القاهرة في أكتوبر ١٩٨٠ ، واشترك فيه ٤٠٤ مندوبا يمثلون أكثر من ١١٠ شركة صناعية وبترولية وهيئة محلية وأجنبية ودولية بما يلي :

أ) اعداد خطة قومية للتوجيه المهني تواكب خطط التنمية والقوى العاملة والتدريب حتى يتاح لكل فرد المعلومات والفرص لاختيار المجال الذي يتلاءم وقدراته ويحقق احتياجات خطط التنمية ، واشتراك مؤسسات التعليم والتدريب والإعلام مع تحديد دور كل منها في اعداد الأفراد ومواصلة تدريبهم .

ب) قيام أجهزة الحكم المحلي بترجمة السياسات القومية للتدريب الى خطط تنفيذية اقليمية بالتعاون الوثيق مع القطاعات الاقتصادية المختلفة ووحداتها الانتاجية بالقطاعين العام والخاص وتشكيل التنظيم المناسب لذلك بكل محافظة أو اقليم .

جـ) استصدار قانون للتدريب ينظم شئون التدريب ولوائحه من حيث انشاء بنك للمعلومات للقوى العاملة وتوفير التمويل اللازم له من موازنة الدولة ومن حصيلة الصندوق القومي والصناديق القطاعية لتمويل التدريب ، والعلاقة بين الأجهزة المركزية ووحدات الحكم المحلي والوحدات الانتاجية مع كفالة التزام الوحدات بالقطاعين العام والخاص بتدريب نسبة لا تقل عن ١٠ ٪ من حجم عمالتها سنويا .

د) ضرورة توفر شرط المؤهل العلمى المناسب والخبرة العملية لمدة لا تقل عن خمس سنوات، واجتياز برنامج لاعداد المدربين لا يقل عن سنة فى من يرشح لوظيفة مدرب بالأجهزة المركزية والشركات ٠

هـ) التزام الشركات بتدريب جميع كوادر العاملين فى مجال التدريب بما يعادل ٢٥ ٪ على الأقل سنويا فى برامج تدريب مناسبة لتحديث معلوماتهم ورفع مستواهم ، وذلك فى أجهزة تدريب مركزية مع الاهتمام بايفادهم فى بعثات تدريبية بالخارج وتوفير فرص تبادل الخبرات بين الأجهزة المختلفة ٠

و) تزويد أجهزة التدريب بأفضل ما تم التوصل اليه من مساعدات سمعية وبصرية ، مع نقل التكنولوجيا الخاصة بتصنيع مكوناتها اللينة بما يتفق والبيئة والمناخ المصرى ، وتشجيع مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى على انشاء وحدة نموذجية لتصميم وانتاج وتنظيم وتعميم استخدام المساعدات التدريبية ٠

ز) الاستفادة من نظام وأساليب التدرب المتطورة التى تعدها معاهد ومراكز البحوث الأجنبية والدولية مع أقلمتها وتطورها بما يتمشى ومتطلبات الانتاج الحالى والمستقبلى مع إنشاء معهد لبحوث التدريب يتبع ادارته القوى العاملة والتدريب تكون مهمته القيام بتحليل المهن وتطورها واعداد معدلات امكانيات الوحدات التدريبية وبحوث تطوير البرامج و تقويم أثر التدريب على الانتاجية ٠

نماذج من البرامج التدريبية التى تم مسحها ميدانيا :

١ ـ وزارة الاصـــلاح الزراعـــى :

قامت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بعمل برامج تدريبية باشراف المراقبة العامة للتدريب فى مركز التدريب المهنى بالمعمورة بالاسكندرية عام ١٩٧٤ ولمدد تتراوح من شهرين الى ٩ شهور دراسة عمليـــة ونظرية وتشمل هذه البرامج التدريبية الآتى :

١ ـ برنامج أسطى محطات الرى الثابت ومحطات الرى الـــتى تدار بالكهرباء •

٢ ـ برنامج ميكانيكى معدات زراعة •

٣ ـ تدريب سائق جرار زراعى للجرارات الكاوتش والكتينة •

٤ ـ برنامج ملاحظ ميكانيكى. وتحاول المؤسسات تشجيع الدارسـين فى هذا البرنامج حتى يعطى الدارس القدرة على الاشرا ف على عمليات الصيانة والتخطيط لها ومتابعتها والاشـــراف على عمليات الاصلاح •

٥ ـ برنامج متقدم للسادة رؤساء الملاحظين حتى يتزودوا بأحدث الخبرات فى مجال عملهم كمخططين ومنفذين لعمليات الميكنـــة الزراعية •

٦ ـ برنامج رؤساء الملاحظين ـ للاشراف على كهربة معدات الـرى، وادارة عمليات الاستصلاح والاستزراع والتصنيع الزراعى •

ومن الخطط المستقبلية لهذه البرامج تعتزم الهيئة عقد دورات كل عام تتراوح من ٣ الى ٥ دورات سنويا •

وفى سنة ١٩٧٥ أنشأت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ثلاث دورات أخرى تدريبية فى مراكز التدريب الحرفى الانتاجى فى بنى سويف تشمل :

١ — برنامج التدريب على حرفـــة الكهربائى .

٢ — برنامج التدريب على حرفة المطروقات الحديدية والمعاملات الحراريــة.

٣ — برنامج التدريب على حرفة الميكانيكى .

٤ — برنامج التدريب على حرفة النجـــارة .

٥ — برنامج اعداد رؤساء الملاحظين سنة ١٩٧٨ لاعداد وتأهيل الميكانيكيين المرشحين للترقية لوظيفة رئيس ملاحظين وهو أيضا بالمعمورة بالاسكندرية .

كما أنشأت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى برنامجين عام ١٩٧٩ لتأهيل أبنـاء وبنات المزارعين على تشغيل ماكينات التريكو هما :

١ — تشغيل ماكينات التريكو لتحسين اقتصاديات الأسرة ، واعداد الفتيات للحياة العملية فى البيئة التى تعيش بها .

٢ — برنامج الحياكـــة .

وهذان البرنامجان فى سبرباى بالغربية والزعفرانية شرق كفر الشيخ والفيـــوم ويعتبر هذان البرنامجين من البرامج المميزة والهامة بالرغم من المشاكل الكثيرة الـــتى تقابلها الهيئة للاحتفاظ بهذه المراكز حيث أنها مهددة بالاغلاق لأسباب عدة منها :

١ — قلة الاعتمادات المالية لشراء ماكينات التريكو .

٢ — ضعف مكافأة المدربين حيث تنال المدربة مبلغ ٨ جنيه فقط شهريا .

٣ — ضعف اقبال البنات على المراكز حيث يفضلون العمل بالحقـــل .

٤ — ضعف اقبال الأولاد لأن العمل بالحقل يدر عليهم دخلا أكبر بكثـــير من بدل الانتقال .

٢ـ وزارة الصناعة :

أنشأت مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى بوزارة الصناعة عدة برامـــج

تهدف الى اعداد عمال المؤسسات الانتاجية واعداد الطالب اعدادا فنيا يتناسب مع طبيعة عمال المؤسسة وتزويد عمال المؤسسات الانتاجية بالمهارات التى ترفع من كفاءتهم . ومراكز التدريب التابعة بالمصلحة منتشرة فى الحضر وتتناول المهارات الآتية :

١ - صانع زجاج .
٢ - دباغة الجلود .
٣ - تحميل ميكانيكى .
٤ - طباع على ماكينات الطبع بالحروف .
٥ - ميكانيكى تبريد وتكيف هواء .
٦ - كهربائى محركات ومولدات ومحولات .
٧ - كهربائى عام .
٨ - كهربائى سيارات .
٩ - ميكانيكى سيارات .
١٠ - صناعة العدد والاسطنبات .
١١ - سمكرة الألواح المعدنية الرقيقة .
١٢ - اللحام بالكهرباء .
١٣ - أعمال الفريزة والمقشطة والتجليخ .
١٤ - الخراطة .
١٥ - برادة المواسير .
١٦ - البرادة .
١٧ - الحدادة والمطروقات .

ومن الشروط الالمام بالقراءة والكتابة ، والمتدربون من الذكور ويدفعون رسوماً تدفعها لهم المؤسسات الانتاجية وتتراوح حسب حجم البرنامج وطول مدته .

ومن المشكلات التى تقابل هذا البرنامج هى مرتبات الأسطوات والمدربين

ويقترح رفع مرتباتهم للاحتفاظ بهم ومنع تسربهم الى الشركات الانتاجية والمحاجر والمناجم .

وتنوى مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى التوسع فى انشاء مراكز فى جميع المحافظات وبالأخص فى مناطق المحاجر والمناجم ومناطق تجميع مؤسسات الانتاج والثلاجات والتكييف وتصنيع الزجاج والسيارات والجرارات .

٣ — وزارة الزراعة :

أنشأت الادارة العامة للارشاد الزراعى الدورات التالية :

١ — دورة تدريبية على زراعة ومقاومة آفات محصول القصب ، والهدف منها اكساب مهارات جديدة للزراع عن طريق قادتهم. ومن شروط هذه الدورة الالمام بالقراءة والكتابة وقد قابل هذا البرنامج صعوبات منها المشاكل الآتية :

١ — مشكلة نقل القادة .
٢ — " الاقامة .
٣ — انشغال المزارع فى أعماله .

كما تنوى الادارة العامة للارشاد الزراعى التوسع فى مثل هذه البرامج .

٤ — وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى :

أقامت وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى عدة دورات مثل :

١ — برنامج التنشئة المهنية ومدته ٩ شهور ويعقد فى الريف والحضر .
٢ — التدريب السريع وعدد مراكزه ٤٠ مركزا .
٣ — التدرج المهنى ومدة البرنامج ٣ سنوات .

والغرض من هذه البرامج تخريج عامل محدد المهارة وتنشئة الصغار ،

والمبتدئين بمكاتب العمل تنشئة مهنية تتلاءم مع ميولهم وقدراتهم
وتعقد هذه البرامج فى مراكز تدريب تابعة للحكم المحلى وفى مراكز
أخرى كثيرة ، ولكن هناك مشاكل هى :

١ ـ تعدد جهات التدريب وتنازع الاختصاصات •

٢ ـ الاشراف غالبا ما يكون ادارى ولكن الاشراف الفنى ضئيل
وغالبا لا يوجد •

ومن الخطط المستقبلية للبرنامج عمل رقابة ومتابعة فنية للمتدربين •

٥ ـ <u>وزارة الاسكان :</u>

* أنشأ جهاز التدريب على حرف التشييد والبناء البرنامج التالى عام ١٩٧٦

١ ـ التدريب المهنى للتشييد والبناء •

وهدف هذا البرنامج هو توفير الأيدى العاملة المدربة
على حرف البناء والتشييد المختلفة (عمال نصف مهرة)
وارتباط هذا البرنامج بالجمهور ارتباط قوى نظرا لحاجة
الجمهورية الى مثل هذا التأهيل والتدريب •

ويعتمد هذا البرنامج فى ادارته على كفاءة وخبرة مديرى
المراكز فى اطار السياسة العامة للجهاز بالاضافة الى الخبرات العا
كلها والاستفادة من التقويم المستمر للعمل بالمركز •

وقد قابلت البرنامج مشكلة التمويل ونقص عدد المدربين
المؤهلين وذوى الخبرة الجيدة •

٦ ـ <u>وزارة التربية والتعليم :</u>

* <u>أنشأت الادارة العامة للتعليم الابتدائى عدة مراكز للدراسات</u>
التكميلية للمنتهيين من المرحلة الابتدائية سنة ١٩٦٨ ، ومدة

هذا البرنامج ٩ أشهر ٧٥ ٪ منها مهنى و ٢٥ ٪ ثقافى ثم ثلاثة أشهر مهنى •

ويعتبر من أهم البرامج الثقافية المهنية •

٧ — وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية :

* أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية برنامج التكوين المهنى والهدف منه الحصول على تعليم مهنى للمتخلفين عن التعليم بالمدرسة الابتدائية والاعدادية لتمكينهم من المساهمة فى حياة المجتمع بشكل ايجابى عن طريق مزاولة مهنة • وينفذ هذا البرنامج فى المحافظات ومن المشكلات التى تقابل تنفيذ البرنامج :

١ — نقص التمويل بالنسبة لتوفير الخامات والأدوات المستخدمة .
٢ — ضعف المكافآت للمدربين •
٣ — ضعف مكافآت الدارسين •
٤ — التسرب •

٨ — وزارة الاعلام :

* أما الهيئة العامة للاستعلامات — مراكز النيل - فقد أقامت دورتين تدريبيتين فى مركز النيل بشبين الكوم للفلاحين والعاملين بالحقل الزراعى ومدة هذه البرامج ستة أيام •

١ — التنمية الزراعية •
٢ — تدريب على الميكنة الزراعية وكهربة الريف •

٩- * وأما المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى فقد خاض هذه التجربة بالاشتراك مع جهاز التدريب للتشييد والبناء • بوزارة الاسكان والتعمير •

١٠ * كما أن شركة النحاس المصرية أقامت برنامجا لتعليم الصبية .

وهذا البرنامج يعتمد على تعليمهم مهن وحرف مختلفة من خراطة - برادة - كهرباء - ميكانيكا - داخل ورش وأقسام الشركة .

وفيما يلى عرض وصفى للبرامج المميزة التى يقترح فريق العمل دعمها فى الخطة القادمة .

برامج التدريب السريع للعاملين بالمؤسسات الانتاجية ، مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى بوزارة الصناعة :

اهتمت مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى ببرامج التدريب السريع منذ بداية نظام التلمذة الصناعية - فى أوائل الستينات - حيث رؤى استغلال مراكز التدريب المهنى للتلمذة الصناعية فى الفترة المسائية - لتدريب عمال المؤسسات الانتاجية والصناعية لاكسابهم مهارة مهنية - أو لرفع مستوى كفاءتهم الانتاجية .

وتعتبر مرافق ومراكز التدريب التى تستغل للتدريب السريع مراكز تدريب ممتازة من حيث تجهيزها ومن حيث الكفاءات التى تديرها - فكل مركز منها مجهز تجهيزا يناسب طبيعة التدريب به - ويوجد بالجمهورية ٤٤ مركزا - وتشمل الخطة الخمسية الحالية انشاء ١٥ مركزا للتدريب - منها مراكز خاصة بالمعادن - وأخرى خاصة بالكهرباء - والسيارات - والطباعة والنسيج والآلات الدقيقة والتعدين - ودباغة الجلود وصناعة الزجاج وغيرها .

ويشمل برامج التدريب نوعان من التدريب ، الأول يعتبر تدريبا أوليا سريعا حيث تعقد دورات تدريبية كل سنة يتقدم اليها عمال الشركات الصناعية والمؤسسات الانتاجية - وذلك لتأهيلهم مهنيا على الحرفة التى عينوا لتأديتها فى المؤسسة التابعين لها . ومدة هذه الدورة تتراوح بين ٣ و ٦ شهور حسب الزمن الذى يحتاج الدارس اليه ليتقن المهنة ولا يشترط فى هذه البرامج سوى المام الدارس بالقراءة والكتابة .

أما النوع الآخر من التدريب فهو تدريب عمال المؤسسات الصناعية الذين يزاولون المهنة فعلا - بغرض زيادة كفاءتهم المهنية .

وتتقاضى مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى أجرا من المؤسسات الصناعية نظير تدريب عمالها - وذلك بواقع مبلغ يتراوح ما بين ٦٥ الى ٨٥ جنيها مصريا عن كل شهر تدريب لكل عامل .

وبصفة عامة تشمل هذه البرامج الموضوعات التالية :

١ - تكنولوجيا عامة - والتكنولوجيا الخاصة بموضع التدريب نفسه .

٢ - الالمام بالرسوم الهندسية وكيفية قراءتها - والالمام بقواعد الأمن الصناعى - والالمام والتدريب العملى على دقة القياس .

٣ - الالمام والتدريب العملى على عدة عمليات من عمليات الورش مثل البرادة - الحداده والسمكرة .

٤ - الالمام بالخامات التى يعمل بها .

٥ - الالمام والتدريب العملى على المهنة التى سيتخصص العامل بها .

وتواجه هذه المراكز مشكلة انخفاض مستوى الهيئات التدريبية بها والحاجة الى الارتقاء بمستوى تدريبهم وجذب عناصر جديدة ، والمحافظة على المدربين الحاليين اذ أن مرتباتهم منخفضة . وفى هذا الصدد يقترح رفع مرتبات المدربين حتى تتساوى مع مرتبات زملائهم بالشركات الأنتاجية .

وتشمل برامج التدريب السريع وبرامج رفع الكفاية الانتاجية الدورات التالية :

١ - برادة .
٢ - خراطة .
٣ - ماكينات ورش .
٤ - ميكانيكا سيارات .
٥ - كهرباء سيارات .
٦ - كهرباء عامة .
٧ - كهرباء آلات .

٨ ــ حدادة ومطروقات .
٩ ــ لحام نحاس وكهرباء .
١٠ــ أعمال صاج وسمكرة .
١١ــ تبريد وتكييف .
١٢ــ مهنة آلات دقيقة .
١٣ــ مهنة طباعة .
١٤ــ مهنة غزل ونسيج .
١٥ــ مهنة تعدين .

هذا ومن المخطط التوسع فى هذه البرامج مع زيادة عدد المراكز التدريبية للتلمذة الصناعية وخاصة فى أماكن التجمعات الصناعية .

جهاز التدريب للتشييد والبناء - وزارة الاسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة :

أنشىء هذا الجهاز فى نوفمبر سنة ١٩٧٥ لمواجهة العجز الشديد فى العمالة الحرفية وللنهوض بمستوى العاملين فى مجال التشييد والبناء ، وتحقيقا لهذا الغرض يجرى العمل بالجهاز فى الاتجاهات الثلاثة التالية .

أولا - الخطة الخمسية :

تستهدف الخطة الخمسية للجهاز تدريب ٥٠ ألف عامل حرفى و ٦٠٠ مدرب سنويا . ولهذا تستهدف الخطة انشاء ٦٥ مركزا للتدريب موزعة على محافظات الجمهورية ، وقد تعاونت مع الجهاز ثلاث وزارات لاستكمال تدريب العدد المستهدف فى الخطة ، واستكمال تدريب الحرفيين الذين يبدون كفاءة ومهارة فى العمل .

وقد تم الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم للاستفادة بامكانيات ٢٠ مدرسة ثانوية صناعية للتدريب فى الفترة المسائية . ورحبت وزارة الداخلية بتدريب رجال الشرطة وتدريب المساجين لخلق جيل من العمالة المنتجة المدربة ، وتكفلت وزارة الشئون الاجتماعية بتدريب الأحداث داخل مؤسساتهم .

ثانيا - التدريب التخصصى والتنمية الادارية :

ينظم الجهاز دورات تدريبية للعاملين بوزارتى التعمير والاسكان بمختلف تخصصاتهم لرفع كفاءتهم الانتاجية وتعريفهم

بمجالات أعمالهم وما يستحدث في هذه الأعمال • ويقـــوم الجهاز باعداد برامج توجيهية للعاملين الجدد من مهندسـين وفنيين ومهنيين واداريين ، لاطلاعهم على واجبات ومسئوليات الأعمال التى توكل اليهم •

ونكتفى هنا بعرض موجز لبرامج التدريب التى يقدمها الجهـاز فى المستوى الأول بهدف تحديد معالمها ورصد احتياجاتها •

١ — مراكز التدريب الحالية :

يوجد حاليا ١٦ مركزا للتدريب موزعة على ١٢ محافظة مـــن محافظات الجمهورية بالاضافة الى ١٣ مدرسة ثانوية صناعيـــــة تستخدم فى التدريب بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم •

٢ — الحرف التى تقدمها المراكز :

تقوم هذه المراكز بتدريب الدارسين على الحرف الآتيـــة : البناء — البياض — الدهانات — نجارة مسلح — حــــداد مسلح — نجارة عمارة — أعمال صحية — تركيبات كهربائية — أعمال معدنية وكريتــــال — أعمال البلاط •

والجدير بالذكر أن هذه الحرف مجتمعة لا تقدم الا فى بعـــض المراكز ويتراوح عدد الحرف التى تقدم فى المراكز المختلفة بـين ٣ حرف و ١٠ حرف تبعا لحجم المركز والجمهور المستهدف ، والإعداد والتجهيز الخاص بـه •

٣ — مدة الدراسة :

والدراسة بهذه المراكز تستغرق ستة أشهر منها أربعة أشهـر داخل المركز وشهرين يقضيهما الدارس فى التدريب العملى الميدانى

بمواقع العمل المختلفة ، وخطة الدراسة تستغرق ثمانى ساعات بمعدل ستة أيام فى الاسبوع •

٤ ــ الهدف من البرنامج :

تستهدف هذه البرامج توفير الأيدى العاملة المدربة على حرف التشييد والبناء المختلفة وذلك باعداد عمال (نصف مهرة) والجمهور الذى تستهدفه هذه البرامج هو جمهور الشباب من سن ١٦ ــ ٣٠ سنة الذى يجيد القراءة والكتابة سواء كان ريفيا أو حضريا •

٥ ــ الحوافز التى تمنح للدارسين :

يمنح المقبولون للتدريب بهذه المراكز حوافز مادية وأخرى معنوية تتمثل فى ٥٠٠ مليماً كحافز يومى بالاضافة الى أفرول وحذاء ، كما يتم منح الدارس شهادة فى نهاية الفترة التدريبية •

٦ ــ مصادر التمويل :

تمول هذه المراكز تمويلا حكوميا •

ونظراً لأهمية صناعة التشييد والبناء ولاستيعابها العديد من الحرف ، رأينا أن نتعرض بالبحث والدراسة لأحد المراكز المتميزة فى هذا المجال ووقع اختيارنا على مركز تدريب سرس الليان ، نظرا لأنه أنشئ فى اطار التعاون المشترك الذى يتم بين جهاز التدريب للتشييد والبناء والمركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار بسرس الليان •

فقد افتتح المركز بمناسبة العيد الفضى للمركز الدولى للتعليم الوظيفى بسرس الليان سنة ١٩٧٨ ، وجاء ذلك بعد سلسلة من الاتصالات ،

والدراسات والعمل المشترك والتخطيط العلمى السليم ، بحيث جاء مركز تدريب سرس الليان متميزا عن باقى المراكز التدريبية حيث تم تخطيط البرنامج الدراسى والتدريب بما يحقق تعليم الدارس وتثقيفه وتأهيله مهنيا فى وقت واحد .

ومن هنا أعدت المواد الدراسية من خلال ثلاثة محاور (تعليم - تثقيف - تأهيل مهنى) وأجريت الاختبارات القبلية والبعدية بمعرفة الخبراء والمتخصصين وتم تقويم هذه المواد وأعدت الكتب فى هذا الشأن .

والجدير بالذكر أن تجربة الربط بين التعليم والعمل كانت تستهدف بالدرجة الأولى توفير الفرص التعليمية والتدريبية لكل من المنتهيين من التعليم الابتدائى ولم يتمكنوا من مواصلة التعليم ، والمتحررين حديثا من الأمية ، بحيث تتيح لكل أفراد الفئتين مزيدا من مواصلة التعليم ، وتمكنا من القراءة والكتابة ، وقدرة على استخدام الكلمة المكتوبة ، وفى نفس الوقت تتيح لهم اكتساب مهارات مهنية تؤدى الى زيادة دخولهم وفتح فرص جديدة للعمل وفق احتياجات المجتمع ، وبذلك تتم الترجمة العملية لفلسفة التعليم المستمر فى اطار التنمية الشاملة .

وقد قدم المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار بسرس الليان سلسلة من الكتب تناولت الجوانب الدينية والتاريخية والثقافة العمالية والثقافة الصحية ويستهدف البرنامج تحقيق ما يأتى :

١ - اعداد العامل الحرفى المثقف الذى يجمع بين القدرات والمهارات المهنية وبين الاستنارة الذهنية وسعة الأفق .

٢ - اعداد العامل الحرفى الطموح ، الذى يتطلع على الدوام الى زيادة المعلومات والرقى بنفسه .

٣ - تزويده بالقيم الدينية العامة والقيم الدينية ذات العلاقة بمهنته ، لتجعل منه انسانا ذا خلق كريم فى معاملته مع الآخرين .

٤ ـ تزويده ببعض المعلومات الاجتماعية والنقابية ليعرف واجباته وحقوقه ، وليعرف طبيعة علاقته بزملائه وبأسرته وبوطنه •

٥ ـ تزويده ببعض المعلومات التاريخية المتصلة بالبناء والتشييد في مصر القديمة والحديثة لينمو لديه الاحساس بالفخر بمهنته ، وليدرك أن من نواحي العظمة في تاريخ مصر أنها كانت مولعة بالبناء والتشييد من قديم الزمان •

٦ ـ تزويده ببعض المعلومات والاتجاهات الصحية السليمة ليتكون لديه وعي صحي فيما يتعلق بأجهزة الجسم ووظائفها ، وكيفية المحافظة عليها •

٧ ـ تنمية قدرته على القراءة والكتابة وتوسيع ميوله القرائية من خلال ما يقرأه في الكتب المقررة •

ومع بداية العمل بالمركز تقدم للتدريب ٢٩٩ فردا أجريت لهم اختبارات القبول الخاصة بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب فنجح منهم ١٧٧ فردا انتظم في الدراسة ٧٥ فردا في بداية التدريب نجح منهم ٦٣ فردا موزعين على النحو التالي :

الجهة التابع لها اداريا	المهن التي تم التدريب عليها				المجموع
	مباني	كهرباء	سباكة صحية	دهانات	
منوف / سرس	١٣	١٠	١٥	٥	٤٣
الباجور	ـ	٧	٣	٦	١٦
شبين الكوم	١	١	ـ	ـ	٢
أشمون	ـ	ـ	١	ـ	١
الشهداء	ـ	ـ	١	ـ	١
جملة	١٤	١٨	٢٠	١١	٦٣

وقد لوحظ أن النسبة الغالبة للمنتظمين فى التدريب كانت من مناطق قريبة من المركز (منوف ــ سرس ــ الباجور) حتى لا تبعد أكثر من ٧ ك • م لأقصاها •

ومن الناحية العملية ، استهدف البرنامج تزويد المتدربين بالمهارات المختلفة لحرف البناء والتشييد بما يؤدى الى المعاونة فى سد حاجة البلاد من العمالة الفنية شبه الماهرة •

شروط القبول بالبرنامج :

١ ــ لا يقل سن المتقدم عن ١٦ سنة ولا يزيد عن ٣٠ سنة •
٢ ــ النجاح فى اختبارات القراءة والكتابة والحساب •
٣ ــ النجاح فى الكشف الطبى •
٤ ــ ما يفيد عدم العمل فى الحكومة والقطاع العام •

برنامج الدراسة والتدريب :

يشمل برنامج الدراسة النواحى التالية :

١ ــ دراسة للعدد والأدوات الخاصة بالمهنة •
٢ ــ الالمام بالخامات والمون الداخلة فى أعمال المهنة •
٣ ــ الالمام باصطلاحات المهنة التكنولوجية •
٤ ــ التدريب العملى الحقلى فى مجال المهنة •
٥ ــ التعرف على وحدات القياس ــ وأجهزة القياس ــ وبعض النواحى الهندسية البسيطة التى تعتبر ضرورية لاتقان العمل •
٦ ــ تنمية قدرة الدارسين اللغوية وتعويدهم على القراءة والكتابة وطريقة التعبير عن مفاهيمهم •
٧ ــ تنمية قدرة الدارسين على التعامل مع العمليات الحسابية البسيطة الأربعة (جمع + طرح + ضرب + قسمة) واستخدامها فى مقاساتهم

وفى تقدير أرباحهم ـ وبالأخص لاكسابهم قدرة على التفكير العلمى الواضـــــح •

٨ ـ الاهتمام بالنواحى الثقافية التاريخية والاجتماعية والدينية والقومية •

الحوافـــز والمزايـــــا :

تشتمل هذه البرامج على عدة حوافز ومزايا لتشجيع المواطنين عـــــلى الالتحاق ومواصلة تدريبهم منها :

١ ـ يعتمد لكل متدرب مبلغ ٥٠ قرشا يوميا يصرف له منها ٣٠ قرشا ، والباقى عند النجاح •

٢ ـ يزود الدارس مجانا ببدلة تدريب وحذاء كاوتش للتدريب •

٣ ـ يمنح الناجح شهادة اتمام الدورة •

٤ ـ المتفوقون يمنحون حقيبة بها العدد والأدوات الخاصة بالمهنة كمكافأت لهم •

٥ ـ امكان تعيين أوائل الناجحين كعمال فنيين بمراكز التدريب •

٦ ـ يتيح التدريب بالمركز فرص العمل المتعددة أمام الخريجين •

خطة الدراسة بالمركز :

الدراسة بالمركز لمدة ستة أيام أسبوعيا بمعدل ٨ ساعات يوميا فيهـــا ٣٦ ساعة للتدريب المهنى والباقى موزع بين الثقافة والنشاط العام •

الطرق والوسائل التعليمية المستخدمة :

١ ـ ورش التدريب • ٢ ـ السينما (أفلام الأمن الصناعى) •
٣ ـ أجهزة التسجيل (لبعض المحافظات) ٤ ـ الملصقات التخصصية •
كما يجرى الآن التدريب على استخدام جهاز الفديو •

الخطـــة المســـتقبلية :

ليست هناك خطة للتوسع نظرا للبدء فى انشاء مركز جديد بمدينـــة منوف التى تبعد عن المركز الحالى بمسافة ٣ كم

المشكلات التى تواجه البرنامج :

نظرا للتعاون الوثيق بين المركز والمركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبـــار فيتحتم عـلاج المشكلات أولا فأول الا أن المشكلة الأساسية التى تواجـــه المركز هى مشكلة التسرب نظرا للأسباب الآتية :

- بعد المسافة بالنسبة لبعض الدارسين •
- الاستدعاء للتجنيد بالقوات المسلحـــة •
- الســـفر للعمـــــل بالخــــارج •
- الظـــروف الاجتماعية القهريـــــة •

برنامج التنشئة المهنية — وزارة القوى العاملة والتدريب المهني :

برنامج التنشئة المهنية من البرامج التى اضطلعت بهـا وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى فى السنوات الأخيرة ، وكان الهدف الأساسى من استحداث هذا البرنامج هو تزويد الصغار من تاركى المدارس والمقيدين منهم بمكاتب العمل ببعض المهارات المهنية التى تتلاءم مع بيئتهم وقدراتهم ليتخرجوا بعد فترة التدريب عمالا محدودى المهارة ، وبهذا يكون لهذا البرنامج فائدة مزدوجة :

١ — تزويد سوق العمل ببعض العمال محدودى المهارة الذين تمس الحاجة اليهم فى المجتمع المصرى فى الآونة الحالية .

٢ — تدريب الصغار من تاركى المدارس واتاحة فرص عمل لهم .

أماكن تنفيذ برامج التنشئة المهنية :

تنفذ برامج التنشئة المهنية بشىء من المرونة تترك للمحافظات حسبما ترتئيه بناء على ظروف وامكانات كل محافظة .

وتعقد هذه البرامج فى غالبية الأحوال فى مراكز تدريب تابعة للحكم المحلى ، وأحيانا فى مبنى المدارس الثانوية الصناعية .

وهكذا تتنوع المراكز التى تتم فيها التنشئة المهنية حسب تبعية المبنى الذى تنفذ فيه تلك البرامج الى حكومى وعام وخاص .

وتنفذ بعض المحافظات برامج التنشئة المهنية فى المدن ولكن أحيانا تنفذ فى مناطق ريفية أيضا .

وتتحمل وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى كافة نفقات التدريب وذلك من واقع الميزانية الاستثمارية للدولة ، ولا يدفع الناشىء أى رسوم

وتصرف لكل منهم ثلاثون قرشا يوميا كحافز (مصاريف انتقال) وتشجيعا لهم على الانتظام في البرنامج • وقد بلغت ميزانية التنشئة المهنية لعام ٨١/٨٠ حوالى ٤٠٢,٠٠٠ جنيه مصرى •

وقد وصل عدد مراكز التنشئة المهنية عام ١٩٨١/٨٠ الى خمسين مركزا موزعة على كافة محافظات الجمهورية ، وقد وصل عدد الصغار الملحقين بالتنشئة المهنية عام ١٩٨١/٨٠ ٣,٩٠٠ متدرب •

أما بالنسبة لمحتوى البرنامج فهو مجرد تدريب عملى ولا يدخل به أى اعداد نظرى ، ويكون التدريب العملى على المهنة لمدة ٧ شهور فى مركز من مراكز التدريب يعقبه تدريب لمدة شهرين فى موقع من مواقع الانتاج •

أما بالنسبة لادارة البرنامج فيتكون من هيئة اشرافية تضم : مدير المركز وسكرتير ، وأمين مخزن مثلما هو متبع فى المدارس تماما وهؤلاء يعنون بالناحية الادارية ، أما المدربين والمدرسين فيتولون الناحية الفنية • ويقتصر دور الوزارة على نواحى التمويل والاشراف على تنفيذ البرنامج •

الأسباب التى من أجلها يعتبر برنامجا متميزا :

١ — أنه يعنى بالشريحة العمرية (١٢ — ١٨ سنة) التى يهتم بها البحث الحالى على وجه الخصوص ويركز عليها •

٢ — أن كون هؤلاء النشىء مسجلون أصلا فى مكاتب القوى العاملة كطالبين يعطى مؤشرا بصعوبة استكمالهم للتعليم النظامى ولو على مستوى المرحلة الأولى كما يعطى الانطباع بمسيس حاجتهم الى التدريب •

٣ — أن مدة التدريب (٩ شهور) للتنشئة المهنية لهؤلاء الأحداث يتخرجون بعدها عمالا " محدودى المهارة " تساعد على تزويد سوق العمل بالعمالة المطلوبة التى يشتد العجز بين أفرادها ويتعاظم الطلب عليها فى ضوء

هجرة كثير من الأيدى العاملة نصف الماهرة والمحدودة المهارة الى البلاد العربية •

٤ ـ وجود شبه الزام بتعيين الدارسين فى موقع الانتاج التى يتدربون بها يساعد على جدية التدريب والمتابعة من جانب المصنع أو المؤسسة واستجابة الحدث على احراز أقصى كفاءة ممكنة خلال فترة التدريب حتى يثبت مهارته أمام من يعلم أنه سيتعامل معهم بعد التخرج •

المشكلات التى يقابلها هذا البرنامج :

" أولا " التمويل وخاصة من حيث الكم حيث يتعين الالتزام بما يخصص لهذا البرنامج فى خطط التوسع •

" ثانيا " التمويل من حيث التوقيت حيث تتأخر أحيانا الاعتمادات المخصصة •

" ثالثا : أعراض بعض الدارسين لعدم وجود وعى كاف لديهم •

البرامج التدريبية لمنتفعى الجمعيات التعاونية التابعة للهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، ووزارة الاصلاح الزراعى :

بدأ هذا النظام ، فى أوائل السبعينات لرفع كفاءة العاملين فى الخدمة الآلية فى الجمعيات التعاونية الزراعية بالاضافة الى خدمة المنتفعين بالجمعيات عن طريق تدريب أبنائهم ذكورا واناثا على حرفة تتناسب مع متطلبات البيئة التى يعيشون فيها — وتحسين دخل الأسرة فى الريف •

وقد نفذت هذه البرامج فى عدد محدود من المراكز هى : مركز تدريب الاصلاح الزراعى بالمعمورة بالاسكندرية — ومركز التدريب الحرفى فى بنى سويف وبعض مراكز أخرى فى محافظات الفيوم وكفر الشيخ والغربية •

وامكانات مركز تدريب المعمورة من قاعات الدراسة والتدريب والاقامة جيدة — ولكن ورشته وتجهيزاته ووسائل الايضاح به غير كافية — ويحتاج الى اعتمادات كبيرة لاعادة تجهيزه بما يتلاءم مع دوره وينطبق هذا أيضا على مركز التدريب الحرفى ببنى سويف •

أما مراكز الغربية والفيوم — وكفر الشيخ فلا توجد بها غير بعض حجرات للتدريب — وتجهيزات متواضعة جدا •

وبالرغم من أن هناك مخططاً للتوسع فى هذه المراكز التدريبية — الا أن بعضها مهدد بالاغلاق مثل مركز التدريب فى سبرباى بالغربية وذلك لأسباب عدة منها :

١ — ضعف أجور المدربين •

٢ — ضعف حوافز الدارسين بما يؤدى الى انصرافهم عن الانتظام فى الحضور•

٣ — قصور التجهيزات سواء المهنية او الخاصة بوسائل الايضاح ٠

ومن أهم برامج التدريب التى يقدمها الاصلاح الزراعى لأبناء المنتفعين البرنامجان التاليان :

أولا : برنامج الحياكة : — (تعليم فن التفصيل والحياكة للمبتدئات)

الهدف من المشروع : —

ويهدف الى تحقيق رعاية اكبر عدد من الفتيات اللاتى بلغن سن الثالثة عشر حتى الثامنة عشر ممن استكملن المراحل الاولى دون أن تسمح ظروفهن بالالحاق بالمرحلة الاعدادية. وكذا اللائى توقفن عن الدراسة فى هذه المرحلة وذلك باعدادهن للحياة العملية فى البيئة التى يعشن فيها من خلال تعلم انواع من المهارات العملية مثل التفصيل وحياكة الملابس البسيطة " كوسيلة لزيادة الدخل ورفع مستوى الأسرة ومدة الدراسة ٩ شهور مقسمة إلى ثلاث فترات متساوية وتنتهى كل منها باختبار عملى يوضح مدى قدرة كل تلميذة وتتضمن كل فترة دراسية ١٢ أسبوعا دراسيا صباحيا أو مسائيا حسب ظروف كل مركز وذلك بواقع ستة أيام فى الأسبوع يوميا خمس منها عملية وواحدة نظرية ويزود الإصلاح الزراعى هذا البرنامج بالتجهيزات والادوات اللازمة ، الا أنها غير كافية لتدريب الاعداد الكبيرة من الفتيات والمنتفعات بهذا البرنامج .

ثانيا : برنامج التريكو : —

الهدف من البرنامج : —

ويهدف إلى تزويد المتدربين بالخبرات والمهارات التى تمكنهم من الارتقاع بمستوى حياتهم إقتصاديا ، وز من البرنامج ثلاثة شهور للتدريب العملى والنظرى يتضمن كل أسبوع ستة أيام وعدد ساعات اليوم $6\frac{1}{2}$ ساعة تقريبا وتوزع كالآتى :—

— ساعتان يوميا للمادة النظرية على أن يكون مجموعها ١٤٤ ساعة فى المدة كلها

— $4\frac{1}{2}$ ساعة يوميا للتدريبات العملية على أن يكون مجموعها ٣٢٤ ساعة فى المدة

— تحدد فترات العمل وفترات الراحة اليومى حتى لأيام المتدربين أو المدربين ويتم

ذلك بمعرفة التأهيل وحسب فصول السنة الاربعة ٠

ويتنوع المتدربون بين الذكور والاناث مع شرط الماسهم بالقراءة والكتابة وصلاحيتهم الجسمية ويشمل البرنامج دراسة وتعريف المتدربين بالخامات والتجهيزات الأولية للخيوط وشرح ماكينة التريكو ومزاياها ، وبالعدد المساعدة وفائدة كل منها وبالرغم من التشجيع المستمر لبنات وأبناء الفلاحين على الانضمام لمراكز التدريب على تشغيل التريكو الا أن هذه المراكز مهددة بالاغلاق لضعف الحوافز التى تعطى للمدربين وكذا للدارسين عن الالتحاق بالمراكز ٠ وتحتاج هذه المراكز الى دعم مالى لاهميتها فى تنمية الريف كما يجب الاهتمام باعطاء حوافز مغرية لابناء المنتفعين للانتظام فى التدريب وكذا للمدربين لجذب عناصر ذات كفاءة فيها ٠

نظام التلمذة الصناعية — وزارة الصناعة والتعدين —

مدة الدراسة بى هذا النظام ثلاث سنوات تنقسم إلى فترتين :

- الأولى : فتره التدريب الاساسى ومدتها عام يقضيه التلميذ بمركز التدريب المهنى حيث يتلقى تدريبا عمليا بمعدل ٤ أيام بى الأسبوع • وبرنامج الدراسة النظرية ومدته يومان بى الأسبوع يدرس فيه مواد الثقافة العامة والفنية •
- والثانية فترة التدريب العملى بالشركات الصناعية وتتم طبقا لخطة موضوعية ومواصفات مهنية لكل حرفة تحدد مستوى المهارة وساعات التدريب اللازمة لكل منها ومدتها عامان دراسيان ، فيما عدا مركز الآلات الدقيقة ، حيث مدة التدريب ثلاث سنوات ونصف ، منها سنتان ونصف بالمركز وسنة تدريب عملى بالشركات المتعاقد معها التلميذ الصناعى •

ساعات التدريب العملى والنظرى :

ساعات المهارة بالنسبة لحرف المعادن (برادة — خراطة — لحام — أعمال صاج ماكينات — ورش — صبغات) على النحو التالى :

بالسنة الأولى : ساعات الدراسة النظرية ٤٣١ ساعة بى السنة •
وساعات الدراسة العملية ١٠٠٨ ساعة بى السنة

السنة الثانية والثالثة : تبلغ ساعات الدراسة النظرية ٢٥٢ ساعة
والدراسة العملية ١٢٦٠ ساعة •

- أما ساعات المهارة بالنسبه لحرف الكهرباء بالسنه الاولى فتبلغ ساعات الدراسة النظريه ٥٠٤ ساعة — والدراسة العملية ٩٤٥ ساعة •
- وتبلغ ساعات المهارة لحرف الآلات الدقيقة حيث مده الدراسه ثلاث سنوات ونصف منها سنتان ونصف بالمركز وتبلغ ساعات الدراسة النظرية فيها ١٢٦٠ ساعة وساعات الدراسة العملية ٢٥٢٠ ساعة • أما الدراسات النظرية بالسنة الاخيرة فتبلغ ٢٥٢ ساعة والدراسة العملية ١٢٦٠ ساعة •
- وبالنسبة لحرف الفلزات والكيمياء والكهرباء بمجمع حلوان وتبلغ ساعات الدراسة النظرية بالسنة الاولى ٦٩٣ ساعة والدراسة العملية ٧٥٦ ساعة • وبى السنة الثانيه تبلغ ساعات الدراسه النظريه ٤٣١ ساعة والساعات العملية ١٠٠٨ ساعة

وفى السنه الثالثة تبلغ ساعات الدراسه النظريه ٢٥٢ ساعة والعملية ١٢٦٠ ساعة ، هذا ، ويجرى تتبع التدريب بالشركات تحت إشراف أخصائى مصلحة الكفاية الإنتاجية ويسجل للتلميذ ما يقوم به من أعمال ومن ساعات التدريب ومن تسربات فى بطاقات التتبع والتسجيل والتقييم الخاصة بذلك — ويمنح التلميذ الصناعى مكافآت يومية عن كل يوم تدريب له ابتداء من السنة الثانية بالمصنع .

ويعتبر التلميذ الصناعى عاملاً يتدرب طبقا لعقد كتابى على المهارات اللازمة لمهنته ويتلقى المعلومات النظرية المتعلقة فى مدة تختلف باختلاف المهن وتكون عادة ثلاث سنوات .

شروط القبول بمراكز التدريب المهنى — نظام التلمذة الصناعية تنحصر فى الآتى : —

١ — يتراوح السن بين ١٤ — ١٨ سنه .
٢ — الحصول على شهادة الاعدادية العامة بمجموع معين .
٣ — إجتياز الاختبارات النفسية والشخصية والطبية لمعرفة مستوى ذكاء التلميذ واستعداده الشخصى للمهنة وصلاحيته البدنية للعمل .

الشروط الواجب توافرها فى المصنع الذى يلتحق به التلميذ للتدريب : منها مايأتى :

١ — أن يكون معداً بمعدات وأدوات التدريب اللازمة للمهنة حسب مواصفات المهن الموضوعة بمعرفة مراقبة مواصفات المهن .
٢ — وجود مشرفين على التدريب متخصصين بالمصنع ومن ذوى الخبرة العملية ولهم قدرة على الإرشاد والتدريب .
٣ — إستعداد المصنع لتدريب التلميذ بورشة الإنتاج حتى يشعر التلميذ بأنه يساهم فى الإنتاج فعلا علاوة على التعود على جو المصنع ونظمه والعمل بالورش بجانب العمال القوامى .
٤ — إتباع خطة التدريب الموضوعة بمعرفة المصلحة وتسجيل ساعات المهارة المختلفه والتعاون مع مراقبة التتبع والاشراف فى تتبع تقدم التلميذ .

أسلوب العمل :

تقوم مراقبه التتبع والاشراف الخارجى التابعه للمصلحه بحصر احتياجات

المؤسسات الصناعيه من التلاميذ الصناعيين في كل مهنة ، وعلى ضوء نتيجة هذا الحصر يتم اختيار العدد المطلوب منهم والمستوفين لجميع الشروط السابق توضيحها ثم يتم توزيعهم على الشركات بعد تمضية السنة الأولى (فترة التدريب الأساسى) بالمركز لكي يتدربوا بها خلال السنتين الثانية والثالثة .

وتحرر عقود التلمذة الصناعيه بين الشركة كطرف أول وبين التلميذ وولى أمره كطرف ثان ويحتفظ بنسخة من هذا العقد مع كل طرف ، كما يحتفظ بصورة ثالثة بادارة التسجيل بمراقبة التتبع والاشراف الخارجي بالمصلحة التى تراقب تنفيذ بنود هذا العقد .

وبموجب هذا العقد يلتحق التلميذ بالشركة (الطرف الأول) لمدة معينة (في المعتاد سنتان) لتدريبه على مهنة تخصصية .

وتحدد مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى مواعيد بداية العام الدراسى بالنسبه لهذه المراكز (غالبا منتصف اكتوبر) والامتحانات السنوية وتتولى المتابعة الفنية للتلاميذ خلال فتره التدريب العملى بالشركات للتأكد من مناسبة عمليات التدريب الانتاجي بالورش للمهارات المقرر حصول التلميذ عليها وحصر ساعات المهارة المحددة لكل منهم . كما تقوم بالتفتيش على هذه المراكز فيما يتعلق بتنفيذ البرامج المعتمدة وتوقيتها ودرجه كفاءة تنفيذها وتطور تقدم التلاميذ فنيا ومدى كفايه وسائل وامكانيات ومقومات التدريب من العدد والآلات ووسائل الايضاح ثم التفتيش على سير الدراسة النظريه وتطبيق المناهج المقررة وتسجيل التلاميذ الملتحقين بهذه المراكز وتتبع نتائجهم حتى التخرج .

وتخضع الدراسة والتدريب لمواصفات المهن الموضوعة بمعرفة المصلحة لكل مهنة وتتم الدراسة والتدريب خلال فترة التدريب الاساسى (السنة الاولى) بالمركز وخلال فترة التدريب العملى بالشركات (السنتين الثانية والثالثة) وتبلغ ساعات المهارة العملية والنظرية بالسنة الاولى حسب السبق توضيحه .

والدراسة والتدريب خلال فترة التدريب بالشركات تكون من قسمين : الدراسة العملية ومدتها خمسة أيام والدراسة النظرية ومدتها يوم واحد بمركز التدريب المهنى كما هو أيضا موضح سابقا .

ولا يمنح التلميذ شهادة إتمام التدريب المهنى الا اذا كان ناجحا ى جميع المواد النظرية (الثقافية والفنية) للسنوات الثلاثة ومستوفيا ساعات المهارة المقررة للسنتين الثانية والثالثة وناجحا ى الامتحان العملى الذى يعقد ى الامتحان العملى الذى يعقد ى نهاية السنة الثالثة ٠

. نظام التدريب السريع ـ وزارة الصناعة والتعدين :

أنشئ هذا البرنامج لمواجهة الاحتياجات السريعة للصناعة من الاعداد الكبيرة من عمال مدربين على بعض المهن الرئيسية ى مستويات مختلفة وكذا لاشباع حاجة المصانع القائمة بافراد مدربين لزيادة كفاءة انتاجها أو لمواجهة توسعاتها الجديدة او لمواجهة طلبات المصانع الجديدة ٠

ويعد هذا النظام أول مراحل التدرج المهنى للعامل اذ يلتحق به أى فرد تتوافر فيه الشروط التالية :

- الالمام بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب حتى شهادة إتمام الدراسة الابتدائية
- أن يكون قد أنهى مدة خدمته العسكرية أو حاصل على شهادة إعفاء من التجنيد ٠
- ان يجتاز بنجاح الاختبارات النفسية والشخصية والطبية التى تعقد له ٠
- ان يكون حسن السير والسلوك ٠

ويتخرج الصانع بعد انتهاء فترة التدريب التى تختلف باختلاف المهن ى مستوى عامل نصف ماهر ٠ وتتراوح مدة التدريب للمهن الموجودة حاليا بمراكز التدريب السريع بين ٦ شهور لمهن الخراطة والبرادة والحدادة واعمال الصاج وأربعة أشهر لمهن اللحام وستة أشهر كذلك لمهن الصلب والسبك ـ ٦ ٥ر١٢ شهر لمهن كهرباء الانارة والقوى ٠

ويقضى الصانع ٣٥ ساعة أسبوعيا ى التدريب منها ثلاث ساعات للدراسة النظرية ى التكنولوجيا والرياضة والرسم الصناعى المتعلق بالمهنة كما يتلقى الصانع تدريبا عمليا كافيا لتزويده بالمهارات المطلوبة لتخصصه ولمستواه ى مهنته ولهذا تعطى

لكل صانع ادوات وتمارين ومعدات والات خاصة به وجميع احتياجات التدريب لتحقيق الغرض منه فى الوقت المحدد • كما يتقاضى مكافاة يومية رمزية فى كل يوم تدريب تدفعها له المصلحه •

ـ نظام التدريب لرفع مستوى المهارة ـ وزارة الصناعة والتعدين :

يهدف هذا التدريب الى رفع مستوى مهارة العمال والملاحظين الموجودين بالصناعة عن طريق تقديم برامج للتدريب على الأساليب الحديثة المتبعة فى مهنهم والتخصص فى مهارات ذات أهمية لعملهم حتى يمكنهم مسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة فتختار الشركات بعض العمال والملاحظين العاملين بها لرفع مستواهم الفنى او تخصيصهم فى مهارات معينة او ترقيتهم الى مستوى اعلى • ويشترط فى المرشح للتدريب لبرنامج رفع مستوى المهارة الاتى : ـ

١ ـ اجادة القراءة والكتابة •

٢ ـ خبرة لا تقل عن ٥ سنوات فى مجال المهنة ـ التى سيتدرب عليها •

٣ ـ ان يكون ملما باستعمال الادوات اليدوية أو الماكينات واجهزة القياس المستعملة فى مهنته •

٤ ـ ان يجتاز الاختيار الشخصى قبل بدء التدريب حيث تقوم المصلحة بعقد امتحان او مقابلة شخصية لكل مرشح ثم يلتحق الناجح بمركز التدريب الخاصه بمهنته

مهن رفع مستوى المهارة :

يتدرب الملتحقون بمراكز رفع مستوى المهارة على خمس مهن هى : البرادة ـ الخراطة ـ اللحام ـ والمعالجة الحرارية ـ ومدة التدريب فى كل منها ١١ أسبوعا (٣٠٠ ساعة) ، ومهن العدد والصبغات ٦١ أسبوعا ، ومهن الصيانة الميكانيكية ٢٢ اسبوعا، وماكينات ورش ١٥ أسبوعا، ورش العدد ٤ أسابيع و والسيارات ٤ أسابيع ، وصيانة كهربائية ٤ أسابيع ، حيث يتلقى العمال خلالها أفضل الوسائل الفنية والعملية لتأدية أعمالهم وفهمها فهما صحيحا •

مواعيد التدريب بالنسبة للمهن :

مهن البرادة والخراطة واللحام والمعالجة الحرارية : اربع دفعات سنويا (يناير — ابريل — يولية — اكتوبر)

مهن الصيانة الميكانيكية والعدد والصبغات : ثمان دفعات سنويا

ويبدأ التدريب يوميا فى الفترة المسائية من الساعة الثانية الى الساعة السابعة والنصف مساء فيما عدا يوم الخميس الساعه ١٢ الى الساعه ٤٫٣٠ مساء .

معهد تدريب المدربين — مصلحه الكفايه الانتاجيه والتدريب المهنى — وزارة الصناعة والتعدين

انشئ هذا المعهد عام ١٩٦٢ وافتتح عام ١٩٦٤ بهدف اعداد المدربين اللازمين لمراكز التدريب المهنى التابعة للمصلحة ومراكز الشركات والمراكز الحكوميه والمدارس الثانوية الصناعية واعداد مديرى هذه المراكز والطاقه التدريبية للمعهد ١٠٠٠ متدرب سنويا فى مختلف البرامج التى تهدف الى :

- تدريب المدربين بمراكز التدريب المهنى الحكومية والتابعة للشركات .
- تدريب تقدمى للمدربين .
- تدريب مشرفى ومديرى مراكز التدريب المهنى الحكومية والتابعة للشركات .
- تدريب تقدمى لمديرى مراكز التدريب .
- تدريب على نظام رفع مستوى المهارة فى صيانة السيارات والمهن الكهربائية
- كما يقدم المعهد برامج تدريبية اخرى يعدها طبقا لاحتياجات الصناعة والامكانيات الحالية .

برامج المعهد :

برنامج المدربين الاساسى ومدته عام دراسى كامل ، ويقبل خريجى المدارس الثانوية الصناعية وخريجى التلمذة الصناعيه وخبرة خمسة سنوات فى الصناعة .

ويتم التدريب بالمعهد فى التخصصات التاليه : —

أ — مجموعة مهن تشغيل المعادن : —

براده — عدد وصبغات — خراطة — ماكينات — قشط — تجليخ — تغريز — حدادة — لحام — الواح معدنية ٠

ب — مجموعة مهن السيارات :

ميكانيكا سيارات — كهربائى سنوات ٠

ج — مجموعه مهن الهندسة الكهربائية :

كهربائى عام (توصيلات) — كهربائى محولات ومحركات ٠

د — مجموعة الالكترونات :

صيانة واصلاح الراديو والتلفزيون — صيانة واصلاح اجهزة القياس الالكترونيه . والمعهد يقبل مبعوثى الدول العربية والافريقيه أسوة بمراكز التدريب المهنى التابعة لمصلحة الكفايه بعد اجراء اختبارات معينة على ان تتم الدراسة والتدريب باللغة العربية .

مراكز الدراسات التكميلية للمنتهين من المرحلة الابتدائية — وزارة التربية والتعليم :

الأهداف — تهدف هذه البرامج الى :

أ — تعريف التلاميذ بمجالات العمل المختلفة فى بيئتهم ٠

٢ — تزويد التلاميذ بالمهارات العملية ذات الصبغة الانتاجيه التى تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم ، وتساعدهم على العمل على رفع مستواهم الاقتصادى ٠

٣ — اثارة الوعى التصنيعى لدى التلاميذ وغرس حب العمل الحرفى فى نفوسهم ٠

٤ — تعويد النشئ احترام العمل اليدوى وتقدير العاملين ٠

٥ — تهيئة التلاميذ لاستكمال تدريبهم المهنى بأحد مراكز التدريب التابعة للوزارات الأخرى او المؤسسات العامة أو غيرها ٠

المواصفات العامة للبرنامج :

١ — تقع الدراسة فى مركز التدريب على مرحلتين :

أ — المرحلة الاولى :

داخل المركز — وفيها يقضى التلاميذ نحو ٢٥٪ من مدة دراستهم فى التدريب عمليا على ما ينتشر فى بيئتهم من حِرفٍ وصناعات إلــــى جانب تحصيل قدر يسير من المواد الثقافية للنهوض بمستواهم ٠

ب — المرحلة الثانية :

خارج المركز — وهى فترة تبلغ نحو ٢٥٪ من مدة الدراسة عبـارة عن تمرين عملى وميدانى متصل فى أحد المصانع أو المؤسسات أو المزارع أو المحلات التى توجد فى البيئة المحلية ٠

ويتحدد موعد هذه المرحلة بحسب نوع العمل الذى يتمرس عليه التلميذ حتى تتاح له فرصة للتدريب على بعض المجالات الزراعية كالعمل فى مقاومه الآفـات الزراعية او تصنيع بعض المنتجات الغذائية او كالعمل فى بعض المجالات التجـارية .

وهذا ويمكن أن يتم هذا التمرين فى المركز نفسه على أعمال إنتاجيـــة إن تعذر التدريب الخارجى ٠

٢ — نظام الدراســـة :

أ — الدراسة فى مركز التدريب مسائية بمعدل ٤ ساعات يوميا ليتمكن التلاميذ من أداء أى عمل فى الصباح كما يمكن استغلال المبانى المدرسية لفترة أخرى والانتفاع بما فيها من نظام ومدرسين وأثاث وأدوات فى غــــير أوقات الدراسة الرسمية ٠

أما التدريب العملى الميدانى فيتم خارج المركز بمعدل ٦ ساعات يوميا ويمكن أن يمنح التلاميذ أجوراً رمزيه لقاء ما قد يؤدونه من أعمـــال ٠

ب — تتسم الدراسه فى المركز بطابع التكيف والمرونة ، فللمركز

أن يختار من الصناعات والحرف ما يتمشى مع البيئة المحلية كما يمكن للتلميذ إن يدرس حرفه او صناعه واحده او أكثر ومن ثم فهو يقضى فى المركز الزمن الذى يتلائم مع ما يقرره المركز من زمن يتناسب مع حرفة ويقوم الدارس بعد انتهاء الدراسة ٠

جـ — لا يوجد موعد محدد للالتحاق بمركز التدريب ، وانما تستمر الدراسة طوال العام ويستقبل المركز التلاميذ فى صورة أفواج تتلاحق تباعا كلما تكامل فوج منها لدراسته معينة بحيث لا يقل عدد كل فوج عن ١٥ تلميذا ٠

٣ — أماكن الدراسه :

تنشأ مراكز التدريب فى مدارس الوحدات المجمعة ، ومدارس المراحل التعليمية المختلفة بما فيها المدارس والمعاهد الفنية ودور المعلمين والمدارس الاعدادية الحديثة — والتجريبية والمدارس العملية وغيرها ٠

كما يوعى فى الاختيار توافر الكثير من الامكانيات فى تلك الاماكن تخفيفا لنفقات المشروع ، كما يمكن أن تنشأ المراكز فى أكثر من مدرسة بمعنى ان تقام الحرف المختارة حيثما توافرت الامكانيات ٠

٤ — المواد والادوات :

يستفاد بما فى مراكز التدريب المختارة من تجهيزات ومعدات على ان يستكمل الناقص منها ٠ ومن الضرورى ان يعتمد نشاط تلك المراكز على الخامات المحلية المتوفرة فى البيئه كلما أمكن ، وان تبذل الجهود لاستغلال المراكز والخامات وتدريب التلاميذ على تصنيعها والاستفادة منها بشتى الوسائل .

سابعا : التكلفه : يتكلف كل مركز به ٥ صناعات ما يأتى :—

مليم	جـ	
—	٤٠٠	للأنشاء (الاثاث والتجهيزات) ٠
—	٨٠٠	للانفاق الدورى (الخامات والمكافآت ومصروفات الاصلاح والصيانة)
—	١٢٠٠	اجمالى التكلفة ٠

مركز التكوين المهنى ـ وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية :

(١) مقدمـــة :

١ ـ نفذ المشروع على مرحلتين وأنشىء فى كل مرحلة عشرة مراكـز تكوين مهنى كما أنشىء فى المرحلة الأولى المركزالنموذجـى للمدربين بالجيزة .

٢ ـ نفذت المرحلة الأولى خلال أعوام ٦٧ ـ ١٩٦٩ ونفذت المرحلة الثانية خلال أعوام ٦٩ ـ ١٩٧٠ وقامت هيئة اليونسيف بتقديم العددوالمعدات اللازمة للتدريب على عشر مهن مختلفة ستوضح فيما بعد .

٣ ـ تم اختيار مواقع المراكز وامدادها بالتجهيزات والمعدات التكميلية اللازمة للأقسام المهنية والادارة وتجهيز الخامات اللازمـة للتدريب واعتماد المبالغ اللازمة للتنفيذ فى حدود الامكانيـات المتاحـة .

٤ ـ تم اعداد البرامج وتخطيط نظام العمل بما يتناسب مع أهـداف المشروع وأخذ فى الاعتبار اعداد الجهاز الادارى والتدريبـى بصفة خاصة ودائمة وذلك بانشاء المركز النموذجى لتـدريب المدربين عند بدء المشروع .

(٢) الجهات التى تولت تنفيذ المشـروع :

١ ـ على المستوى القومى :

قامت وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية بانشاء الادارة العامة للتكوين المهنى وأسندت الوزارة مهمة ادارة وتشغيل هذه المراكـز الى القطاع الأهلى ممثلا فى الجمعية العامة للتدريب المهـنى

والأسر المنتجة وفروعها .

٢ — على المستوى المحلي :

تتولى مديرية الشئون الاجتماعية بكل محافظة الاشراف على تنفيذ سياسة مشروع التكوين المهنى والاشراف على حسن سير العمل وانتظامه بالمراكز

٣ — تمويل المشروع :

قامت منظمة رعاية الأسرة والطفولة الدولية (هيئة اليونسيف) بتزويد المراكز بالمعدات والعدد اللازمة للتدريب وتضمنت الاتفاقية أن تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بتدبير الاعتمادات المالية لتنفيذ وادارة المشروع ومده بالعاملين . وتتكون مالية مراكز التكوين المهنى حاليا من الاعانة المنصرفة لها من الجمعية العامة للتدريب المهنى والأسر المنتجة وعائد بيع منتجاتها وتبرعات الأفراد والشركات والهيئات الدولية .

٤ — تطور انشاء مراكز التكوين المهنى : يتلخص الموقف فيما يلى :

أ) مراكز المرحلة الأولى ١٩٦٧ الى ١٩٦٨ :

انشاء عشرة مراكز تكوين مهنى فى هذه المرحلة .

ب) مراكز المرحلة الثانية ١٩٦٩ / ١٩٧٠ :

أنشئت عشرة مراكز أخرى فى هذه المرحلة .

حـ) مراكز أنشئت بموجب الخطط الخمسية :

أنشئت خمس مراكز فى ضوء الخطط الخمسية .

د) مراكز أنشئت بالجهود الذاتية :

أنشئت ٦ مراكز بالجهود الذاتية .

وقد أنشئت هذه المراكز جميعها فى الريف والحضـــر ٠

(هـ) المراكز النموذجية لتدريب المدربين والمدربات :

أ ـ أنشىء المركز النموذجى لتدريب المدربين بالجيزة عام ٩٧٠ ويهدف الى تطوير وتحسين مستوى الأداء بالمراكز وذلـك بتنظيم دورات تدريبية لتدريب المدربين على مختلـــف المستويات وتقديم الأساليب المتطورة لتعليم الصغار ٠

ب ـ أنشىء المركز النموذجى لتدريب المدربات بعين الصـــيرة فى ١٥ /١٩٧٢/٤ لخدمة تدريب المدربات اللائى يعملـن فى خدمة التدريب بالأقسام النسوية بمراكز التكوين والتدريب المهنى على مستوى محافظات الجمهورية ٠

(و) مما سبق يتضح أن عدد مراكز التكوين المهنى التى تعمل حاليـــا هى ٢٨ مركزا بالاضافة الى المركز النموذجى بالجيزة والمركـــز النموذجى بعين الصيرة ٠ وتقع هذه المراكز فى ١٧ محافظة ٠

(ز) بتصنيـــف المراكز القائمة حاليا يتضح الآتى :

أ) مركزان نموذجيان لتدريب المدربين والمدربات ٠

ب) ٢٣ مركز بعواصـــم المحافظـــــــــات ٠

حـ) ٤ مراكز على مستوى المراكـــز الاداريـــة ٠

د) ١ مركز قروى ٠

٥ ـ نظام وشروط القبول بالمراكــــــز :

أ) تحددت أولويات القبول بمراكز التكوين المهنى للمتدربين من المرحلة الاعدادية أو الحاصلين على الشهادة الابتدائية وراســـبوا الشـــــهادة الابتدائية أوالذين أتمو الدراسة بالمرحـــلة الابتدائية والمتدربون من مرحلة التعليم الابتدائى عامة ٠

ب — تتلخص شروط القبول لهذه الفئات فى ضرورة اجتياز المتقدم الاختبارات فى اللغة العربية والحساب لغير الحاصلين على مؤهلات دراسية وأن لا يقل سن المتقدم عن ١٢ سنة ولا تزيد عن ١٧ سنة فى أول أكتوبر من كل عام ويمكن التجاوز عن سنة فى كل الحالات بعد موافقة لجنة الاشراف •

حـ) أن يجتاز المتقدم كشف الهيئة لتحديد المستلزمات الجسمية الأساسية لكل مهنة من حيث الطول والعيوب الجسمية المختلفة •

د) اجراء الكشف الطبى على المقبولين وتوجيههم للحرف المختلفة حسب نتائج الاختبارات السابقة والكشف الطبى وكشف الهيئة •

٦ — خطة وأسلوب التدريب بالمراكز :

أ) فترة التكوين المهنى عامة سنتان ، وتبدأ كل سنة تدريبية خلال النصف الأول من أكتوبر ولمدة تسعة أشهر حيث ينتهى العام التدريبى فى آخر يونيو من كل عام •

ب) يجوز اضافة سنة تأهيلية ثالثة تكون اختيارية بعد التخرج فى بعض المهن التى تحددها لجان الاشراف على المراكز وذلك لاتاحة الفرصة للمتدربين لاكتساب مهارات تساعدهم على صقل مواهبهم المهنية ويحتفظ الدارس بكل المميزات التى تمنح للدارسين •

حـ) فى حالة اضافة مهن جديدة تحتاجها البيئة ويصعب توافرها بمراكز التكوين المهنى أو انشائها بها فيمكن الحاق المتدرب بورش القطاع العام أو الخاص التى تتوافر به هذه المهنة للتدريب العملى ويقوم المركز بالتدريب النظرى والفنى والثقافى •

د) يجوز قيام مراكز التكوين المهنى باتباع نظام التدريب السريع فى بعض المهن التى تحتاج اليها البيئة على أن يكون التدريب فى المهن

القائمة بالمركز ويتم ذلك في غير مواعيد التدريب الرسمية للنشـــاط الأصلي للمركز .

هـ) اليوم الدراسي بكل مركز يشمل ٦ ساعات (٣٦ ساعة أسبوعيا) موزعـــة كالآتي :

— ٨ ساعات للمواد الثقافية وتشمل اللغة العربية والحســاب والتربية القومية والتربية البدنية .

— ٤ ساعات لعلم أصول الصناعة والرسم الصناعي والمقايســات ويمكن زيادتها أو تخفيفها بما يتناسب مع ظروف كل مهنة .

— ٢٤ ساعة للتدريب العملي .

٧ — <u>المهـــن التي يتم التدريب عليها :</u>

يشتمل النشاط التدريبي بمراكز التكوين المهني التدريب على ١٩ مهنة مختلفةهي :

البرادة — ميكانيكا السيارات — الكهرباء العامة — الحدادة واللحام — السمكرة والأعمال المسحية — النجـــارة — النقشوالزخرفة — النســـيج اليـــدوي — الجلود — أشغال البنات — الطباعة — الأحذيـــة — السجاد والكليم — الترزية — أشغال المعادن — أشغال الصدف — خراطة الخشب — الحفر على الخشب — البناء والبياض .

وكان هناك ثلاث مهن أخرى توقف التدريب عليها أما لصعوبة الحصـــول على مدرب مناسب أو عدم الاقبال على التدريب عليها وهي سمكرة الســـيارات ودوكو السيارات والآلة الكاتبة .

٨ ـ النمـــو العددى لأعداد خريجى مراكز التكوين المهنى :

فى ضوء النتائج الاجمالية لاختبارات المتدربين فى الأعـــوام التدريبية من ١٩٧٤/٧٣ الى ١٩٧٥/٧٤ تخرج فى العـــام التدريبى ١٩٧٤/٧٣ (٧٣١) متخرج بينما وصل هذا العـــدد فى العام التدريبى ١٩٧٩/٧٨ الى ١٢٢٦ متخرج بزيادة ٤٥٥ متخرج بنسبة زيادة قدرها ٥٩ ٪ .

وهناك بعض حالات التسرب ترجع الى :

أ) عدم وجود حوافز كافية لقلة الاعتمادات المتاحة .

ب) الحاجـة للعمل السريع ووجود فرص عمل أثناء فترة التدريب .

حـ) مواصلة التعليم لمن حصلوا على الشهادة الابتدائيـــة .

د) عـدم جدية التدريب أحيانا فى بعـــض الأقســـام .

٩ ـ تحليل موقف التشغيل بمراكز التكوين المهنى خلال عام ١٩٧٩ :

فى ضوء البيانات التفصيلية الواردة من مراكز التكوين المهـــنى تم تحليل هذه البيانات عن التشغيل الذى تم خلال العام المالى ١٩٧٩ بغرض الوصول الى معرفة مدى التزام مراكز التكوين المهنى بأســـلوب التشغيل وعناصر مقايساته وأسلوب صرف الأجور وذلك بما جاء بهـــذا الخصوص بلائحة العمل الداخلية لمراكز التكوين المهنى .

وبتحليل هذا الموقف اتضح الآتى :

بلغ حجم التشغيل (تعليمى ـ تدريبى انتاجى ـ انتاجى) الذى تم خلال عام ١٩٧٩ ما قيمته ٦٧٢٥٨٥ جنيه ويبلغ اجمالـــى الأجور ١٥٦٧٤٥ .

برنامج تدريب الصبية ـ شركة النحاس المصرية بالاسكندرية :

يمثل هذا البرنامج أحد البرامج المميزة التى تقدمها شركات ومؤسسات القطاع العام فى مجال الصناعة بمصر .

ويتميز هذا البرنامج بأنه يقدم للصبية الذين يتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ١٨ سنة بهدف تعليمهم المهن والحرف المختلفة (خراطة ـ برادة ـ كهرباء ـ ميكانيكا ..الخ).

ويشترط اتمام الدراسة الابتدائية للالتحاق بالبرنامج ونظرا للتهافت الشديد على البرنامج فانه يقتصر على الأبناء وأقارب العاملين بالشركة ويتم التدريب داخل الورش والأقسام المختلفة . ويجرى التدريب دون آية تكلفة يتحملها المتدرب حيث تتحمل الشركة بالاشتراك مع مجلس محلى شرق الاسكندرية كافة تكاليف البرنامج .

الحوافز التى تمنح للدراسين : يحصل المتدرب على الحوافز التالية :

٢٠٠ مليم يوميا + وجبة غذائية يومية + حذاء وقائى + بدلة تدريب فضلا عن الحوافز الأخرى التى تقدم للمتفوقين .

محتوى البرنامج : يحتوى البرنامج التدريبى للصبية على :

- دراسات عملية ميدانية داخل الورش والأقسام المختلفة .
- دراسة نظرية لمبادىء العلوم الصناعية وفى مقدمتها الرسم الصناعـى .
- رفع المستوى التعليمى فيما يتعلق باللغة العربية والحساب التى سبق تدريسها فى مرحلة التعليم الابتدائى .

الطرق المستخدمة :

- بالنسبة للجانب العملى ، يتم داخل الورش بمعرفة أخصائيين .
- أما فيما يتعلق بالجانب النظرى فانه يتم داخل فصول خاصة بمدرسة الشركة ، وبمعرفة المتخصصين فى النواحى التربوية والمهنية .
- أما بالنسبة للغة العربية والمواد الأخرى التى سبق تدريسها بالمرحلة الابتدائية فتقدم بمعرفة المتخصصين ذوى الخبرة ويتم ذلك أيضا داخل فصول الشركة .

الالتزام بتشغيل الخرجين :

مما يميز هذا البرنامج أن الشركة تلتزم بتعيين الخرجين بعد أداء الخدمة العسكرية أو الاعفاء منها .

ادارة البرنامج :

كما أن ادارة البرنامج تجعله من البرامج المميزة فى هذه الناحية حيث تتم الادارة من خلال ادارة التدريب بالشركة ويحكم العمل لائحة خاصة بالتدريب مما يحقق الأهداف المرسومة ويتم كل ذلك من خلال مشرفين متخصصين .

كما تذهب ادارة البرنامج الى تدعيم العلاقات والروابط الانسانية خاصة وأن المتدربين من أبناء العاملين بالشركة .

الخطط المستقبلية للبرنامج :

تستهدف الخطة المستقبلية للتدريب بالشركة الى انشاء مركز تدريب متخصص يقوم على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمدربين المؤهلين والمعدات والأجهزة المتطورة وصولا لخلق جيل جديد من الفنيين لسد الاحتياجات الحرفية والمهنية خاصة بعد النقص الواضح فى العمالة الفنية داخل الشركة وخارجها ، فضلا على أن هذا المركز التدريبى سيكون بمثابة معمل لتخريج الفنيين للعمل داخل

الفصـــل الثالث :

برامج التثقيف العــام :

مقدمة : على الرغم من أن هذه الدراسة مختصة بمسح برامج التعـــليم غير النظامى فى مستواه الأول الا أن فريق العمل رأى أن هنالك بعـــض البرامج التى تقدم تثقيفا عاما الى مجموع مواطنين تلعب دورا هامـــا فى دعم البرامج التى تهدف اليها هذه الدراسة .

لذلك تناولت الدراسة مسح برامج التثقيف العام لأهمية ما تقوم به ولما لها من امكانات مستقبلية للتطوير حيث أنها يمكن أن تسهم اسهاما مباشرا فى برامج التعليم غير النظامى فى مستواه الأول .

وقد ظهر دور برامج التثقيف العام فى اطار أنشطة التعـــليم غير النظامى من مدخل علاقة المؤثرات الثقافية على تكوين الشخصيـــة وأبعاد هذه النتائج خاصة بعد ظهور وسائل الاتصال الجماهيريـــة الحديثة ، حيث تستخدم هذه الوسائل فى الوقت الحاضر فى تحقيق أهداف تربوية مختلفة خاصة فى مجال التعليم غير النظامى . وتقـــوم فى الوقت الحاضر المؤسسات الثقافية من خلال وسائل الاتصال الحديثة - أو التقليدية - بتقديم برامج موجهة بغرض التأثير على الاتجاهـــات وأنماط السلوك والمعتقدات ومحاولة تطويرها وتغييرها بما يتناسب مـــع حاجات المجتمع وأهدافه وآماله ، كما تعمل على بناء الاهتمامـــات الجمالية والاخلاقية والدينيـــة ، واشباع حاجات أفراد المجتمع للمعرفة .

ونتيجة للتراكم الثقافى وتعقـد الثقافة ازدادت مسئولية التعـــليم غير النظامى زيادة كبيرة فى الوقت الحاضر ، مما حدا بجمهورية مصـــر العربية الى زيادة الاهتمام بالمؤسسات والأجهزة التى تعمل فى ميـدان التعليم غير النظامى ، والاهتمام بالبرامج ذات الطابع الثقافى العـــام التى تقدمها هذه المؤسسات ، والتوسع فى وسائل الاتصال الجماهيرية

التى تقدم هذه النوعية من البرامج والعمل على أن تصل الى أكبر قدر من الجمهور .

وفى جمهورية مصر العربية تقوم عدة مؤسسات الى جانب وسائل الاتصال الجماهيرية الرسمية بتقديم برامج تثقيفية عامة موجهة لفئات العمر المختلفة من الذكور والاناث وترتبط هذه البرامج بالمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة •

برامج التثقيف العام فى جمهورية مصر العربية :

تقدم برامج التثقيف العام من خلال عدة مؤسسات يمكن تقسيمها الى ما يلى :

(أ) مؤسسات متخصصة فى هذا النوع من البرامج من أهمها :

- هيئة الاذاعة والتليفزيون •
- الهيئة العامة للاستعلامات •
- جهاز الثقافة الجماهيرية •

(ب) مؤسسات تقدم هذه البرامج ضمن أنشطتها المختلفة وبشكل يتفق وطبيعة هذه المؤسسات ومن أهمها :

- مؤسسة الثقافة العمالية •
- المجلس الأعلى للشباب والرياضة •
- وزارة الشئون الاجتماعية •

وفيما يلى عرض لطبيعة هذه المؤسسات وأهدافها فى ايجاز مع بيان تفصيلى لبرامج التثقيف العام التى تقدمها •

(أ) برامج التثقيف العام بالمؤسسات المتخصصة :

١ ـ هيئة الاذاعة والتليفزيون :

وهى هيئة رسمية يتبعها جهاز الاذاعة ، وجهاز التليفزيون

وترجع أهمية هذه الأجهزة الى انتشارها الواسع ، وتأثيرها المباشر السريع وقدرتها على جذب جمهور كبير من المستمعين والمشاهدين وتبث الاذاعة المسموعة برامجها من خلال اذاعات فرعية هى : البرنامج العام — صوت العرب — الشرق الأوسط — اذاعة مع الشعب — اذاعة القرآن الكريم واذاعة الشباب ، وتقدم هذه الاذاعات مجموعة كبيرة جدا من برامج التثقيف العام من أبرزها نماذجها :

— البرامج التعليمية ومنها : برامج تعليم اللغات وبرنامج محو الأمية .

— برامج الأطفال .

— برامج المرأة ومنها برنامج الى ربات البيوت .

— برامج دينية ومنها برنامج رأى الدين .

— برامج النقد الاجتماعى .

— برامج ثقافية ترويحية .

أما التليفزيون فيقدم برامجه على قناتين هما القناة (٥) وتبث ارسالها تحت اسم البرنامج الأول ، والقناة (٩) وتبث ارسالها تحت اسم البرنامج الثانى ، ويقدم التليفزيون عددا من برامج التثقيف العام من أبرز نماذجها :

— البرامج التعليمية ويقدم فيها مواد تعليمية لطلاب المدارس طبقا للمناهج المقررة .

— برامج الأطفال ومنها : سينما الأطفال ، صباح الخير .

— برامج المرأة ومنها : عزيزتى حواء ، برنامج مع المرأة .

— برامج دينية ومنها : العلم والايمان ، المسلم الصغير .

٢ ـ الهيئة العامة للاستعلامات :

أنشئت هذه الهيئة عام ١٩٥٢ بهدف تنمية الوعى القومى وتوجيه الرأى العام وتعريفه بقضايا مصر ومشكلاتها الداخلية والخارجية وتتحدد مهام هيئة الاستعلامات بما يلى :

١) توجيه أفراد الأمة وارشادهم الى مايرفع مستواهم المادى والأدبى ويقوى من روحهم المعنوية وشعورهم بالمسئولية ويحفزهم الى التعاون والتضحية ومضاعفة الجهد فى سبيل خدمة الوطن .

٢) بسط وشرح قوانين ولوائح الحكومة والدعوة الى تنفيذها والتعاون مع الحكومة والموظفين فى تحقيق الأغراض التى تهدف اليها الدولة .

٣) تزويد الرأى العام العالمى ودوائر السياسة والثقافة بأصدق البيانات والاحصائيات والصور والرسوم عن نشاط الدولة فى كافة الميادين .

٤) عرض نتائج النشاط الشعبى والحكومى على المستويين المحلى والعالمى وأبرز ما تم من مشروعات علمية وفنية وعمرانية .

ومنذ ذلك التاريخ تطورت الهيئة وتطورت أجهزتها ووسائلها وتعددت أهدافها وتضطلع الهيئة فى الوقت الحاضر بالاعلام فى المجال القومى ، والتوعية بالقضايا والمشكلات الاجتماعية ، ويتم ذلك من خلال مراكز الاعلام الداخلى المنتشرة فى كافة أنحاء البلاد من ريف وحضر والتى يبلغ عددها (٤٢) مركزا .

وتحقيقا لسياسة الانفتاح على العالم والتعاون بين الدول قامت الهيئة بالتعاون مع مؤسسة هانز زايدل الألمانية الغربية باقامة " مراكز النيل للاعلام والتدريب " عام ١٩٧٨ ، وقد تم انشاء المركز الرئيسى بالقاهرة ومراكز فرعية فى كل من شبين الكوم وأسوان والاسماعيلية

وغيرها من الأقاليم على مراحل متتابعة . ويهدف هذا المشروع الى اعداد ، القادة الاعلاميين وكوادر الاعلام الداخلى من العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات وتدريبهم وذلك فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأسلوب يتمشى ومتطلبات التنمية الشاملة ، كما يهدف أيضا الى تدريب القادة والقواعد الشعبية على الأسلوب العلمى للتفكير بحيث تترجم منجزات الحضارة الى ممارسة يومية من السلوك ، والاسهام فى تنمية المجتمع عن طريق ترشيد عاداته وسلوكه .

وفى مجال الاعلام عن تنظيم الأسرة ومواجهة مشكلة تزايد السكان بدأت الهيئة منذ عام ١٩٧٩ فى تنفيذ الجانب الاعلامى من اتفاقية المعونة الأمريكية المعقودة مع وزارة الصحة ، وقامت بتشكيل مركز الاعلام والتعليم والاتصال الذى قام بحملة اعلامية كبيرة فى مجال تنظيم الأسرة .

وفى مجال الاعلام بالنسبة للطفل أنشأت الهيئة مراقبة خاصة للطفولة تهدف الى المشاركة مع الهيئات التعليمية الأخرى التى تعنى بالطفل فى تنفيذ سياسة الدولة فى هذا الصدد .

هذا ، وتقدم هيئة الاستعلامات مجموعة من برامج التثقيف العام ، ومن هذه البرامج مايلى :

٢ / ١ برنامج القوافل الاعلامية :

ويهدف هذا البرنامج الى توعية الجماهير بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالريف والحضر ، وتتولى الهيئة تمويل هذا البرنامج ولا يشترط للاستفادة منه أى شروط محددة ، وتقوم بتنفيذ البرامج مراكز الاعلام الداخلى من خلال خبراء المركز بالاشتراك مع الخبرات المتخصصة من الوزارات والمؤسسات الأخرى . ويتضمن البرنامج عروضا سينمائية ومسرحية ، ومحاضرات وندوات . وتهدف خطط المستقبل الى التوسع فى هذا البرنامج ، وان كان

عدم توافر الامكانات الفنية اللازمة للعمل فى الوقت الحاضر يحول دون هـــذا التوســـع .

٢/٢ برنامج الاذاعات المحلية :

تقوم بتنفيذ هذا البرنامج مراكز الاعلام الداخلى ، ويهدف الــى التوعية الاجتماعية والاقتصادية ، وتتولى الهيئة تمويل هذا البرنامـــج ، وليس هناك شروط محددة للجمهور المستفيد منه ، ويتضمن البرنامــــج مواد ثقافية مذاعــة .

٣/٢ برنامج العروض السينمائية ونوادى المشاهدة :

يقوم بتنفيذ البرنامج مراكز الاعلام الداخلى ، ويهدف الى التوعيـــة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية ، ولا يشترط فى الجمهـــور المستفيد أى شروط ، ويتضمن البرنامج عروضا سينمائية فى مجالات الترويـــج والارشاد الزراعى ، والثقافة الصحية ، والأمن الصناعى ، وكذلك ندوات ومحاضرات لخبراء المركز والمتخصصين فى المجالات المذكورة . وتواجـــه البرنامج مشكلة توفير أعداد أكثر من الشرائط والأفلام المتعلقة بالارشـــاد الزراعى والأمن الصناعى والثقافة الصحية .

٤/٢ برنامج الندوات والمحاضرات :

يقوم بتنفيذ البرنامج مراكز الاعلام الداخلى ، ويهدف الى التوعيـــة الدينية والاجتماعية ، ولا يشترط فى الجمهور المستفيد أى شروط ، ويتضمـــن البرنامج محاضرات وندوات حول الدين والأحداث الجارية .

٢/٥ برنامج المرأة والتنمية :

يقوم بتنفيذ البرنامج مركز النيل بمدينة شبين الكوم محافظة المنوفية ، ويهدف الى اعداد قيادات نسائية للعمل فى مجال المرأة ، وينفذ البرنامج من خلال دورة تدريبية مدتها ٦ أيام وتضم الدورة ٣٠ دارسة يشترط فيهن الالمام بالقراءة والكتابة ، وتمنح كل دارسة مكافأة يومية رمزية ، ويتضمن البرنامج محاضرات فى تنظيم الأسرة ومعوقات التنمية ، والاتصال والتنمية ، والقيم الدينية .

٢/٦ برنامج اعداد الرائدات الريفيات :

يقوم بتنفيذ البرنامج مركز النيل بمدينة شبين الكوم ، ويهدف الى اعداد رائدات العمل الاجتماعى بالقرى ، وينفذ البرنامج من خلال دورة تدريبية مدتها ٦ أيام ، ويشترط للالتحاق بهذا البرنامج اجادة القراءة والكتابة وأن يكون العمر أكثر من عشرين عاما ، وتمنح الدارسات حوافز مادية أثناء عقد الدورة ، ويتضمن البرنامج محاضرات عن تنظيم الأسرة ومشكلة الأمية ، وكيفية العمل مع الأميين ، والصحة الوقائية ، ومشكلة تزايد السكان .

٢/٧ برنامج المرأة والتنمية الصحية :

يقوم بتنفيذ البرنامج مركز النيل بمدينة شبين الكوم ، ويهدف الى توعية وتدريب المرأة فى مجال الصحة العامة ، وينفذ البرنامج من خلال دورة تدريبية مدتها ستة أيام ، ويشترط للالتحاق بهذا البرنامج الحصول على الشهادة الابتدائية على الأقل ، وأن يكون العمر أكثر من عشرين عاما ، وتمنح الدارسات حوافز مادية أثناء عقد الدورة ، ويتضمن البرنامج محاضرات وندوات فى الرعاية الصحية ، وتنظيم الأسرة ، ورعاية الطفل ، والغذاء الصحى .

٨/٢ برنامج المرأة والترشيد الاستهلاكي :

يقوم بتنفيذ البرنامج مركز النيل بمدينة القاهرة ، ويهدف الى توعية المرأة بقضايا الانتاج والاستهلاك ، وينفذ من خلال دورة تدريبية مدتها تسعة أيام ، ويشترط للالتحاق بالبرنامج الحصول على الشهادة الابتدائية على الأقل ، وأن يكون العمر أكثر من خمسة وعشرين عاما ، وتمنح الدارسات مكافأة مادية أثناء الدورة ، ويتضمن البرنامج محاضرات وندوات، عن ترشيد الاستهلاك ، واقتصاديات المنزل ، والخدمة الاجتماعية ، والمرأة العاملة .

(٣) الثقافة الجماهيرية :

تعد الثقافة الجماهيرية في جمهورية مصر العربية مرفقا من المرافق المستحدثة ، ولا تتجاوز فترة وجودها كعنصر مؤثر مدة خمسة عشر عاما ، وان كان قد سبقها قبل ذلك عدة تجارب ومحاولات اتخذت هيئات وأشكال مختلفة مهدت كلها للوصول الى الصيغة التي تتخذها الثقافة الجماهيرية الآن ، ومن أهم تلك الأشكال " الجامعة الشعبية " التي ظهرت في مصر في العقد الرابع من القرن الحالي .

وتختص الثقافة الجماهيرية في مصر بتوفير أدوات التعليم المستمر لجميع قطاعات الشعب ، وتوفير البرامج الثقافية والترويحية الهادفة للكبار والأطفال ، والذكور والاناث في جميع أرجاء البلاد .

ويعمل جهاز الثقافة الجماهيرية في مدارين متوازيين متداخلين مركزيا ومحليا ، وتنحصر التنظيمات المركزية في ثلاثة مراكز متخصصة وثمانية ادارات مركزية تقدم كلها بالتكافل جميع عناصر وأدوات التعليم والتثقيف وهي :

- مركز ثقافة الطفل .
- مركز ثقافة القرية .
- مركز اعداد الرواد .

أما الادارات المركزية التى تكمل هذا المدار وموقعها القاهرة فهى :

- ادارة الثقافة العامة .
- " المكتبات .
- " الفنون التشكيلية .
- " المسرح والفنون الشعبية .
- " الموسيقى .
- " قوافل الثقافة والبرامج .
- " الجمعيات والنوادى الثقافية .

وعلى المستوى المحلى فان جهاز الثقافة الجماهيرية ينتشر فى أرجاء البلاد فى هيئة بيوت للثقافة وقصور للثقافة الفرعية ، وقد بلغ عدد قصور الثقافة ثلاثة وثلاثين قصراً فى عواصم المحافظات والمدن الكبرى ، كما بلغ عدد بيوت الثقافة ثمانية وثلاثين بيتاً فى القرى ، وما يزال عددها يتزايد بانشاء عدد متزايد منها كل عام . كما بلغ عدد المكتبات الفرعية با لقرى ستة وعشرين مكتبة.

وقد استحدث فى السنوات الأخيرة فى كل محافظة من المحافظات مديرية للثقافة تشرف على ما تقدمه الثقافة الجماهيرية من خدمات بالأقاليم وتتبع كل مديرية ما يقع فى نطاقها الجغرافى من قصور وبيوت الثقافة والمكتبات الفرعية ، وتمثل همزة الاتصال بين الأجهزة المركزية بالقاهرة وأجهزة الحكم المحلى .

وجهاز الثقافة الجماهيرية بتنظيمه السابق ، يقوم بتقديم الأدوات والوسائل والامكانيات التى تحقق التعليم المستمر من

الطفولة عبر مراحل الحياة الانسانية ، وعلى مختلف مستويـــات التنمية البشرية .

وعلى هذا تقدم الثقافة الجماهيرية جهودها فى عدة مجـــالات من أهمها :

تعليم الكبار - فصول الخدمات - أندية الأدب - نـــوادى العلوم - ثقافة الطفل - قوافل الثقافة .

وفيما يلى بيان عن كل مجال من هذه المجالات وأهم البرامج والخدمات التى يقدمها .

١/٣ تعليم الكبار :

يعنى جهاز الثقافة الجماهيرية بمشكلة محو الأمية - بمعناها التقليدى ، ومعناها الأوسع باعتبارها من المشاكل القومية التى تواجه مصر منذ زمن بعيـــد خاصة فى قطاع الريف ، ويعد تعليم الكبار واحدا من الأنشطة الرئيسية التى يقوم بها مركز ثقافة القرية ويحتل العمل فى محو الأمية القسط الأكبر من العمل الى جانب اجراء التجارب فى مجال تعليم الكبار ، والكشف عن أنسب الوسائـــل التى تستعمل فى هذا المجال .

ويقدم المركز الى جانب تعليم القراءة والكتابة والحساب عروضا ترويحيـــة ثقافية تستخدم فيها الوسائل السمعية والبصرية والفرق الفنية بهدف اجتـــذاب جماهير القرى للمشاركة فى برامج تعليم الكبار والتعليم الذاتى وتنظيم الأســرة والى نشر الدعوة وتقديم الارشاد غير المباشر فى اتجاه سلوكيات أفضل فى مجالات الصحة وترشيد الانفاق وما شابهها .

٣/٢ فصول الخدمات :

ويهدف انشاء هذه الفصول الى الاسهام فى التعليم المستمر فى صيغة تقرب من صيغة التعلم المدرسى وان لم تتطابق معه فى مكوناته التنفيذية وتقوم بيوت وقصور الثقافة بانشاء هذه الفصول للراغبين فى الدراسة ، والذين لا يشترط فيهم سوى الرغبة فى التعلم • وتكشف قائمة الدراسات الحرة التى تقدم فى فصول الخدمات أنها ترتبط بهدفين أساسيين : أولهما الالتزام بمعنى التعلم المستمر ، وثانيهما ارتباط هذه الدراسات بضرورة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، وكلها دراسات يمكن أن يكون لها عائد عند من يتلقاها ، فهى فى معظمها دراسات تطبيقية ذات صفة انتاجية أو استثمارية بالاضافة الى اللغات وغيرها من المواد التى تؤدى الى تحسين مركز دارسها من الناحيتين الوظيفية والاجتماعية والمواد المقدمة والتى يختار منها الدارس برغبته الحرة وهى :

اللغات (الانجليزية — الفرنسية — الألمانية — الايطالية — العبرية) — التفصيل والحياكة — التطريز وأشغال الابرة — التدبير المنزلى — الآلة الكاتبة — الاختزال والسكرتارية — اللاسلكى والالكترونيات — الكهرباء — الميكانيكا — التصوير الضوئى — التصوير السينمائى — الخزف — السجاد والكليم — الحفر على الخشب — تجليد الكتب •

كذلك تشمل فصول الخدمات دراسات حرة فى الفنون : الموسيقى — التمثيل — الرسم — التصوير بالزيت — النحت — فن الكتابة والنشر •

٣/٣ أندية الأدب :

ويهدف البرنامج المقدم من خلالها — والذى تشرف عليه قصور وبيوت الثقافة بالأقاليم الى اكتشاف الموهوبين والمهتمين بالأدب ،

والعمل على تشجيعهم وتعليمهم والارتفاع بمستوياتهم بوسائل مدروسة وتحقيق التلاحم الفكرى بين المواهب الأدبية والمبدعة من أدباء الأقاليم ، وقد بلغ عدد هذه الأندية خمسة عشرة ناديا تم زيادتها فى السنوات الأخيرة .

٣/٤ نوادى العلوم :

وهى من المناشط التى تعنى بها الثقافة الجماهيرية كأداة من أدوات تعليم الكبار والتعلم المستمر فى المجالين الثقافى والتنموى وتلاقى نجاحا كبيرة ،وبلغ عدد هذه النوادى خمسة عشر ناديا تم زيادتها فى السنوات الأخيرة .

٣/٥ ثقافة الطفل :

تنال ثقافة الطفل عناية كبيرة ، وقدأنشأت الثقافة الجماهيرية " مركزا لبحوث الطفل " مهمته اجراء الدراسات والبحوث عن عادات الأطفال واهتماماتهم فى مراحل العمر المختلفة ، وتقديم نماذج لما يجب أن تكون عليه نشاطات ثقافة الطفل فى قصور وبيوت الثقافة بالأقاليم ، وابتكار الأساليب الفنية التى تعاون على استقطاب عدد من الأطفال للاتجاه نحو التعليم المستمر كعادة مستقبلية .

ويقدم قصر الطفل على المستوى المركزى ، وقصور وبيوت الثقافة على المستوى المحلى الأنشطة التالية للأطفال ويشاركون بهامشاركة ايجابية

السينما – حفلات المنوعات – الشرائح الملونة – فن التشكيل – القراءة – الألعاب – الموسيقى – اللغات – مسرح العرائس – المسرح – الرحلات – معارض الفنون – معارض الهوايات .

٣/٦ قوافل الثقافـــــة :

وهى من الرسائل الهامة التى تعتمد عليها الثقافة الجماهيرية وتتمتع بنوع من الشعبية مما يجعـــل السبيل الى التعليم المستمر وتعليم الكبار أسهل نسبيا ، وهى مزودة بأجهزة للاذاعـــة الصوتيـــة ، والعروض السينمائية ، ومكتبة متنقـــلة ، وقد تصاحبها فرقة فنية أو أكثر للموسيقى الشعبية ، والانشـــاد الدينى ، أو العروض المسرحية أو فن " الأراجـــوز " ومعارض متنقلة للفن الشعبى .

وتهتـم المواد المقدمة بواسطة قوافل الثقافة بمحاربـــة بعض التقاليد والعادات الضارة أو المتخلفة ، والخرافـات ، ونشر الوعى الصحى ، وتعميق الشعور الوطنى والمســئوليـة تجاه قضايا التنمية .

وتعمل فى خدمة القرى المصرية واحد وعشرون قافـــــلة تقوم بدورات منتظمة فى أرجاء البلاد التى لا تغطيها القوا فـــل الملحقـــة بكل قصر من قصـــور الثقافة .

(ب) برامج التثقيف العام فى المؤسسات التى تقدم هذه البرامج بما يتفق وطبيعتها :

(١) مؤسسة الثقافة العمالية :

بدأ التثقيف العمالى فى مصر فى السنوات الأولى من القرن العشرين على يد الحزب الوطنى الذى أشرف على تكوين نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وألحق بها مدرسة الشعب لتعليم العمال بالمجان القراءة و الكتابة والحساب و الجغرافيا و التاريخ ، الى جانب الندوات الأسبوعية التى كان يشهدها زعماء الحزب الوطنى .

وفى العشرينات ، أنشئت بعض المدارس الليلية لتعليم العمال فى القاهرة و الاسكندرية ، وفى عام ١٩٥٠ أنشئت ادارة الثقافة العمالية وتطورت هذه الادارة لتأخذ شكل مؤسسة للثقافة العمالية تتبع الاتحاد العام للعمال ، وتستهدف تطوير المجتمع العمالى من خلال تنمية استعداداته و قدراته .

و تتركز المهمة التى تسعى اليها المؤسسة الثقافية العمالية فى النقاط التالية :

= تدعيم الثقافة القومية للعمال و تربيتهم تربية قومية ، واعدادهم ليكونوا مواطنين قادرين على النهوض بمسئولياتهم فى بناء الوطن والقيام بدورهم فى المجتمع .

= اعداد القادة النقابيين للنهوض بمسئولياتهم فى الميدان العمالى الدولى و تعويفهم باتجاهات الحركة العمالية الدولية .

= اعداد قادة نقابيين قادرين على القيام بمسئولياتهم تجاه الحركة العمالية العربية و الافريقية ، والتعرف على اتجاهات وطنهم (مصر فى هذه المجالات .

= تنمية الوعى الثقافى والنقابى والعمل على قيام الحركة النقابية والعمالية على قاعدة أساسية من الوعى السليم الذى يتجه بهذه الحركة وجهة قومية رشيدة .

= العمل على اعداد قيادات نامية متجددة من النقابيين المدربين .

ويتبع المؤسسة ستة معاهد متخصصة فى هذه المجالات هى :

- معهد الدراسات النقابية .
- معهد التربية العمالية .
- معهد الادارة العمالية .
- معهد الأمن الصناعى .
- معهد التأمينات الاجتماعية .
- معهد العلاقات العمالية الدولية .
- معهد الدراسات السكانية .

وفى مجال التثقيف العام ، تقوم مؤسسة الثقافة العمالية بتقديم البرامج التالية :

١/١ برنامج التثقيف العام :

تقدم هذا البرنامج المعاهد المتخصصة فى الثقافة العمالية ، ويهدف الى تزويد جماهير العمال فى القطاعات المختلفة بالمفاهيم والأفكار التى تشبع احتياجاتهم الثقافية ، والتى تتصل بمجالات العمل والجوانب القومية والدينية ، وينفذ البرنامج من خلال دورة مدتها (سبعة أيام) ، ويتضمن الموضوعات الآتية :

واجبات وحقوق العمال ـ التنظيم النقابى (هيكله ودوره) ـ مدخل فى التأمينات الاجتماعية ـ الدين (وأثره فى الفرد والمجتمع ـ الاشتراكية الديمقراطية ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ مدخل فى الأمن الصناعى ـ تطور الصراع العربى الاسرائيلى ـ محاضرات قومية .

٢/١ برنامج تثقيف عمال الزراعة :

ويهدف هذا البرنامج الى تزويد عمال الزراعة بما يشبع احتياجاتهم المعرفية فى مجال الزراعة ، ويتم تنفيذ البرنامج من خلال دورة مدتها (سبعة أيام) ، ويتضمن موضوعات عن الزراعة و مشكلاتها ، و التنمية الزراعية فى مصر ، بالاضافة الى موضوعات فى المجالات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية .

(٢) المجلس الأعلى للشباب و الرياضة :

تم انشاء المجلس الاعلى للشباب و الرياضة عام ١٩٥٧ ، بهدف توفير خدمات الرعاية للنشء و الشباب بكافة قطاعاته و مراحل سنه ولكلا الجنسين فى مختلف المجالات الدينية و القومية و الثقافية ، و الاجتماعية ، و الرياضية ، و العلمية ، واعداد النشء و الشباب اعدادا متكاملا ، وتعريفه بحقوقه وواجباته ، وتعويده على البذل و العطاء و تحمل المسئولية فى مواقع العمل و البناء .

وفى السنوات الأخيرة ، تم تدعيم المجلس بما يعد طفرة فى تاريخه اذ زادت اعتماداته بمقدار يعادل ٥٠ ٪ تقريبا فى عام ١٩٨٠ – كما تم انشاء قطاعين جديدين : أحدهما للطلائع ، والآخر لاعداد القادة ، وأصبح تنظيم المجلس يتضمن أربعة قطاعات رئيسية هى :

- قطاع الشباب .
- قطاع الرياضة .
- قطاع اعداد القادة .
- قطاع الطلائع .

هذا بالاضافة الى دعم تكوين المجلس الأعلى ، بحيث يضم كل القيادات الرئيسية المسئولة و المعنية بأمور الشباب و الرياضة و الخبراء المختصين فى هذه المجالات .

ويتحدد الهدف الاساسى للمجلس فى المرحلة الحالية فى " توفير فرص النمو المتكامل والارتقاء بالمستوى الصحى والنفسى والاجتماعى للنشء والشباب عن طريق النشاطات المختارة : الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية ، مع التركيز على دعم وتأصيل القيم الروحية والدينية والسلوك والخلق الاجتماعى والديمقراطى ، وتنظيم واستثمار أوقات الفراغ والطاقة الخلاقة لدى النشء والشباب لما فيه خدمة الفرد والمجتمع .

ويزاول المجلس الأعلى للشباب والرياضة نشاطاته فى كافة أرجاء البلاد من خلال مديريات الشباب والرياضة بعواصم المحافظات ومراكز الشباب بالمدن والقرى والتى يبلغ عددها ١٦٩ مركزا بالمدن ، ٤٤٨ مركزا بالقرى ، كما يقوم المركز فى خطة عام ١٩٨٠ بانشاء مراكز تدريب للناشئين الرياضية فى جميع المحافظات .

وبالاضافة الى المهام والانشطة التى يقدمها المجلس ، فانه يقوم بتدعيم الهيئات الأهلية والحكومية المعنية بالشباب والرياضة تقديرا لدورها الفعال فى هذا المجال ، ومعاونة لها على أداء رسالتها وتنفيذ برامجها ، حيث يتم دعمها ماليا ، كما تقوم أجهزة المجلس بالمشاركة فى دراسة ووضع خطط هذه الهيئات ومتابعة تنفيذها ، وتقديم كافة المعونات اللازمة لها .

هذا وفيما يختص بمجال التثقيف العام ، يقوم المجلس بنشاط واسع فى هذا المجال ، ويقدم العديد من البرامج الثقافية ، ومن أبرز هذه البرامج ما يقدم فى قطاع الطلائع للمرحلة السنية من ٦ - ١٨ سنة ، وفيمايلى نبذة مختصرة عن هذا القطاع وأهم برامج التثقيف العام التى يقدمها هى :

برامج التثقيف العام بقطاع الطلائع :

بدأ العمل فى نشاط الطلائع عام ١٩٧٩ فى عدد (٥٣٣) مركز شباب

مطور فى جميع المحافظات ، وعدد (٢٢٢) مدرسة من مختلف المراحل التعليمية فى عدد (١٣) محافظة ، وفى ظل التنظيم الجديد للمجلس الأعلى للشباب والرياضة عام ١٩٨٠ والذى تضمن قطاعا خاصا للطلائع ، فقد تم التوسع فى نشاط الطلائع حيث بلغ عدد أندية الطلائع فى مراكز الشباب المطور (٦١٧) ناديا فى جميع المحافظات ، وفى المدارس (٤٨١) ناديا فى عدد (١٦) محافظة .

وتحقيقا لأهداف نشاط الطلائع نحو رعاية الموهوبين والمتميزين ، فقد أنشئ عدد (٤٦) ناديا مركزيا للطلائع على مستوى الجمهورية يشتمل كل منها على شعب للموسيقى والمسرح والفنون الشعبية ، والفنون التشكيلية والهوايات العلمية والنشاط الرياضى .

وتتركز أهداف نشاط الطلائع فيما يلى :

- الاهتمام بالمرحلة السنية أقل من ١٨ سنة ، فى المجالات الروحية والعقلية والبدنية مع العمل على توفير متطلبات الرعاية والخدمة .
- توفير فرص اكتشاف الموهوبين والمتميزين من خلال ممارسة مختلف ألوان النشاط فى الوحدات القاعدية المختارة .
- تنمية مواهب وقدرات الموهوبين والمتميزين فى مختلف المجالات وفتح آفاق التقدم والازدهار أمامهم .
- تنمية روح الولاء والانتماء للوطن من خلال اتاحة الفرصة أمام الأجيال الناشئة للتعرف على تاريخ مصر الحضارى والنضالى ومراحل تطوره وتقدمه فى كافة نواحى الحياة ، وذلك عن طريق مشاركتهم فى مشروعات الخدمة العامة ، وخدمة البيئة ، وتنمية المجتمع التى تنظم على جميع المستويات المحلية والمركزية والقومية .
- دعم وتأصيل القيم الدينية والاجتماعية والخلقية فى نفوس النشء .

= تأكيد قيم واتجاهات المجتمع نحو الاشتراكية الديمقراطية ، والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

وتحقيقا للأهداف السابقة تقدم بأندية الطلائع بمراكز الشباب المطورة البرامج التالية ، وهى للطلائع من الذكور والاناث فى المرحلة العمرية من ٦ ـ ١٨ سنة :

٢/١ برنامج النشاط القومى :

يهدف هذا البرنامج الى تنمية روح الولاء والانتماء لمصر والتعريف بتاريخها ودورها الحضارى ، وكفاحها القومى ، وقضايا المجتمع ومشكلاته ، ومدة هذا البرنامج عشرة شهور ، حيث يقوم المتخصصون فى المجالات القومية بإلقاء محاضرات وعقد ندوات ومناقشات حول المادة المقدمة فى البرنامج بالاضافة الى الاطلاع فى المكتبة والزيارات لمواقع الانجازات الاقتصادية ، والاجتماعية فى البيئة المحلية ، ويتضمن البرنامج الموضوعات التالية :

تعريف بالمصطلحات المتداولة فى الحياة السياسية ـ تاريخ الكفاح القومى لمصر ـ قضية فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ـ مبادرة السلام ـ المشكلات المحلية وكيفية حلها ـ المنجزات الاجتماعية والاقتصادية لمصر ـ وتمنح للمتفوقين جوائز معنوية .

٢/٢ برنامج النشاط العلمى الانتاجى :

ويهدف البرنامج الى تنمية المعلومات والمعارف العلمية ، وممارسة الحياة الانتاجية ، واحترام العمل اليدوى ، ومدة البرنامج عشرة شهور ، وينفذ البرنامج من خلال أندية العلوم ، ومحاضرات وندوات علمية من المتخصصين والتدريب العملى على بعض الحرف البيئية ، وزيارة المعارض والمتاحف ، والمشاركة فى مشروعات الأمن الغذائى بالبيئة المحلية ، ويتضمن البرنامج الأنشطة الآتية :

تدريب هوايات علمية انتاجية (كهرباء ـ سباكة ـ نجارة ـ زراعة ..) ـ تكوين علمى من خلال الاطلاع على المؤلفات العلمية ـ المساهمة فى

مشروعات الأمن الغذائى - وتمنح للمتفوقين جوائز معنويــة ٠

٢/٣ برنامج تنمــية الجوانب العقليــة :

يهدف هذا البرنامج الى تنمــية المعلومات و المعارف الثقافيــة ، وتشجيــع ذوى القدرات العقليــة المميزة على تقديم عطائهــم بالوسائل التعبيرية المختلفــة واكتساب عادات القراءة و الاطلاع وكيفيــة الاستفادة بالمعلومات ، ومدة البرنامــج عشرة شهور ، ويتضمن الموضوعات الآتيــة :

الحضارة وعوامل قيامها فى وادى النيل - والحضارة العربية الاسلاميــة - وأثر العــرب على الحضارة الاوربية - و الثقافــة وأثرها على الشخصيــة - وكيفية تلخيص كتاب أو مقال - واعداد مجلات الحائط - و ينفــــذ البرنامج من خلال محاضرات و ندوات و زيارات للمعالم الثقافيــة ٠

٢/٤ برنامج النشاط الفنى :

والهدف من هذا البرنامــج تنمــية الذوق الجمالــى و الاشباع الوجــــدانى ورعاية المواهب الفنيــة ، ومدة البرنامج عشرة شهور ، ويتضمن الموضوعــــــات الآتيـــة :

عروض مسرحية - فنون تشكيلية - فنون شعبية مستوحاة من البيئة والتاريخ العربى و الاسلامى - حفظ الاغانى و الاناشيد القومية - ويتم تنفيــــذه من خلال جماعات فنية متقاربة الميول ، وتنظيم المعارض و العروض الفنية ، ويمنــح المتفوقــون جوائز معنويــة ٠

٢/٥ برنامج النشاط الدينى :

يهدف البرنامج الى تنمية الجوانب الروحية و المعارف الدينيــة ، و التبصير بالقضايا الدينية المعاصرة ، ومدة البرنامج عشرة شهور ، ويتضمن الموضوعات الآتيــ

الرسالات السماوية - مصادر التشريع الاسلامى - الآداب الاسلامية -

عقيدة المسلم - السيرة النبوية - القيم الدينية والاجتماعية - ويتم تنفيذه من خلال محاضرات وندوات ، وإقامة الشعائر الدينية ، وزيارات للمساجد وأماكن العبادة ، والمسابقات الدينية .

(٣) وزارة الشئون الاجتماعية :

تقدم وزارة الشئون الاجتماعية خدماتها فى مجال التنمية والرعاية الاجتماعية ممثلة فى المجالات الرئيسية الآتية :

أولا التنمية الاجتماعية ، وتشمل :

- تنمية المجتمعات المحلية .
- الأسر المنتجة .
- التكوين المهنى .
- التأهيل الاجتماعى للمعوقين
- شئون المرأة .
- الخدمة العامة للشباب .

ثانيا الرعاية الاجتماعية وتشمل :

- الاسرة والطفولة .
- الدفاع الاجتماعى .
- الضمان الاجتماعى .
- التعاونيات للخدمة الاجتماعية .
- الجمعيات والاتحادات .

ثالثا التوطين والتهجير ، ويشمل :

- التوطين .
- التهجير .

وتقوم وزارة الشئون الاجتماعية بتقديم برامج تثقيفية خاصة فى مجال شئون المرأة ، والأسرة والطفولة ، وفيما يلى نبذة مختصرة عن هذين المجالين وبرامج التثقيف العام التى تقدمها :

برامج التثقيف العام فى مجال شئون المرأة :

وتستهدف برامج ادماج المرأة فى التنمية رفع المستوى الاجتماعى للمرأة وتحقيق نمو أفضل للمجتمع ، ومساعدة المرأة على النجاح فى التوفيق بين دورها كأم ومواطنة وربة بيت ، ومن البرامج المميزة فى هذا المجال البرامج الخاصة باعداد رائدات وقيادات نسائية فى مجال شئون المرأة .

١ / ٣ برنامج التدريب الاعدادى للرائدات الاجتماعيات :

تقوم بتنفيذ هذا البرنامج مراكز تدريب الرائدات الاجتماعيات بالمحافظات ويهدف البرنامج الى اعداد قيادات نسائية تساهم بصورة ايجابية الى جانب المجهودات الحكومية الرسمية فى تحقيق التطور الاجتماعى ، ويختار لهذا البرنامج عناصر محلية نسائية (على مستوى الحى أو القرية) من الحاصلات على الشهادة الابتدائية على الأقل وفى المرحلة العمرية من ١٨ ـ ٣٥ سنة ، وينفذ البرنامج فى صورة دورة تدريبية مدتها ثلاثة شهور ، ويتضمن الموضوعات الآتية :

خصائص المجتمع الريفى — تنظيم الاسرة — الاسعاف والتمريض — الحياكة — التربية القومية — الانشطة الترويحية .

ويتم ذلك من خلال محاضرات نظرية وندوات ، وفترة تدريب ميدانى بالبيئة المحلية وأهم المشكلات التى يواجهها هذا البرنامج نقص الاعتمادات المالية .

٢ / ٣ برنامج التدريب المتقدم للرائدات الاجتماعيات :

ويهدف هذا البرنامج الى تجديد مهارات الرائدات الاجتماعيات واكسابهن خبرات جديدة ، ومدة البرنامج ٢١ يوما ، ويستفيد منه الرائدات الاجتماعيات اللا

حصلـن على مرحلة التدريب الاعدادى ، ويتضمن موضوعات فى أساليب وطرق العمل الاجتماعى ، وموضوعات خاصة بمجال الاقتصاد والصحة ، ويتم ذلك من خلال محاضرات وندوات ، وفترة تدريب ميدانى بالبيئة المحلية .

برامج التثقيف العام فى مجال الطفولـة :

تتمثل أهم أوجه نشاط وزارة الشئون الاجتماعيـة فى مجال الطفولة فى مشروعات خدمات من أهمها دور الحضانة والمؤسسات الايوائية للأبناء المحرومين من الرعايـة الأسرية لسبب أو لآخـــر .

وقد ازدادت الحاجـة الى التوسع فى دور الحضانة بازدياد دخول المرأة فـى مجال العمل ، وقد بلغ عدد دور الحضانة ٢٠٨٠ فى سنة ١٩٨٠ ، وتتضمن خطة الوزارة التوسع بانشاء دور جديدة للحضانة لمن هم دون سن السادسة .

٣/٣ برنامج دور الحضانة لرعاية الطفل :

وهو البرنامج الذى تقدمه دار الحضانة للأطفال دون سن السادسة ، ويهـدف الى رعاية الاطفال اجتماعيا وصحيا وتربويا ، وتنميـة مواهبهـم وقدراتهـــم ونشر التوعيـة بين أسر هؤلاء الاطفال ، ويتضمن البرنامج :

أنشطة تربويـة مختلفة ـ وأنشطة ترويحيـة ـ ورعاية صحيـة ـ وتغذية .

وعلى الرغم من أهميـة هذه البرامج والدور الايجابـى الذى يمكـن أن تقـوم به فى ترسيخ أسس العملية التربويـة فى الاطفال ، الا أنها لا تستوعب الا نسبة ضئيلـة جـــدا من الاطفال دون سن المدرسـة الابتدائية .

(٤) مشروع الرائدات الريفيات : جهاز تنظيم الأسرة :

بلغ عدد الرائدات الريفيات فى مشروع السكان والتنميـة ١٢١٧ حتى آخــــر سبتمبر ١٩٧٩ ، وجوهر عمل الرائدة الريفية أن تقدم للسيدات المتزوجات فى ســـ

الاخصاب الارشادات والنصائح فى مجال تنظيم الأسرة من خلال زيارات منزلية دورية ، مع التركيز على الوصول بالسيدة الى استعمال صحيح ومستمر لوسائل تنظيم الأسرة .

وخلال الزيارات المنزلية تقابل الرائدة الريفية الزوجة ، وفى بعض الاحيان تقابل الزوجة والزوج معا ، وتتحدث معهما عن تنظيم الأسرة ، وترد على الاسئلة الخاصة بالاشاعات والمفاهيم الخاطئة .

وتتولى اللجان الاستشارية للسكان والتنمية ترشيح واختيار الرائدات من بين فتيات أو سيدات القرية المتزوجات ، على أن تتوفر فيهن الشروط التالية :

- من ذوات السمعة الطيبة .
- متعلمات .
- قادرات على الاقناع .
- راغبات فى العمل كمتطوعات .
- مهتمات بقضايا تنمية القرية بصفة عامة ، وتنظيم الأسرة بصفة خاصة .
- متصلات بسيدات وأهالى القرية .

والخصائص العامة لهؤلاء الرائدات الريفيات على النحو التالى :

الحالة التعليمية :

خريجات جامعة	١٧
ثانوية عامة وفنية واعدادية	٤٥٩
ابتدائية	٣٥٩
تقرأ و تكتب	٣٤٦

وتحصل الرائدة الريفية المتطوعة على ثمانية جنيهات شهريا ، ومن الصعوبات التى تواجه المشروع ما يلى :

(١) ضعف العمل التطوعى بصفة عامة .

(٢) قلة أجر الرائدة الريفية وانخفاضه عن مستوى الأجور عامة .

(٣) قصر الاستعانة بالموظفات مما يقلل من فرص الاختيار من بين غير الموظفات بالشروط المطلوبة فى الرائدة الريفية •

(٤) العادات و التقاليد ، خاصة فى بعض قرى الصعيد ، تحول دون السماح للرائدة المتطوعة المتحمسة بالعمل و التردد على منازل القرية ، خاصة اذا كانت الرائدة غير متزوجة •

(٥) الرائدة تتوقف عن العمل التطوعى بمجرد أن تحصل على وظيفة بأجر مناسب •

الاحتياجات التدريبية و الاعلامية للرائدات الريفيات :

باستخدام المنهج الوظيفى فى تحديد الاحتياجات التدريبية للرائدة الريفية يتضح أنها تقوم بأعمال الاتصال المباشر باستخدام أسلوب الزيارات المنزلية أو قيادة الاجتماعات الصغيرة ، أو المقابلات الفردية ، بغرض الدعوة الى زيادة معرفة و تغيير اتجاهات و سلوك سيدات القرية لتقبلن ممارسة تنظيم الأسرة و بعض العادات الصحية و التعليمية و الاقتصادية و المنزلية •

كما تقوم ببعض أعمال المتابعة وحل المشكلات الأسرية •

والرائدة الريفية شخصية محلية متطوعة مهنية ، و يتراوح مستواها التعليمى بين مجرد معرفة القراءة و الكتابة و بين التعليم الجامعى ، والغالبية لم ترتفع عن مستوى التعليم الابتدائى ، كما يتراوح سنها بين أقل من عشرين سنة وأكثر من ثلاثين سنة ، (الغالب أصغر من الخامسة و العشرين) •

و يحتاج هؤلاء الى تعليم و تدريب متنوع و مستمر قبل وأثناء العمل على أن يكون التدريب غير تقليدى ، على صورة حلقات ، داخل مجتمعاتهن المحلية و خارجها مع القيام بزيارات ميدانية للمشروعات الناجحة •

مقترحـــــــات

أوضحت الدراسة التى قام بها فريق العمل أن هناك مجالا واسعا لبرامج التعليم غير النظامى موجودة فى جمهورية مصر العربية .

وقد ذكرت الدراسة فى الصفحات السابقة المجالات الثلاثة الرئيسية التى تناولتها بالدراسة مقرونة بنماذج لبرامج مميزة تقترح الدراسة دعمها .

كما تعرضت الدراسة لذكر المشكلات التى يقابلها كل من هذه المجالات على نحو عام ، وكذا على نحو تفصيلى عندما تعرضت للبرامج المميزة .

والأمر الذى يلفت النظر فى دراسة المشكلات القائمة فى مجالات البرامج الحالية التى تقدم فى اطار التعليم غير النظامى ، أن هناك بعض المشكلات ذات الصفة العامة التى تكاد تكون ملحوظة فى جميع هذه البرامج ، تتمثل فيما يلى :

أولا قصور البنى والتنظيمات والأساليب الادارية سواء على مستوى مجال التعليم غير النظامى بأسره أو على مستوى القطاعات المقدمة له أو البرامج ذاتها .

وفى هذا الصدد ، لاحظ فريق العمل أن البرامج ذات الأداء الجيد هى البرامج التى تديرها ادارة متميزة ، مثال ذلك :

برنامج محو الأمية بالقوات المسلحة ـ برامج التدريب المهنى للفتيان والفتيات التى تقدمها وزارة الاصلاح الزراعى ـ برنامج التكوين المهنى الذى تقدمه وزارة الصناعة ـ برنامج اعداد الصبية الذى يقدمه

مصنع النحاس – برنامج الرائدات الريفيات الذى يقدمه جهاز تنظيم الأسرة و السكان ٠

وجميع هذه البرامج يمكن أن تستفيد فائدة مباشرة من دعم جهودها فى الخطط القادمة ٠

ولكن هذا لاينفى أن هناك مشكلة البنى و التنظيمات الادارية على المستوى العام للتعليم غير النظامى ٠

فقد لاحظ فريق العمل أن عدم وجود جهاز مركزى يدعم جهود التعليم غير النظامى أدى الى اضمحلال كيانه المؤسسى فى تنمية نظام التعليم المصرى ، وترتب على ذلك عدة مشكلات ترتبط بطبيعتها بالمشكلة الرئيسية ، مثل : نقص الدعم المالى و الأدبى لهذه البرامج ، وكذا قصور التجهيزات والمبانى و الادوات ، وعدم وجود هيئة تدريبية متمكنة له ، وقد أدى هذا كله الى أن التعليم غير النظامى أصبح يمثل شريكا غير متكافى ء (Poor relation) مع سائر بنى النظام التعليمى المصرى ٠

ثانيا ترتب على المشكلة السابقة أن التمويل المخصص لبرامج التعليم غير النظامى لاتحكمه نظم ثابتة أو مستقرة ، مما أدى الى أن بعض البرامج قد تلقى تمويلا فى سنة ولا تلقاه فى سنوات أخرى ، أو يتذبذب الدعم بين سنة وأخرى ، أو قصور الدعم المالى عن أن يفى بالحاجات التدريبية ٠

ورغم أن هناك حاجة واضحة أمام العاملين بمختلف الوزارات و الهيئات التى أجرى فريق العمل معها الدراسة الى بناء برامج للتعليم غير النظامى الا أن قصور الامكانات المالية تحول دون الوفاء بالحاجات المطلوبة ، مثال ذلك : برامج محو الامية على نحو عام ، وبرامج التدريب المهنى للصبية و الفتيان بالاصلاح الزراعى ، وكذا برامج التثقيف العمالى و الارشاد

الزراعى ، وكذا برامج التثقيف العمالى ، والارشاد الزراعى ، فقد بين المسئولون عن هذه البرامج رغبة جادة فى تطوير نظم العمل بها ، ولكن تنافس التعليم النظامى بمشكلاته مع التعليم غيرالنظامى أدى الى اعطاء الاولوية الى النوع الاول من التعليم و ضمور النوع الثانى منه٠

ومما يلفت النظر أن سياسة تطوير و تحديث التعليم فى مصر التى أقرتها مؤسسات الدولة فى يولو ١٩٨٠ قد أولت التعليم غير النظامى أهمية كبيرة ، ولكن المؤشرات الاولية تنبئ عن مشكلات تتعلق بالتمويل ٠

ثالثا لاحظ فريق العمل أن القوى البشرية العاملة فى حقل التعليم غير النظامى تحتاج الى سياسة خاصة باعدادها ، اذ أن عددا كبيرا ممن يعملون فى هذا المجال لم يعد أصلا للعمل فيه ، كما أنه لم يتلق تدريبا يؤهله للعمل فيها وحتى العاملين بمجال التدريب المهنى فانه ينقصهم الاعداد التربوى و الثقافى بل ينقصهم تجديد مهاراتهم المهنية بما يفى بالحاجات المتجددة للتدريب ٠٠ وقد وضح هذا فى حالات متعددة سواء فى محو الأمية أو التدريب المهنى أو التثقيف العام ٠

ومما لا شك فيه أن تطوير برامج التعليم غير النظامى فى مصر بالارتقاء بمستوى كفاءتها ، انما يتطلب وضع سياسة واسخة و مستقبلية لتدريب العاملين فى هذا الميدان ، ومما لا شك فيه أنه يمكن الاستعانة بقدر من المؤسسات العامة فى مصر حاليا فى هذا الصدد ، مثال ذلك : مركز سرس الليان الدولى (اسفك) وكذا مركز الأمم المتحدة لتنمية المجتمعات الريفية بمريوط وكذا جهاز بناء و تنمية القرية المصرية (رئاسة مجلس الوزراء) ، وكذا معاهد اعداد الاذاعيين ٠

و يأتى فى مقدمة البرامج التى يحتاج أفرادها الى تدريب برامج محو الأمية بنوعيها ، والمدرسة ذات الفصل الواحد ، ومراكز المنتهيين من المرحلة الابتدائية ، ومراكز التدريب المهنى بكافة مستوياتها وأنواعها ٠

يرتبط بذلك أيضا قصور مهارات المستويات الوسطى و العليا فى قيادات هذه البرامج ، فمعظم هؤلاء شغلوا أماكنهم نقلا من أماكن أخرى دون اعداد مناسب محلى أو خارجى ، ومن الممكن أن يتم تدريب هؤلاء من خلال انشاء معهد أو مركز تدريبى يفى بذلك أو من خلال مركز سرس الليان الدولى خاصة بعد تحويله الى مركز وطنى .

و بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، فان هذا لا يمثل مشكلة مستعصية نظرا لوجود فائض كبير من القوى العاملة ، ذات المستوى العالى يمكن اعدادهم و تدريبهم فى ظل سياسة واضحة للعمل فى خدمة الانشطة المتعددة .

رابعا لاحظ فريق العمل أن هناك أنواعا متماثلة من البرامج يتم تقديمها دون اتصال فيما بينها ، كما أن هناك أنواعا متتابعة من البرامج يتم تقديمها دون رابطة أو تنسيق فيما بينها .

مثال ذلك : أن كلا من بيوت الثقافة و الاعلام الريفى ووزارة التربية والتعليم تقدم برامج لمحو الامية لنفس الجمهور الريفى المستهدف وربما فى نفس الموقع الواحد دون أى اتصال لتنسيق الجهود فيما بينها .

كما أن برامج محو الامية و برامج التدريب المهنى فى مرحلته الاولى تقدم دون أى اتصال أو رابطة فيما بينها .

وقد يكون هذا مستحبا اذا كانت هناك جهود متنافسة تستهدف المصلحة الواحدة ، ولكن هذا التشتت أدى الى تناثر الجهود و منافستها حول موارد محدودة وليس من أجل تطور العمل .

ويقترح فريق العمل — فى هذا الصدد — اجراء دراسة تالية تفصيلية عن تنسيق الجهود فى كل مجال من هذه المجالات على حدة وفيما بينها جميعا بهدف رسم سياسة واضحة المعالم لتطوير برامج التعلم غير النظامى .

خامسا لاحظ فريق العمل أن البرامج المقدمة فى ميدان التعلم غير النظامى على اختلاف أنواعه تتميز بنمطية شديدة للغاية نابعة من عدم التعرف على اتجاهات الدارسين وحاجات البيئات المحلية — ويتضح هذا فى برامج محو الامية التى تقدم نموذجا واحد فى مختلف البيئات الريفية والحضرية وبرامج التدريب المهنى التى تقدم بأسلوب مماثل لعدد متنوع من الحرف .

ويقترح فريق العمل فى هذا الصدد اجراء مجموعة من الدراسات التى ترتبط بالتعلم غير النظامى فى مستواه الاول للتعرف على الحاجات البيئية من ناحية وحاجات التدريب من ناحية أخرى — يسبق هذا بطبيعة الحال اعداد فريق من الباحثين الذى يمكنهم العمل بهذه البحوث ، وكذا بنية مؤسسية وترعى مثل هذه الانشطة .

سادسا لاحظ فريق العمل أن العلاقات بين التعلم النظامى والتعلم غير النظامى علاقات هامشية سواء من حيث التخطيط الميدانى أو التنفيذ أو الشكل التنظيمى ورغم أن سياسة تطوير وتحديث التعلم قد تضمنت برنامجا طموحا لتطوير التعلم الاساسى فى مصر ليستوعب جميع الاطفال فى سن ٦/١٥ الا أن الجهود المبذولة حاليا تنبئ عن أن هذا الهدف فى ظل النمو السكانى فى مصر والامكانيات المادية المتاحة حاليا لن يتحقق قبل فترة طويلة .

وفى هذا الصدد ، يتحتم النظر الى التعلم غير النظامى كقطاع مشارك فى مسئولية تعلم الاطفال والبالغين فى المرحلة الاولى يمكن أن يكون له أولوية فى بعض البيئات والمجالات ، ويقتضى هذا ايجاد صيغ وأساليب مستحدثة (مثل المدرسة ذات الفصل الواحد ودعم الكتاتيب فى الريف والمدن ، وأساليب التعلم من بعد ، وتوظيف أجهزة الاعلام والتثقيف الجماهيرى ليضطلع بمسئولية تربوية محددة فى هذا القطاع الهام وهذه الخطة الجديدة) .

أما فى المراحل التعليمية التالية لمرحلة التعلم الاساسى ، فانه من من المهم بمكان أن تنفتح القنوات فيما بين كلا النظامين من التعليم

وفى ظل مجتمع طموح مثل المجتمع المصرى امكاناته المادية محدودة يتحتم توظيف مؤسسات التعلم النظامى توظيفا كاملا لتحقيق أهداف التعليم غير النظامى والتى لاتتعارض أساسا مع مهمتها . ومن المهم فى هذا الصدد دراسة صيغة مدرسة المجتمع كصيغة مناسبة لتوظيف كل الجهود المتاحة لخدمة أهداف التعلم النظامى وغير النظامى .

سابعا لاحظ فريق العمل أن هناك عجزا كبيرا وصارخا فى الامكانيات المتاحة حاليا للتعلم غير النظامى .

فمعظم التجهيزات قديمة وبالية ، ومعظم الادوات والالات لا تنتمى الى العصر ، والمادة التعليمية المقدمة ضعيفة للغاية والكتب والمعينات التعليمية يعافها النظر " ان وجدت " .

وقد لاحظ فريق العمل أن هناك فقرا كبيرا للغاية فى الكتب التى لاتشجع على القراءة سواء من حيث الاخراج الفنى أو المحتوى أو الثمن .

ومن الملفت للنظر أن هذا يوجد فى مجتمع تتوافر فيه بعض امكانيات لانتاج هذا كله ، وكل ما ينقص الأمر هو :

= رسم سياسة واضحة المعالم .
= توافر عدد من دور الطباعة رخيصة التكلفة فى مختلف مؤسسات التعلم غير النظامى .
= دعم سياسة التوزيع وخاصة فى الريف .
= دعم سياسة اخراج الكتاب على نحو شيق سواء من حيث الصور أو الاخراج النهائى .

ويقترح فريق العمل دعم هذا كله ، كما يقترح اجراء دراسة تفصيلية حول امكانيات انشاء مؤسسه لانتاج الكتب والمعينات التعليمية تستهدف برامج التعلم غير النظامى .

ثامنا اكتسب فريق العمل الذى قام بهذه الدراسة خبرة جيدة من خلال مسح الجهود المبذولة فى هذا الميدان ، ورغم ضيق الوقت ، الا أنه قدم جهدا فى دراسة المتاح من مؤسسات التعليم غير النظامى فى حدود ما اقتضته حدود الدراسة المتفق عليها مسبقا .

وقد كان ممكنا أن تكون هذه الدراسة أوسع شمولا وأعمق مدى اذا ما توافر عدد أكبر من الباحثين ووقتا أطول للدراسة .

ومن المهم فى هذا الصدد تأكيد أن الفريق الذى قام بهذا العمل يمكنه أن يجرى دراسات أخرى مستقبلا فى هذا الاطار وفى ظل السياسة العامة الموضوعة لتطوير التعليم غير النظامى فى مصر .